الجمهـــورية الجزائـــرية الديمـــقراطية الشعبيـــة

وزارة التعليـم العـــالي والبحـث العلمـــي

جـامعة محـمد خيضـــر ـ بسكرة ـ

كـلية العلـوم الاقتصـــادية و التجـارية وعلـــوم التسييـر

قسم: العلـوم التجاريـــة

المـــــوضـــوع

واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين

دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات CAAT

–وكالة بسكرة–

مذكـرة تخرج مقـدمـة كجزء من متطلبات نيـل شهـادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخـــــصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب:

➢ شيخة بلقاسم عبد القادر

الأستاذ المشرف :

➢ شناي عبد الكريم

رقم التسجيل:	2019
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية: 2019/2018

الجمهـــورية الجزائـــرية الديمـــقراطية الشعبيـــة

وزارة التعليـم العـــالي والبحـث العلمـــي

جـامعة محـمد خيضـــر ـ بسكرة ـ

كـلية العلـوم الاقتصـــادية و التجـارية وعلـــوم التسييـر

قسم: العلـوم التجاريـــة

المـــــوضـــوع

واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين

دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات CAAT

–وكالة بسكرة–

مذكـرة تخرج مقـدمـة كجزء من متطلبات نيـل شهـادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخـــــصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطلبة:

➢ شيخة بلقاسم عبد القادر

الأستاذ المشرف :

➢ شناي عبد الكريم

رقم التسجيل:	2019
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم العلم ورفع أهل العلماء فقال: "يَـرْفَعُ اللهُ الْذِينَ آمَنُواْ وَالْذِينَ أُوتُواْ العِلْمَ دَرَجَاتْ".

إلى من يقدس شعلة العلم.....ويمجد جدوة المعرفة..... ويناضل دوما ويجاهد للنهوض بقيمة الحرف وعمق الكلمة..... أهدي ثمرة جهدي ..... وحصيلة مشواري :

*إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما في خير.

*إلى كل الأهل والأقارب سواء كانوا من قريب أو من بعيد .

*وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى ...

*إلى كل من سلك طريقا يبتغي فيه علما.....

أهديكم هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي سير لنا الظروف وأنعم علينا بالقوة والصبر حتى وصلنا إلى ما نحن عليه، ونشكره على نعمة العقل التي أوصلتنا إلى هذا المستوى نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المؤطر شناي عبد الكريم على الجهد الذي بذله من أجلنا، وكذا على نصائحه وتوجيهاته طيلة مدة البحث، فكان له أثر كبير في إنجاز هذه المذكرة وأسأل الله أن يجازيه كل الخير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل عمال مؤسسة CAAT وكالة بسكرة على المساعدات القيمة التي قدموها لي.

و الشكر الخاص إلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

يتمحور موضوع الدراسة حول واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين حيث هدفت دراستنا إلى تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبي وكذلك تقديم نبذة على التأمين من تاريخ نشأته وتعريفه وذكر عناصره وكذلك تحديد مختلف المستندات المحاسبية والقوائم المالية ومختلف المعالجات المحاسبية التي تقوم بها وكالة CAAT بسكرة بالإضافة إلى فهم طبيعة شركات التأمين وحاجتها لنظام المعلومات المحاسبي والتعرف على الحسابات الخاصة بها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية 4 "عقود التأمين" الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية.

وقد توصلنا من خلال الدارسة الميدانية التي تطرقنا إليها بالوكالة على مختلف النشاطات التي تمارسها و أهم الوثائق التي تتعامل بها الوكالة و التي قد تم التعرف و الإكتشاف فيها على ما هو ممارس في الواقع من طرق التقييم المحاسبي، إذا أنه يعتمد على نظام محاسبي خاص في التقييد لمختلف العمليات التي تتم في الوكالة كما تعرفنا على العلاقة الموجودة بين المصالح و كيفية تنظيمها بالوكالة كما اننا لا حظنا ان معظم إيرادات الوكالة من أقساط التأمين.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، شركات التأمين، القوائم المالية، المعالجة المحاسبية، عقود التأمين.

Abstract :

The study focuses on the reality of the accounting information system in the insurance companies. Our study aimed at a comprehensive definition of the accounting information system as well as providing an overview of the insurance from the date of its inception and definition. It also mentioned the various accounting documents, financial statements and various accounting treatments carried out by CAAT Biskra. The nature of insurance companies and their need for accounting information system and identification of their accounts, in addition to highlighting the International Standard for the preparation of financial statements 4 "Insurance Contracts" issued by the Board of Accounting Standards.

In the field study, we discussed the various activities of the agency and the most important documents dealt with by the agency, which have been identified and discovered in what is actually practice of the methods of accounting evaluation, if it depends on a special accounting system in the restriction For the various operations that are carried out in the Agency as we know the relationship between the interests and how to organize them by proxy and we did not notice that most of the Agency's income from premiums.

Key Terms : Accounting Information System, Insurance companies, Financial statements, Accounting treatment, Insurance contract.

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
1-1	مكونات النظام	05
2-1	عمليات ضمن الأنشطة المحاسبية	07
3-1	مكونات نظام المعلومات المحاسبي	09
4-1	هيكل تقسيمات التأمين الأساسية	16
5-1	وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين	51
6-1	دورة نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين	53
1-2	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لشركة CAAT	75
2-2	الهيكل التنظيمي لوحدة غرداية	76
3-2	الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة -CAAT-347	76

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	الوكالات التابعة لوحدة غرداية	73
02	بعض المعلومات عن شركة التأمين محل الدراسة CAAT بسكرة	74

فهرس المحتويات

العنـوان	الصفحة
الإهداء.....	
شكر وعرفان.....	
الملخص.....	**I**
قائمة الأشكال	**II**
قائمة الجداول	**III**
مقدمة.....	**أ-هـ**

الفصل الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين

تمهيد.....	2
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي ونظام التأمين.....	3
المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبي.....	3
المطلب الثاني: مفاهيم حول نظام التأمين.....	10
المطلب الثالث: عقد تأمين وإعادة التأمين.....	20
المبحث الثاني: معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع عقود التأمين « IFRS 4 ».....	26
المطلب الأول: نطاق المحاسبة في عقود التأمين.....	26
المطلب الثاني: الاعتراف والقياس بعقود التأمين.....	29

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: الإفصاح عن عقود التأمين..... 33

المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين..... 36

المطلب الأول: شركات التأمين في الجزائر..... 36

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين..... 48

المطلب الثالث: السجلات والقوائم المالية لشركات التأمين..... 56

خلاصة..... 68

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات CAAT بسكرة

تمهيد..... 70

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الوطنية للتأمينات CAAT..... 71

المطلب الأول: التعريف بالشركة الوطنية للتأمينات CAAT..... 71

المطلب الثاني: التعريف بالوكالة محل الدراسة CAAT-347-..... 73

المبحث الثاني: منتوجات الشركة الوطنية للتأمينات..... 79

المطلب الأول: منتوجات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT 79

المطلب الثاني: اجراءات عقد التأمين في الوكالة 81

المبحث الثالث: آلية عمل شركة التأمين محل الدراسة CAAT بسكرة..... 86

المطلب الأول: عمليات الإنتاج..... 86

المطلب الثاني: عمليات التعويض..... 89

خلاصة..... 92

فهرس المحتويات

خاتمة..... 94

قائمة المراجع..... 98

الملاحق.....

مقدمة

مقدمــة

إن عالمنا المعاصر يتميز بدرجة عالية من التطور العلمي والتفوق التكنولوجي الذي انعكست آثاره على مختلف مجالات الحياة وقطاعات العمل والإنتاج، فقد مس التقدم التكنولوجي عملية إدارة الشركات وأصبح لزاما على إدارة تلك الشركات أن تتخذ القرارات في وقت قصير، و بالتالي بات من الضروري أن تتوفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذ القرار بالاعتماد على عدد من نظم المعلومات المحوسبة، و على رأسها نظم المعلومات المحاسبية، في اتخاذ القرارات.

وتعتبر نظم المعلومات عاملا أساسيا في نجاح أو فشل أي شركة، وتتبع هذه الأهمية من كون المعلومات تستخدم كأداة من أجل التنسيق ودعم العملية الإدارية من جانب، وكأداة اتصال داخل الشركة ومع البيئة المحيطة بها من جانب أخر.

أصبحت نظم المعلومات المحاسبية في الشركات أداة مهمة من أدوات تحسين كفاءة الإدارات المختلفة وفاعليتها داخل الشركة، كونها تمثل الإطار المتناغم لتدفق المعلومات بين تلك الإدارات، مما يضمن التنفيذ العملي والمنظم للعمليات وحماية الموارد من الاحتيال والوقاية منه، ومن ثم ضمان دقة التسجيل المحاسبي واكتماله وتهيئة معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها بالوقت المناسب في الشركة، لذلك اتجهت معظم منظمات الأعمال إلى تصحيح أنظمة معلومات محاسبية وبنائها لمواصفات محدة بهدف السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية وضمان موثوقية كبيرة لها.

ولما كانت نظم المعلومات المحاسبية تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة العليا التي تشمل كافة الأقسام للمنشأة فإن فاعلية نظام المعلومات المحاسبي تعتبر من الأهمية لما لهذا النظام من أثر في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة الى الأداء ، إن البحث عن أهمية القرار من خلال التقارير المالية المستخدمة في شركات التأمين والتي تعكس مدى أهمية وجود المعلومة الموثوق بها التي تفضي إلى إصدار قرار ناجح وحيث أن شركات التأمين تشهد تغيرات وتطورات سريعة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي تجعلها أمام تحديات جديدة لتطوير نظم معلومات محاسبية فاعلة.

إن غاية نظام المعلومات المحاسبي هي تقديم صورة موثوق فيها عن الواقع المالي لشركات التأمين، وهو يعتمد في ذلك على جمع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة المتعلقة بنشاطها (جمع الأقساط، دفع التعويضات...)، ويقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها كمخرجات في حسابات تتضمنها وثائق محاسبية.

مقدمــة

1) الإشكالية:

وبناءا على ما سبق نطرح الإشكال التالي:

- ماهو واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين؟

و حتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث فقد إرتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

- ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبي؟
- هل ينحصر دور شركات التأمين في تقديم الخدمة التأمينية فقط؟
- هل نظام المعلومات المحاسبي فعال في شركة التأمين CAAT ببسكرة؟

2) الفرضيات:

من خلال الإشكالية التي تم طرحها، وما إندرج ضمنها من الأسئلة فرعية، التي أدت بنا إلى طرح مجموعة من الفرضيات، كانت إجابتها كما يلي:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من الأنظمة الفعالة.
- لشركات التأمين دور وحيد وهو تقديم خدمة التأمين.
- نظام المعلومات المحاسبية فعال في شركة التأمين CAAT ببسكرة.

3) دوافع إختيار الموضوع:

يمكن تلخيص دوافع إختيارنا لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال.
- التعرف على نوع المحاسبة في الشركة الوطنية التأمين CAAT.
- السعي لفتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.
- إضافة مرجع جديد للمكتبة الجامعية.

4) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع إلى جذب الإنتباه من قبل مستخدمي المحاسبة، وتسليط الضوء على أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي، والذي يعتبر من أسس المحاسبة، بالإضافة إلى حاجات المستعملين للمعلومات المحاسبية والتأكد على مساهمتها الفاعلة في مساعدتهم، وكذلك تقديم بسيط للمعبار الإبلاغ المالي عقود التأمين "IFRS4".

5) أهداف الدراسة:

- تحديد الإطار النظري لنظام التأمين من خلال ماهيته، أنواعه، ووظائفه.
- تحديد المعالجات المحاسبية لمختلف نشاطات التأمين.
- تقديم المعيار IFRS4.
- دراسة نظام المعلومات المحاسبي للشركة ومدى فعاليته.

6) حدود الدراسة:

في الجانب النظري تم تحديد نظام المعلومات المحاسبي في شركات ونظام التأمينات وفاعلية العلاقة بينهما، وفي الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات CAAT ببسكرة.

7) الدراسات السابقة

يعد موضوع واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين من المواضيع التي تم التطرق إليها بصفة قليلة، ومن هنا نذكر الدراسات التي تم تحديدها في موضوع الدراسة:

(طيلب فاتح)، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجيستير، في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015، بعنوان "محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية دارسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، والتي تدور إشكاليتها حول توافق نظام المعلومات المحاسبي المالي للتأمينات مع المعايير المحاسبية الدولية، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى اربعة جوانب حيث تم التطرق في الجانب الأول إلى عموميات حول التأمين والنشاط الإستثماري في شركات التأمين، أما فيما يتعلق بالجانب الثاني فيتمثل في محاسبة شركات التأمين وفق المعايير

المحاسبية الدولية، والجانب الثالث يتمثل في محاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبية المالي، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتمثل في دراسة تطبيقية في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

(سارة حلوي)، الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2013، بعنوان "دور نظام المعلومات في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرة للتأمينات CAAT وكالة أم بواقي. حيث سعت هذه الدراسة نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين وذلك من خلال تحديد مسار الدورة المستندية ودليل الحسابات، ومعالجة العمليات المالية في شركات التأمين، ومدى فعاليته من المستجدات التي تأتي بها القوائم المالية كمخرجات لنظام المعلومات بما يحقق المرونة وسهولة استخارج نتائج العمليات وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

(بلقاسمي سيد أحمد ومسعودي نور الدين)، الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018، بعنوان "دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين دارسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA. حيث هدفت هاته الدارسة إلى توضيح دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين بالجزائر –SAA– وإلى إبراز واقع نظام المعلومات المحاسبي في الشركة.

8) منهج الدراسة :

التمسنا في دراستنا لموضوع واقع نظام المعلومات المحاسبي دراسة الشركة الوطنية للتأمينات CAAT وكالة بسكرة ضرورة اللجوء إلى مناهج مختلفة لأن المعلومات المراد الحصول عليها تختلف من حيث المصدر و المكان و كذلك الكيفية التي يمكن على أساسها تجميع هذه المعلومات ولذلك ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الشق الأول فرضته علينا طبيعة الموضوع و ذلك لأننا بصدد جمع و تلخيص الحقائق المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين ،أما الشق الثاني ففرضه علينا طبيعة قيامنا بدارسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات CAAT وكالة بسكرة حيث أننا بصدد جمع المعلومات عن هذه الوكالة ابتداء من نشأة هذه الوكالة و معرفة أهم أهدافها و وظائفها و هيكلها التنظيمي ومختلف معالجاتها المحاسبية.

9) خطة البحث:

قسمنا دراستنا إلى قسمين الأول قسم نظري وقد ضم:

الفصل الأول : الذي يتكون من 3 مباحث حيث سنلقي الضوء في المبحث الأول على نظام المعلومات المحاسبي ،نظام التأمين وعقد التأمين واعادة التأمين بصورة عامة أما فيما يخث المبحث الثاني سنتحدث عن معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع عقود التأمين IFRS4 من نطاق المحاسبة و الاعتراف والقياس والافصاح عن عقود التأمين وفي المبحث الثالث : دور نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين حيث تناولنا فيه شركات التأمين في الجزائر و مدخل لنظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين والمعالجة المحاسبية لبعض عمليات الشركة.

أما القسم الثاني فهو "الفصل الثاني" و قد قمنا فيه بدراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات CAAT وكالة بسكرة و الذي تناولنا فيه تعريف عام للشركة محل الدراسة والأنشطة التي تقوم بها ومعالجاتها المحاسبية.

الفصل الأول

عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين

الفصل الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين

تمهيد.

إن الحاجة إلى الأمن والطمأنينة نجدها في أي وقت وفي أي مكان في هذا العالم، إلا أن نمو قطاع التأمين يختلف من بلد إلى آخر حسب توفر شروط تطويره، ومستوى وعي أفراد المجتمع إلى أهمية التأمين، فيعتبر التأمين من أهم قطاعات الخدمات حتى أصبح يطلق عليه بصناعة التأمين "فالتأمين مشتق من كلمة الأمن أي طمأنينة النفس يعطي للمؤمن له راحة بال اتجاه الخطر المؤمن ضده فهو تحويل عبء الخطر بخسارة قليلة مؤكدة وهي قسط التأمين مقابل خسارة كبيرة غير مؤكدة.

كما وأن نظم المعلومات المحاسبية في الشركات أداة مهمة من أدوات تحسين كفاءة الإدارات المختلفة وفعاليتها داخل الشركة، كونها تمثل الإطار المتناغم لتدفق المعلومات بين تلك الإدارات، مما يضمن التنفيذ العملي والمنظم للعمليات وحماية الموارد والحد من الاحتيال والوقاية منه، ومن ثم ضمان دقة التسجيل المحاسبي واكتمالها وتهيئة معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها بالوقت المناسب في الشركة، لذلك اتجهت معظم المنظمات الأعمال إلى تصحيح أنظمة معلومات محاسبية وبنائها بمواصفات محددة بهدف السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية وضمان موثوقية كبيرة لها، ولما لكفاءة وموثوقية التقارير المالية وارتباطها بفاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية دور كبير لدى شركات التأمين.

ومن خلال الطرح السابق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الأساسية التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية نظام المعلومات المحاسبي ونظام التأمين.
- **المبحث الثاني:** معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع عقود التأمين « IFRS 4 » .
- **المبحث الثالث:** دور نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين.

الفصل الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي ونظام التأمين.

نظام التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرفان المؤمن والمؤمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير بأن يعوضه عن الخسارة التي ألحقت في حالة تحقق الخطر، وهذه العملية تعبر عن حركة مالية بينهما، لذا لابد من معالجة البيانات الناتجة عن هذه الحركة وذلك باستخدام نظام المعلومات المحاسبية.

وللإلمام بالمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث تمثل المطلب الأول في عرض مختلف المفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبي والعناصر المرتبطة به، أما المطلب الثاني فتعلق بجملة المفاهيم المتعلقة بنظام التأمين، وخصص المطلب الثالث والأخير لعمليات عقد التأمين وإعادة التأمين.

المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبي.

مع التطور الذي ظهر في الآونة الأخيرة والذي أدى إلى تعقد العملية الإدارية وصعوبة التحكم فيها مما جعل نظام المعلومات المحاسبي ذو أهمية كبيرة وعنصر أساسي لتدعيم القرارات الإدارية وصعوبة التحكم فيها مما جعل نظام المعلومات المحاسبي ذو أهمية كبيرة وعنصر أساسي لتدعيم القرارات الإدارية، إذ تعمل المحاسبة كنظام للمعلومات وما تحتويه من أنظمة فرعية على جمع البيانات ومعالجتها، ومن ثم تحويلها إلى معلومات مفيدة وموثوقة تلبي احتياجات المستخدمين لها في اتخاذ القرارات الرشيدة،

ويتضمن هذا المطلب على بعض المفاهيم الأساسية التي تعد ركيزة أساسية لنظم المعلومات المحاسبي:

الفرع الأول: النظام.

1- تعريف النظام: توجد عدة تعارف للنظام نذكر منها ما يلي:

يعرف النظام بأنه " النظام هو مجموعة من المكونات أو العناصر الأساسية التي تتعلق ببعضها البعض وتتجه نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة "(حسين، 1997، ص13).

كما يعرف أيضا:" هو مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض، لتحقيق هدف أو أهداف معينة (سلطان، 2000، ص18).

"النظام إطار متكامل من هدف واحد أو أكثر من هدف وهو يقوم بالتنسيق فيما يقوم بين الموارد المطلوبة التحويل المدخلات إلى مخرجات، والموارد قد تكون خامات أو آلات أو طاقات وذلك بالاعتماد على نوع النظام" (ثناء، 2003، ص9).

ومن التعاريف السابقة نصل إلى تعريف شامل للنظام بأنه :"النظام هو مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر الأفراد ، التجهيزات، الآلات، الأموال ، السجلات..) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية " (حسين، 2006، ص13).

2- مكونات النظام: يتكون النظام من مجموعة من العناصر :

أ- **المدخلات:** وتتعلق باستحصال وتجميع العناصر التي تدخل إلى النظام لكي تعالج. مثلا: المواد الخام الطاقة، البيانات، والجهود البشرية والتي يجب أن تتوفر و تنظم لأغراض المعالجة (الصباغ، 2004، ص13).

ب- **العمليات التحويلية:** تتحول المدخلات إلى مخرجات عن طريق العمليات التحويلية وقد تكون هذه العمليات في شكل آلة أو إنسان أو حاسب إلي أو مهام تؤدي بواسطة أعضاء المؤسسة (الصباح، 1998، ص152).

ت- **المخرجات:** هي الناتج النهائي من النظام ، وقد تكون في شكل منتجات ، خدمات، أو معلومات ...الخ وهي ترتبط بالهدف من وجود النظام، وتصنف إلى ثلاثة أنواع (مسلم، 1994، ص52):

- مخرجات تستهلك مباشرة بواسطة أنظمة أخرى.
- مخرجات تستهلك داخل النظام .
- مخرجات يتم التخلص منها في شكل نفايات أو عوائد، تدخل في البيئة الطبيعية، كالماء الهواء ،...الخ.

ث- **التغذية العكسية (feed back):** إن التغذية العكسية جزء من مدخلات النظام، كما تعتبر التغذية العكسية من الخصائص والمميزات الأساسية في النظم، خاصة في النظام الحي (الصباح، 1998، ص152).

والشكل التالي يبين مكونات النظام:

الشكل رقم (1-1) : مكونات النظام

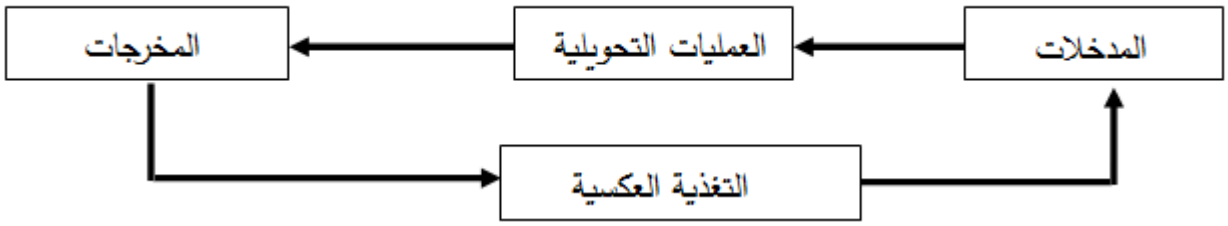

المصدر: (الصباح، 1998، ص152).

الفرع الثاني: المعلومات.

لتقديم تعريف مبسط للمعلومات لابد أولا من التفرقة بين البيانات والمعلومات.

1- البياناتData : يمكن تعريف البيانات بأنها مجموعة من الحقائق أو المشاهدات أو التقديرات غير منظمة قد تكون أرقاما أو كلمات أو رموزا أو حروفا، فالبيانات في الواقع تمثل المواد الأولية للحصول على المعلومات، وهي تجمع من مصادر متنوعة داخلية أو خارجية، جاهزة وأولية، شفوية وموثقة، رسمية أو غير رسمية.

2- إن مصطلح معلومات(information) : في الاستخدام العام، يشير إلى الحقائق والآراء والأحداث، والعمليات المتبادلة في الحياة العامة... الخ، إذ أن أصغر وحدة من المعلومات، يطلق عليها " معلومة "، فالإنسان يحصل على المعلومات أو المعلومة يوميا من وسائل الإعلام، من شخص إلى آخر، من بنوك المعلومات، أو من أي نوع من أنواع الملاحظة الحسية الظواهر في البيئة المحيطة. فالمعلومات: هي مواد (بيانات) مصنعة، جاهزة للاستخدام.

أما المعرفة (knowledge): فهي المادة المصنعة (المستخرجة) من المعلومات .

- المعرفة: هي حصيلة ما يمتلكه الفرد أو مؤسسة أو مجتمع من المعلومات، وعلم وثقافة في وقت معين (سلطان، 2000، ص17).

الفرع الثالث: نظام المعلومات.

1- تعريف نظام المعلومات: يعرف نظام المعلومات على أنه:

"النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد وتقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض أنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال " (حسين، 2003، ص21).

كما يعرف أيضا على أنه: "مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، وتسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في الوظائف الموكلة إليهم" (العبيدي، 2012، ص15).

وكذلك هو مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل معا، على جمع واسترجاع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات ، لدعم عملية صنع القرارات والتنسيق والرقابة والتحليل والملاحظة في المنظمة"(مسلم، 1994، ص27).

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة متجانسة ومتصلة من الأعمال والعناصر والمواد التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل المعلومات المفيدة لمستخدمي القرارات.

الفرع الرابع: نظام المعلومات المحاسبي.

1- المحاسبة Accounting: للمحاسبة عدة مظاهر منها " نظام للمعلومات يوظف عمليات لتوليد معلومات ملائمة، ومن ضمن العمليات، تسجيل البيانات ثم المحافظة على خزنها، توليد المعلومات"، ومن هذا الشكل يمكننا توضيح هذه العمليات المحاسبية (الجزراوي والجنابي، 2009، ص24).

شكل رقم (1-2) : عمليات ضمن الأنشطة المحاسبية

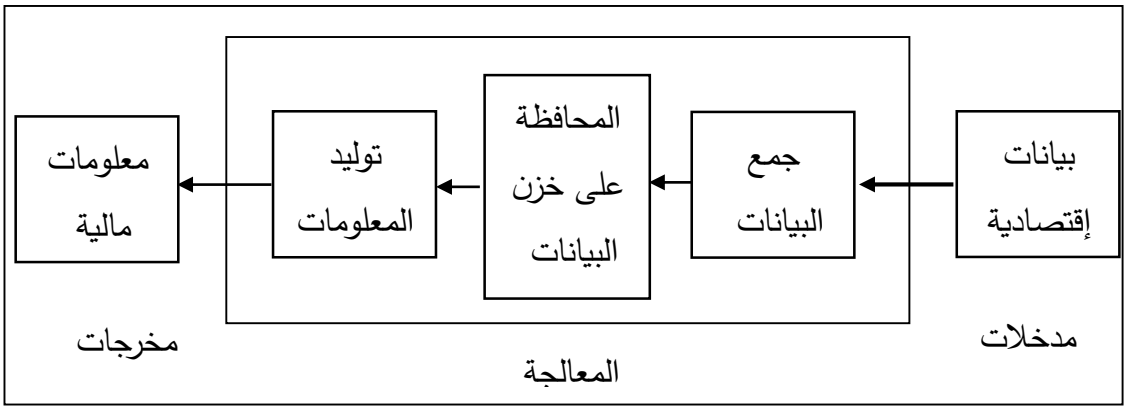

المصدر: (الجزراوي و الجنابي،2009، ص24).

2- المعلومات Informations: إن أغلب المعلومات المطلوبة من قبل الوحدات الإقتصادية هي المعلومات المحاسبية التي هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، من أمثلة ذلك قوائم الدخل، قائمة المركز المالي. (الدهراوي، 2007، ص58)

3- نظام المعلومات المحاسبي:

أ- تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه " احد مكونات نظام المعلومات الإدارية والذي يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من اجل ترشيد قراراتها، ويتكون هذا النظام من الأشخاص، الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات" (عيسى، 2003، ص20).

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن مجموعة من المكونات مثل، الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المالية عن طريق التسجيل، والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية مثل قائمة الدخل، وميزان المراجعة، والميزانية والتي تدعم قرار مدراء المنشاة التي تحتوي هذا النظام " (حفناوي، 2001، ص55).

كما يمكن تعريفه على: أنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري بالمنشأة في مجال الأعمال، الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية لمصادر خارج وداخل المنشأة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المنشأة (حسين، 2006، ص74).

ومن خلال التعاريف السابقة، نجد أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر جزءا لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية والذي يعني بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاطات المؤسسة ككل، وجميع نظم المعلومات تهدف إلى نفس الغرض ألا وهو توفير المعلومات الملائمة والموضوعية من أجل إتخاذ قرارات صحيحة تساعد المؤسسة على تحقيق الأهداف.

ب- مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من أربع وحدات أساسية هي كالأتي(الدهراوي،2007، ص49-51):

- وحدة تجميع البيانات: وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبية يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها في النظام؛
- وحدة تشغيل البيانات: والبيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها؛
- وحدة تخزين واسترجاع البيانات: وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العماليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات؛
- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات): وقنوات المعلومات هذه الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية. ومكونات نظام المعلومات المحاسبية ملخصة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3) : مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

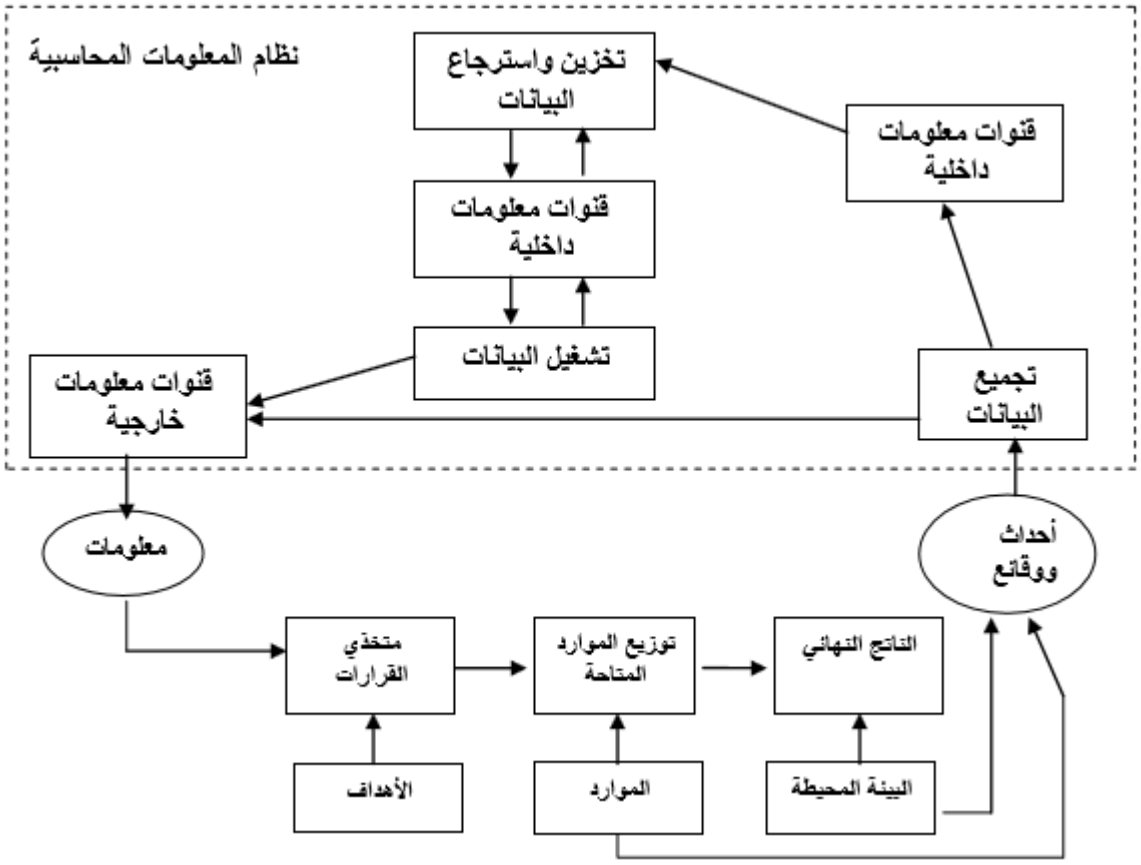

المصدر: (كامل، الدهراوي، 1999 ، ص54)

ت-خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

ينبغي أن تتوافر في النظام المحاسبي مجموعة من الخصائص حتى يمكن أن يتصف بأنه نظام جيد، أهمها (عطية، 2000، ص35)

- يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات عند تحويلها إلى معلومات محاسبية؛
- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الملائم حتى تستطيع أخذ القرار المناسب؛
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم الأنشطة المؤسسة الإقتصادية؛
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط لأعمال المؤسسة.

ج-وظائف نظام المعلومات المحاسبية (Fonctions of PIS) :

يؤدي نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف تتلخص في الأربعة الأساسية التالية (قاسم، 2004، ص45):

- جمع و تخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة وآليات المنشأة بكفاءة وفعالية؛
- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتخليص؛
- توليد معلومات مفيدة لإتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين؛
- تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل البيانات ومعالجتها وتأكد أيضا حماية هذه البيانات.

أ- أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يسعى نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق الأهداف التالية (بيان والفيومي، 1993، ص10):

- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة؛
- ملائمة التقارير الإحتياجات المستويات الإدارية؛
- الدقة في إعداد ونتائج التقارير؛
- تقديم التقارير في الوقت المناسب؛
- توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام؛
- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته لتحقيق الأهداف المطلوبة.

المطلب الثاني: مفاهيم حول نظام التأمين.

إن اقتصاد أي دولة ينبني على قطاعات مختلفة ذلك لما تحققه هذه القطاعات من إنتاج ومساهمتها في الدخل الوطني بما يعود على الاقتصاد بالرفاهية، فالجدير بالذكر أن من أهم هذه القطاعات هو قطاع التأمينات الذي يعتبر من القطاعات الخدمية الرائدة والتي شهدت تطورا كبيرا.

الفرع الأول: نشأة و مفهوم التأمين.

1- نشأة التأمين:

نتاجا للسياسة التجارية المنتهجة إبان القرن 14 التي كان يقوم عليها الفكر الاقتصادي آنذاك و خاصة على ضفتي البحر الأبيض المتوسطر اهتدى الرجل الاقتصادي إلى ما يعرف بالقرض البحري من أجل ضمان سلعته، فكان يقترض صاحب السفينة أو التاجر مالا مسبقا من مالك رؤوس الموال و تعهدوا له بإرجاعها له في حالة زائد فوائد إذا ألحقت السفينة بسلام, أما إذا أهلكت هذه الأخيرة فيحتفظ بمبلغ القرض , و من هذا نلاحظ و كأنه مؤسسة التأمين هو مالك المال و المؤمن هو التاجر, فإذا أهلكت السلعة دفع رب المال التعويض و هو القرض, أما إذا وصلت بسلام يدفع التاجر قسط التأمين و هي الفائدة. أما فيما يخص تقنيين التأمين فكان من

طرف المشرع الفرنسي في القرن 17 و يرجع ذلك إلى السياسة التشجيعية للصناعة المنتهجة من طرف الدولة الفرنسية آنذاك, والتي يتطلب بالضرورة تأمين الأخطار التجارية الناتجة عن تصدير السلع المنتجة على البحار و المحيطات, و حذا حذوها كل من انجلترا و إيطاليا و هولندا و إسبانيا, كما أنشأت أول شركة للتأمين في إنجلترا سنة 1720 في مجال التأمين البحري, بعدما انتشرت عدة شركات في الدول الأوروبية. كما ظهر التأمين البري إثر الحادثة التي وقعت في لندن بحرق 13000 منزل و حوالي 100 كنيسة, وتطور نشاط التأمين بعد ذلك خصوصا مع بداية الثورة الصناعية و انتشار الآلات في القرن 19, فظهر التأمين على المسؤولية و التأمين على حوادث المرور, و التأمين على الحياة. و اكتملت الصور المختلفة للتأمين للقرن 20 مع ظهور التكنولوجيا المختلفة, فكان التأمين على النقل البري و الجوي و مخاطر الحرب والحوادث الناجمة على إطلاق الأقمار الصناعية إلى الفضاء الخارجي وغيرها من المخاطر (أقاسم، 2001، ص38).

2- تعريف التأمين:

لقد عرف التأمين العديد من التعاريف أهمها مايلي:

أ- **لغة:** التأمين من أمن، أي اطمأن وزال خوفه، وهو بمعنى سكن قلبه، وكذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف، ومن ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم:"ءامنهم من خوف" (سورة قريش، الآية 3) وكذلك: "وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا" (سورة البقرة، الآية 125).

ب-**اصطلاحا:** يعني الاتفاق الذي تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق العقد، مقابل دفعات يسددها المتعاقدون مع هذه الشركة تمثل أقساط التأمين (قمامي، 2015، ص05).

ت- **التعريف الفني:** ليس للتأمين علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له فحسب، بل هو أيضا عملية تقوم على أسس فنية وهي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن الذي يعتمد في ذلك على حساب الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة وعلى إجراء المقاصة بين الأخطار، وقد يلجأ في هذا التنظيم إلى فنيات أخرى وهي إعادة التأمين المشترك.

ث- **التعريف القانوني:** لقد عرف المشرع الجزائي في المادة 619 من القانوني المدني، التأمين بأنه: "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى، يؤديها المؤمن له للمؤمن" (قمامي، 2015، ص06).

وفي الأخير لابد أن نعلم جميعا أن التأمين نظام إجتماعي يقوم بتحويل عدم التأكد من تحمل خسارة كبيرة نسبيا (قيمة الشيء المعرض للخطر أو الخسارة) إلى التأكد من تحمل خسارة صغيرة نسبيا (قسط التأمين). (مؤمن، 2014، ص9).

الفرع الثاني: وظائف وعناصر التامين

1- وظائف التأمين:

يضمن التأمين للمؤمن له الراحة النفسية والثقة في المستقبل من خلال تغطية ما يتعرض له من مخاطر، كما يسمح أيضا بالإضافة إلى دوره الهام بين الدول بتكوين رؤوس أموال وكذا يلعب دورا فعالا في تنشيط الائتمان.

ويمكن أن نميز وظائف التأمين في ما يلي(حلوي،2013، ص18):

- **الحماية والأمان:** توفر شركة التأمين الحماية والأمان ضد الأخطار الذي قد يتعرض لها المؤمن له، وتحميه من الخسائر التي قد تصيبه وذلك بطريقة تعويضه عن ذلك؛
- **تنشيط عملية الائتمان:** غالبا ما يشترط المقرض التأمين على شيء المرهون ضد السرقة أو الحريق، حتى يستطيع أن يستوفي دينه من مبلغ التأمين في حالة تعرض المال المرهون إلى الخطر؛
- **وسيلة لتجميع رؤوس الأموال:** يؤدي تراكم الأقساط إلى تكوين رؤوس الأموال لدى شركة التأمين، وبالتالي تقوم باستثمارها لتدعيم الإقتصاد الوطني، فالتأمين يعمل على جمع مدخرات ثم توظيفها؛
- **وسيلة ربط وتقارب بين الدول:** تشابه في نظم التأمين والمخاطر التي يغطيها، والأسس الفنية التي يرتكز عليها مما يؤدي إلى تشابه كثير من القواعد بين الدول، مما يساعد على التقارب بين الشركة المحلية والشركة الدولية للتأمين سواء التأمين لديها أو الإشتراك معها في تغطية المخاطر مثل(مخاطر الشحن)؛
- **دور التأمين في تطوير القانون:** يلعب التأمين دورا هاما في تطوير القانون، وذلك من حيث تطوير قواعدها، ومن حيث الأساس التي تقوم عليها، حيث ابتعد بها القضاء والشرع أكثر من مناسبة من النطاق التقليدي القائم على أساس الخطأ المفترض، أو تحمل تبعية حماية الشخص المضرور.

2- عناصر التأمين:

- **عقد التامين:** اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد ويكون هذا التعويض عينا أو ماليا وذالك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التأمين؛

- **وثيقة التأمين (بوليصة التامين):** هي المستند أو البنية التي تبرهن على وجود عقد التامين وتحتوي على بيانات التامين كاملة وتتوفر على معلومات أساسية يعرفها المؤمن له وينقلها إلى المؤمن بدقة ووضوح من خلال تعبئة نموذج خاص بطلب التامين حيث يعده المؤمن ليتضمن كافة المعلومات الأساسية والجوهرية من وجهة النظر وبناء على هذه المعلومات يكون قراره بقبول أو رفض العملية؛
- **المؤمن:** وهو الشخص أو الشركة والذي يقوم بتغطية قيمة التأمين لطالب التأمين ضد الخطر المؤمن ضده (عزمي وشقري، 2006، ص89) ؛
- **قسط التأمين** : ويمثل التزام المؤمن له في عقد التامين وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل التزام هذا الأخير بتحمل الخطر (تقي، 2010، ص119) ؛
- **مبلغ التأمين:** المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده . والعلاقة بين قسط التأمين ومبلغ التامين علاقة طردية ؛
- **مدة التامين:** حيث أن عقد التامين يعتبر من العقود الزمنية أي مرتبطة بمدة محددة تبينها وثيقة التأمين ويكون خلالها عقد التامين ساريا ففي التأمينات الممتلكات تكون مدة سنة وفي التامين النقل قد تكون المدة اقل من سنة حتى وصول البضاعة ، أما في تأمينات الحياة فتكون لأكثر من سنة وفي تأمينات أخطار المقاولات تكون المدة حتى انتهاء تنفيذ المشروع (عزمي وشقري، 2006، ص104) ؛
- **المؤمن له:** وهو الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو في ممتلكاته أو في ذمته المالية وهو طالب التامين ويلتزم بدفع قسط التأمين لشركة التأمين (أبو بكر، السيفو، 2009، ص92).

الفرع الثالث: أنواع وأهمية التأمين.

1- أنواع التأمين:

يمكن تقسيم أنواع على عدة معايير من أبرزها مايلي:

أ- حسب معيار الغرض من التأمين:

- التأمين الخاص أو التجاري أو الاختياري: ويشمل كل أنواع التامين التي يتعاقد عليها الفرد أو المؤسسة بمحض إرادتهم، ذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد إن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد والمؤسسة ومن أمثلة نجد: تامين الحوادث والحريق وتامين

السيارات غير الإجباري والسرقة والتأمين البحري،ويطلق على هذا النوع من التأمينات بالتأمينات الاختيارية أو الخاصة.

- التأمين الحكومي أو الإجتماعي أو الإلزامي: ويشمل كل أنواع التامين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للافراد أو المؤسسات أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذالك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع أي إن عنصر الإجبار أو الالتزام من الدولة هو أساس التعاقد، ويشمل هذا النوع من التامين كافة التأمينات الاجتماعية (العجز، الوفاة، الشيخوخة، البطالة والمرض، إصابات العمل) وبعض التأمينات الخاصة الإجبارية كالتامين الإجباري للسيارات (بن عمروش، 2008، ص48).

ب-حسب معيار تحديد الخسارة:

- التأمينات النقدية: وتشمل كافة انواع التامين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الخطر المؤمن منها ، وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر ، فنظرا لصعوبة القياس للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقيق هذا الخطر فعالا ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد تأمينات الحياة من ابرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك أطلق عليها بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة بالنقد مقدما والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.
- تأمينات الخسائر: وتشمل كافة أنواع التامين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية وبحد أقصى مبلغ التامين المحدد في وثيقة التأمين (بن عمروش، 2008، ص49).

ج-حسب معيار الخطر موضوع التأمين:

- تأمينات الأشخاص: يكون الخطر المؤمن منه متعلقا بشخص المؤمن له، ومن أمثلته: التأمينات على الحياة من المرض، تأمينات الشيخوخة و البطالة، تأمينات الحوادث الشخصية وإصابات العامة، ويمكن للشخص أن يؤمن نفسه وأولاده وزوجته.
- تأمينات الممتلكات: يكون الخطر المؤمن منه أمرا يتعلق بمال المؤمن له، ومن أمثلتها: التامين علة السرقة، والحريق والتلف التي قد تخص عقارا كالبنايات والمخازن والمتاجر أو قد تخص الأثاث والبضاعة، كما قد يكون الموضوع المؤمن عليه نقودا أو مجوهرات ثمينة أو قد يكون قرض من القروض التجارية .
- تأمينات المسؤولية المدنية: هنا يتم التأمين على الضرر الذي ينجم على مسؤولية الفرد اتجاه الغير، سواء كان الضرر قد أصاب الغير في ماله أو جسده ومن أهمها: تأمين المسؤولية لأصحاب السيارات والسفن

والطائرات، وتأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة (الأطباء، الصيدلية، المقاولون) وكذا تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات (معراج، 2000، ص112).

ت- تقسيم التأمين على أساس طبيعة عقد التأمين:

يمكن تقسيم التأمين حسب طبيعة عقد التأمين إلى قسمين أساسيين هما (أبو بكر والسيفو، 2009، ص111).

- العقود الاختيارية : وهي العقود التي يملك الشخص المعرض للخطر حرية الاختيار في عقدها دون التزام من أية جهة.
- العقود الإلزامية: هي العقود التي يلتزم الشخص المعرض للخطر أن يقوم بعقدها سواء بحكم القانون أو بحكم التزامه التعاقدي أو أي حكم آخر .

د- التقسيم العملي للتأمين:

يمكن تقسيم التأمين بصفة عامة وفقا لأغراض العمل في شركات التأمين إلى (أبو بكر والسيفو، 2009، ص112).

- تأمينات الحياة: و في هذا النوع يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة يؤديها المؤمن له ، بأن يدفع إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال عند وفاة المؤمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو يدفع له إيرادة مرتبا لفترة محددة أو لمدى الحياة و ذلك حسب إنفاق العقد، و تنقسم تأمينات الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية :
  - عقود تأمين حال الوفاة؛
  - عقود تأمين حال الحياة؛
  - عقود التأمين المختلطة.
- التأمينات العامة: و تندرج تحت هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة، مثل :
  - تأمين الحريق؛
  - تأمين السيارات؛
  - تأمين السرقة و السطو؛

- تأمين الطيران؛
- التأمين البحري و يشمل (أجسام السفن، التأمين على البضائع، تأمين أجرة الشخص، تأمين مسؤولية صاحب السفينة) ؛
- تأمين المسؤولية المدنية.

شكل رقم (1-4) : هيكل تقسيمات التأمين الأساسية

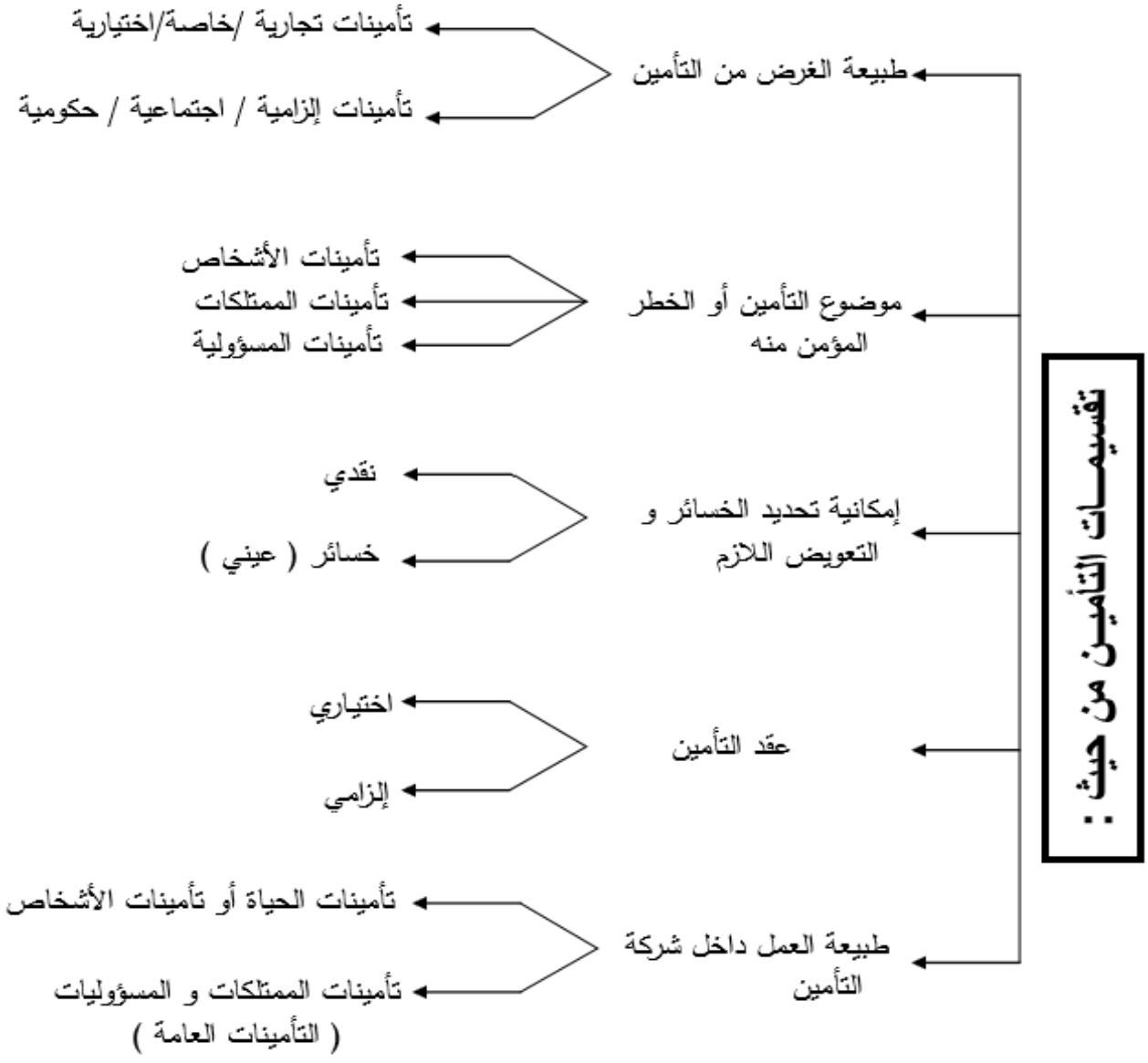

المصدر: (صدقي و الزماميري، 2014، ص55).

2- أهمية التأمين:

للتأمين أهمية اقتصادية و اجتماعية و حتى نفسية حيث يسمح للفرد بالشعور بالأمان على نفسه و ممتلكاته و فيما يلي نلخص الأهمية المشار إليها:

أ- الأهمية الاقتصادية:

- **يعتبر التأمين من أهم وسائل الإدخار والإستثمار:**

إن قطاع التأمين بشقيه التجاري و الاجتماعي يعتبر أداة هامة و متميزة من أدوات تجميع المدخرات، و من ثم الاستثمار بكافة دول العالم وخاصة في الدول النامية و ذلك بواسطة تجميع رؤوس الأموال المكونة من أقساط و اشتراكات المستأمنين، لأن تجرة الشركات تثبت أن المخاطر لا تتحقق دائما و إذا تم ذلك فهذا لا يكون في وقت واحد، حيث تدفع شركات التامين بجزء كبير من ادخاراتها في أوجه استثمارات متعددة، كالأوراق المالية (أسهم، سندات، شهادات استثمار) و القروض للأفراد و الشركات المختلفة (صناعية و تجارة و الودائع البنكية .... الخ و بذلك فإن قطاع التأمين يلعب دورا هاما كأداة لتجميع المدخرات و المساهمة في تمويل المشروعات الصناعية و الزراعية و التجارية سواء كانت عامة أو خاصة بالإضافة إلى المساهمة في تمويل الحكومات المساعدتها في حل مشاكل الخدمات العامة.

- **العمل على زيادة الإنتاج:**

نظرا لما تميز به التامين من توفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة، مما شجع الأفراد و المؤسسات بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة أو بالتوسع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد، و بالتالي يساعد في الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، كما يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات. و من ناحية أخرى فإن وافر التغطية التأمينية، للأفراد العاملين بالمؤسسات و المشروعات من الأخطار المختلفة سواء كانت هذه التغطية تتعلق بهم أو بأسرهم فهذا يساعد على استمرارهم في العمل بمثل هذه المشروعات لمدة طويلة نسبي و هذا سينعكس على تنمية قدراتهم العملية بالإضافة إلى ما يوفره من استقرار و أمان لهم بما يعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية لدى هؤلاء العاملين (ابراهيم، 2003، ص74).

- **تشجيع عملية الإئتمان وزيادة الثقة التجارية:**

إن اتساع الائتمان و زيادة الثقة التجارية في دولة ما فيه تدعيم للحياة الاقتصادية بها، و يلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا وأساسيا، فنجد أن البنوك لا توافق على إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود

تأمين على ممتلكاتهم، و أيضا الدائن المرتهن لا يوافق على الإقراض برهن العقار ما لم تتوافر التغطية التأمينية من خطر الحرق لهذا العقار المرهون.

كما يلعب التأمين دورا آخر في تدعيم الثقة التجارية، حيث نجد أن تاجر الجملة لا يبيع لتجار التجزئة إلا إذا تأكد من أن هذا الخير قد أمن على بضاعته و مخازنه من خطر الحرق و السرقة، و بائع السلع المعمرة بالتقسيط السيارات مثلا لا يطمئن إلى بضمان حقه إلا إذا قام المشتري بالتأمين على السيارة تأمينا شاملا (ابراهيم، 2003، ص74).

- **العمل على تحقيق التوازن بين العرض و الطلب في الحياة الاقتصادية:**

ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية، حيث يساعد ذلك على زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من الموجة التضخمية فهذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية لأنه يعمل على التقليل من حجم الدخل الممكن التصرف فيه، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم، بما يساعد مستوى إنفاقهم على السلع و الخدمات و هذا ما يساعد على زيادة الطلب الفعال على مثل هذه السلع و الخدمات.

- **المساهمة في إتساع نطاق التوظيف و العمالة:**

يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من العمالة في المجتمع، ذلك أن التوسع في التأمين بالقطاع التجاري يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية و إدارية ومهنية في فروعها المختلفة من تأمينات الحياة أو تأمينات عامة كالحرق و التامين الهندسي و السيارات....الخ من إداريين و كتابين و منتجين و عمال في المراكز الرئيسية للشركات و فروعها و وكالتها المختلفة.

أما بالنسبة لقطاع التأمين الاجتماعي، فنظرا لأن الاتجاه الحديث هو تطبيق فروع هذا النوع على قطاعات الشعب المختلفة بصورة تدرجية فإن ذلك سيساعد على توظيف جزء كبير من العمالة المختلفة بصورة مباشرة في الهيئات القائمة على تنفيذ هذه الفروع، و بصورة غير مباشرة في إدارات و أقسام التأمين بالجهاز الإداري للدولة و الهيئات العامة و شركات قطاع العمال العام و الخاص، و بذلك تساعد قطاعات التامين المختلفة في محاربة البطالة.

- **المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات:**

تتميز إعادة التأمين بالصفة الدولية أي التعاون بين دول العالم المختلفة، و يمكن تقسيم دول العالم في هذا المجال إلى نوعين:

– دول مصدرة للتأمين و فيها نجد أن مجموع ما نحصل عليه من أقساط و تعويضات يفوق ما تدفعه إلى الدول الأخرى فتظهر في العمليات التجارية من ميزان المدفوعات.

– ودول مستوردة للخدمة التأمينية فإن الفروق التي يتحمل بها ميزان مدفوعاتها يقابلها تغطية تأمينية إذا ما أصاب هذه الدولة كارثة كبرى في إحدى السنوات، فنسبة كبيرة من خسائر هذه الكارثة ستأتي على شكل تعويضات من الدول الخارجية المعاد التامين لديها على الشيء الذي تحققت له الكارثة.

ب– الأهمية الإجتماعية: و تكمن الأهمية الاجتماعية في (ابراهيم، 2003، ص76):

- **تحقيق الإستقرار الإجتماعي للفرد في الأسرة**

يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز و الحاجة، بما يضمن له الحد الأدنى لمستوى المعيشة له و لأسرته عن طرق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للبطالة.

كما أن التأمين التجاري يحقق الغرض المشار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحرق أو الغرق أو السرقة، كل هذا يعود على المجتمع بالاستقرار و التماسك.

- **تنمية الشعور بالمسؤولية و العمل على تقليل الحوادث:**

إن ما يتميز به التأمين أن المستأمن لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا كان هناك إرادة للمستأمن في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، و وجود مثل هذه الاشتراطات و التحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان، كما نجد شركات و هيئات التأمين تتعامل من جانبها بإعداد البحوث و الدراسات الاستكشاف أسباب تحقق الأخطار و العوامل المساعدة على زيادة حدتها، وذلك تمهيدا للعمل على تقليل تكرار حدوث هذه الأخطار و مدى انتشارها، وإن مثل هذه الجهود من شركات التأمين للعمل على التقليل من الحوادث لا يعود بالفائدة عليها أو على المؤمن عليهم فقط بل يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

المطلب الثالث: عقد تأمين وإعادة التأمين.

الفرع الأول: عقد التأمين.

إن التعقيد الذي بات يتسم به التأمين في وقتنا الراهن يستلزم تحديدا دقيقا لمبادئه، وإدراكا معمقا الخصائصه وذلك في سبيل تقديم فكرة أوضح لجمهور المؤمن لهم حوله، حيث أن التأمين في الحقيقة يقوم على مبادئ إحصائية ورياضية يتعذر على العامة فهمها.

1- مفهوم عقد التأمين:

عرف عقد التأمين بأنه: "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن (مدحت، 2010، ص271)

ويحرر عقد التأمين كتابيا، ويحتوي إجباريا، زيادة على توقيع الطرفين المكتتبين، على البيانات التالية (Mabrouk, 2006, p10):

- اسم وعنوان كل من الطرفين المتعاقدين؛
- الشيء أو الشخص المؤمن عليه؛
- طبيعة المخاطر المضمونة؛
- تاريخ الاكتتاب؛
- تاريخ سريان العقد ومدته؛
- مبلغ الضمان؛
- مبلغ قسط أو اشتراك التأمين.

2- أطراف عقد التأمين:

يتم عقد التأمين عادة بين المؤمن له والمؤمن وهما اللذان تنصرف إليهما في الأصل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه، وأطراف عقد التأمين هم (عطية، 2003، ص6):

- **شركة التأمين ويطلق عليها المؤمن:** وهي تتعهد بدفع تعويض بمبلغ معين للطرف الثاني أو من يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه؛

- **الشخص المؤمن له، أو المستأمن:** وهو الذي يتعهد بسداد القسط المتفق عليه لشركة التأمين مقابل تحملها تبعة الخطر المؤمن ضده، وقد يكون شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية؛

- **المستفيد:** وهو الشخص الذي يقبض قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده، ويتم تعيينه من قبل المؤمن له في عقد التأمين أو البوليصة، وفي معظم الأحيان يكون المؤمن له هو نفسه المستفيد، وفي هذه الحالة يكون هناك طرفان فقط لعقد التأمين.

3- مبادئ عقد التأمين:

يقوم التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها (حساني، 2007، ص51):

- **حسن النية المتبادلة بين الطرفين:** والتي تعتبر جوهر العملية التأمينية؛
- **المصلحة التأمينية:** يشترط أن تكون هناك مصلحة تأمينية للمؤمن له والمؤمن وذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر؛
- **التعويض:** بحيث يجب أن يوفي المؤمن بالتزاماته إزاء المؤمن له في حالة وقوع الخطر وذلك بدفع مبلغ التعويض.

4- عناصر عقد التأمين.

عقد التأمين يقوم على العناصر التالية (عرموش، بدون سنة، ص 336-337):

- **المؤمن:** عادة يكون المؤمن هو شركة التأمين التي تتوافر فيها شروط ممارسة مهنة التأمين طبقا للنصوص القانونية الواردة في هذا الشأن؛
- **المؤمن له:** هو حامل وثيقة التأمين الذي اكتسب حقوقها أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه أي حولت إليه حقوق وثيقة التأمين بصورة نهائية؛
- **الخطر:** يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعتبر نوع الخطر المؤمن ضده المنصوص عليه في عقد التأمين أمرا جوهريا في التأمين ويجب أن يكون محددا بصورة واضحة في وثيقة التأمين ويشترط أن يتوافر في الخطر:
  - أن يكون الخطر محتمل الوقوع في أي وقت وليس مؤكد الوقوع في لحظة محددة؛
  - أن يكون وقوع الخطر خارجا عن إرادة المؤمن له؛
  - أن يكون الخطر مشروعة وغير مخالفا للنظام العام أو الأداب.

- **القسط:** يمثل المبلغ الذي يدفعه المؤمن له لشركة التأمين في شكل دفعات دورية أو دفعة واحدة، ويختلف القسط باختلاف نوع الخطر المؤمن ضده ودرجة احتمال وقوعه ومدة التأمين ومبلغ التأمين المتفق عليه عند حدوث الخطر. وعادة يحدد قسط كل نوع من أنواع التأمين طبقا لقوانين الاحتمالات بواسطة خبراء التأمين الإكتواريين؛
- **التعويض:** يمثل المبلغ الذي تتعهد بدفعه شركة التأمين (المؤمن) للمؤمن له أو المستفيد عند حدوث الخطر المؤمن ضده.

5- خصائص عقد التأمين:

يتميز عقد التأمين بمجموعة من الخصائص منها (حساني، 2007، ص51):

- عقد التأمين عقد رضائي، لا ينعقد إلا بموافقة إرادتي طرفي العقد بالتوافق الايجابي؛
- عقد التأمين عقد ملزم للجانبين، فالمؤمن له يلتزم بدفع الأقساط أما المؤمن فيلتزم بتعويض الخسارة؛
- عقد التأمين عقد معاوضة فالمؤمن يدفع القسط التأميني مقابل تعويضه عن الخطر في حالة وقوعه ويستقبل المؤمن الأقساط تعويضا لحمايته في حالة وقوع الخطر؛
- عقد التأمين عقد إذعان لأن الطرف القوي المؤمن يملي شروطه وما على المؤمن له إلا الرضوخ والخضوع لهذه الشروط أو رفضها؛
- عقد التأمين عقد قانوني منظم في نصوص وأحكام قانونية يعمل بها في حالة نزاع أو خلاف بين طرفين؛
- عقد التأمين عقد احتمالي لأن الخطر المضمون غير مؤكد الوقوع.

الفرع الثاني: إعادة التأمين.

يمكن أن يقال عن إعادة التأمين بأنه (تأمين التأمين) وهذه العملية عبارة عن إعادة تأمين المبالغ الفائضة عن طاقة شركة التأمين.

1- مفهوم إعادة التأمين:

غالبا ما تضطر شركات التأمين إلى قبول جميع عمليات التأمين المعروضة عليها، حتى لو زاد الحد الأقصى لطاقتها في تحمل مخاطر الأعباء التأمينية، ولكن هذه الشركات لا تحتفظ بكل تلك المخاطرلديها، إنما تحتفظ بالجزء الذي يتناسب مع طاقتها في تحمل تلك المخاطر، وتقوم بتحويل الباقي من المخاطر إلى شركة أو

عدة شركات تأمين أخرى، وغالبا ما تكون تلك الشركات المعاد لديها المخاطر متخصصة في قبول مثل هذا النوع من العمليات (هلالي وشحادة، 2009، ص327).

وبناء على ذلك، يمكن تعريف إعادة التأمين بأنه "عملية بمقتضاها ينقل المؤمن المباشر إلى مؤمن أخر يقال له المؤمن المعيد كل أو بعض الأخطار التي تعهد بضمانها إذا تحققت سعيا وراء تحقيق أكبر قدر من التناسق بينهما" (غازي، 2011، ص116).

يتضح من التعريف السابق أن إعادة التأمين عقد منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الأصلية وأن طرفي عقد إعادة التأمين هما معيد التأمين والشركة المتنازلة.

وإن طرفي عقد التأمين (وثيقة التأمين) هما شركة التأمين والمؤمن له، ولذلك لا توجد صلة أو علاقة مباشرة بين معيد التأمين والمؤمن لهم (مختار،2005، ص02).

2- خصائص إعادة التأمين:

تتسم عمليات إعادة التأمين بالخصائص الأتية (المحاسبة في شركات التأمين، 2008، ص20-21):

- لا يدخل المؤمن له الأصلي طرفا في عقد إعادة التأمين، فهي عملية داخلية تتم بين شركات التأمين ولا دخل للمؤمن لهم بها؛
- يلتزم المؤمن الأصلي بدفع قيمة التعويض إلى المؤمن له حتى إذا لم يحصل من الشركة المتنازل لها على قيمة نصيبها من الخطر الذي قبلت التأمين عليه؛
- تخضع عملية إعادة التأمين لنفس الشروط الواردة في عقد التأمين الأصلي الذي تم عقده بين شركة التأمين الأصلية والمؤمن لهم، حيث ينص في عقد إعادة التأمين المبرم بين شركة التأمين الأصلية وشركة إعادة التأمين وبنفس شروط عقد التأمين الأصلي وخاصة على نوع الخطر المعاد التأمين عليه وطريقة إعادة التأمين؛
- يسمى المبلغ الذي تدفعه الشركة الأصلية إلى شركة إعادة التأمين بقسط إعادة التأمين، ويتم دفعه من الأقساط التي تحصل عليها من المؤمن لهم بمقتضى عقد إعادة التأمين المباشر المبرم بينها وبين المؤمن له.

3- أنواع إعادة التأمين:

وتنقسم عمليات إعادة التأمين إلى ثلاثة أنواع:

- **إعادة التأمين الاختياري:**

يتم هذا النوع من إعادة التأمين بمحض اختيار شركة التأمين المتنازلة، ودون اتفاق مسبق بينها وبين شركة الإعادة حيث تعرض شركة التأمين التي ترغب في التنازل عن جزء من عملياتها على شركة إعادة التأمين، العمليات التي ترغب في إعادة تأمينها لديها، ولشركة إعادة التأمين مطلق الحق في قبول إعادة التأمين أو خفضه أو رفضه كلية.

- **إعادة التأمين الإجباري:**

وهذا النوع من إعادة التأمين هو الذي يلزم به قانون الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في الدولة، حيث تنص هذه القوانين على وجوب قيام شركات التأمين بإعادة تأمين جزء من عملياتها لدى شركة أو شركات تأمين أخرى محلية وذلك لغرض الحد من تحويل أموال كبيرة إلى الخارج.

- **إعادة التأمين الإتفاقي:**

وهذا النوع من إعادة التأمين يتم بموجب اتفاق سابق بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين(جعفر، 2007، ص313)، وتنقسم إلى:

- عادة تأمين حصة معينة من الخطر: وتتنازل شركة التأمين المباشرة لشركة إعادة التأمين عن نسبة ثابتة من كل عملية من العمليات الداخلة في نطاق الاتفاقية؛
- إعادة التأمين الفائض عن الخطر: تعيد شركة التأمين المباشرة التأمين على الفائض من الخطر بوجه عام لكل أنواع الخطر دون دراسة مسبقة له والذي لا تريد التأمين عليه بمعرفته؛
- إعادة التأمين الزائد عن الخسارة: تحدد شركة التأمين المباشرة الحد الأعلى للخسارة التي يمكن أن تتحملها عند وقوع الخطر المؤمن منه، على أن تتحمل شركة إعادة التأمين ما يزيد عن هذا الحد المعين (الفيومي، 1990، ص771).

كما يمكن تقسيم عمليات إعادة التأمين حسب مصادرها إلى (المحاسبة في شركات التأمين، 2008، ص20-21):

- إعادة التأمين الوارد: وهي عبارة عن عمليات إعادة التأمين التي قبلتها الشركة من شركات أخرى؛
- إعادة التأمين الصادر: وهي عبارة عن عمليات إعادة التأمين التي تتنازل عنها الشركة إلى شركات أخرى، إما إجباريا بحكم القانون أو اختياريا أو اتفاقيا.

المبحث الثاني: معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع عقود التأمين « IFRS 4 ».

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) هو معيار يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين وقد تم تقديم المعيار للسماح لشركات التأمين بالإمتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لإضفاء تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة التأمين.

ومن خلال ما سبق سيتم التطرق إلى نظاق المحاسبة في عقود التأمين وفي المطلب الثاني نتناول الإعتراف والقياس بعقود للتأمين أما المطلب الثالث فنتحدث عن الإفصاح عن العقود المالية.

المطلب الأول: نطاق المحاسبة في عقود التأمين.

يتناول هذا المطلب مشروع ومراحل إعداد المعيار وتعريف عقد التأمين وفق IFRS4 وهدف هذا المعيار ونطاقه، بالإضافة إلى المصطلحات الواردة منه.

الفرع الأول: مشروع ومراحل إعداد المعيار

1- مشروع إعداد هذا المعيار:

المعيار (IFRS4) عقود التأمين "تم تخصيصه من قبل المرجعية المحاسبية الدولية إلى قطاع التأمينات فتطبيقه يكون على مستوى كل المؤسسات التي تتاجر بعقود التأمين وتهتم بطريقة تسجيلها المحاسبي (طريقة الاعتراف بهذه العقود من خلال سجلاتها المحاسبية وكيفية إظهارها في قوائمها المالية خاصة الميزانية)، وهذا انطلاقا من مبدأ نشاطها التأميني الذي يقوم على أساس طبيعة عدم التأكد التي تصاحب العقد وهو ما يجعل هذا النوع من النشاط خاص جدا، وليس على أساس الطبيعة القانونية التي يطبقها هذا النوع من الشركات .

ولقد اتسم مشروع تحضير هذا المعيار بطول فترة إعداده بسبب تعقده، حيث لم يتمكن مجلس معايير المحاسبة الدولية من إتمامه، رغم تمكنه من وضع المعالجات المناسبة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في عام 2005 ، حيث أن مشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع قسمت من خلال مرحلتين، ففي خلال المرحلة الأول تم التركيز على التسجيل المحاسبي المتعلق بالخصوم التأمينية التي حددها وفق المعايير المحلية لكن مع وجود قيود وتعديلات كتصنيف العقود التأمينية واختبارات كفاية الخصوم ومحاسبة الظل، كما أن المعايير الوطنية

أو المحلية كانت تختلف بصورة كبيرة، الأمر الذي لم يسمح من مقارنة القوائم المالية بين الشركات خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث تشويه محاسبي بين الأصول والخصوم.

ولقد جاءت المرحلة الثانية لتمحو كل هذه التشوهات عن طريق وضع إطار وحيد لتقييم التزامات أو الخصومة المرتبطة بالقيمة السوقية، ورغم أن هناك اختلاف في الرزنامة الزمنية لتطبيق المرحلة الثانية مع باقي معايير الإبلاغ المالي الدولية التي لازالت قيد الإعداد، والملاءة (القدرة على السداد) الثانية (02) التي تبنها البرلمان الأوروبي، فإن المتعاملين في قطاع التأمينات يأملون في إيجاد توافق بين المرجعيتين (بوقليح وبونعجة، 2012، ص12)، ولقد مر هذا المعيار خلال عملية تحضيره بمراحل زمنية عدة ، والتي يمكن إيجازها في ما يلي (بوقليح وبونعجة، 2012، ص17-18):

2- مراحل إنجاز هذا المعيار:

- 2005: نشر المرحلة الأولى من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية من المعيار IFRS4 ، وتعلق الأمر بمعيار يمثل تعديلات جد محدودة، والتي كانت تسمح بإجراء العديد من التطبيقات المحاسبية، المستمدة خاصة من النموذجين الأمريكي والفرنسي.
- ماي 2007: عرض ورقة مناقشة حول مختلف الآراء المتعلقة بالعقود التأمينية، ولقد استقطبت هذه الوثيقة 162 جواب، وفي معظميها جاءت تدعو إلى تطوير معيار جديد يخص العقود التأمينية.
- 2009 : التجارب الأولية لتطبيق المعيار، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تحارب من خلال ستة عشرة (16) شركة تأمين (المختصة في التأمين على الحياة وغيرها، وكذا في شركات إعادة التأمين).
- 2010 : إصدار مسودة الإعلان (29 جويلية 2010 التي تحوي المرحلة الثانية من هذا المعيار.
- جوان 2013 : فرض مجلس معايير المحاسبة الدولية الأخذ بطرق القياس التي تسمح بـ:
  - تقديم قياس مناسب فيما تعلق بإلتزامات التأمين؛
  - توريد المعلومات المتعلقة بأهم العوامل التي تقدم تفسيرا للربح المحقق من العقود.

الفرع الثاني: تعريف وهدف المعيار

1- تعريف عقد التأمين وفق معيار IFRS4:

يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (4) عقد التأمين بأنه عبارة عن: "العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) بخطر تأميني هام من طرف أخر (حامل الوثيقة) بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن تحقق حدث مستقبلي غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن منه) والذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة.

2- هدف هذا المعيار:

يهدف المعيار إلى تحديد كيفية التقرير عن عقود التأمين من قبل الشركات المصدرة لهذه العقود حتى يكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية المرحلة الثانية لمشروعه من عقود التأمين ويتطلب هذا المعيار ما يلي (نصار وحميدات، 2009، ص774):

- إدخال تحسينات محدودة للمحاسبة من قبل شركات التأمين فيما يتعلق بعقود التأمين؛
- الإفصاح الذي يبين ويوضح المبالغ الواجب إظهارها في القوائم المالية الناشئة من عقود التأمين، وتساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم ماهية المبالغ وتوقيت وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين.

الفرع الثالث: نطاق المعيار ومزاياه

1- نطاق المعيار IFRS4:

ينطبق المعيار على ما يلي (طيلب، 2015، ص77):

- عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) والتي أصدرتها الشركة وكذلك عقود إعادة التأمين التي تملكها؛
- الأدوات المالية التي تصدرها الشركة والتي تتعلق بميزة المشاركة الاختيارية.

ولا ينطبق المعيار على ما يلي (طيلب، 2015، ص77):

- الأصول والالتزامات الأخرى التي تعود للمؤمن، مثل: الأصول المالية، والالتزامات المالية التي تدخل في نطاق المعيار IAS 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) ؛
- المحاسبة بواسطة حاملي بوالص التأمين؛
- ضمانات المنتج؛
- أصول والتزامات المستخدم بموجب خطط منافع الموظفين؛
- الحقوق والالتزامات التعاقدية المحتملة؛
- عقود الكفالات المالية إلا إذا تم إصدارها بموجب عقود التأمين؛
- الحسابات الدائنة والمدينة المحتملة في اندماج الأعمال.

المطلب الثاني: الاعتراف والقياس بعقود التأمين.

يجدر الإشارة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولي قد قرر الشركات التأمين إعفاءات مؤقتة من بعض المعايير الدولية الأخرى لإعداد التقارير المالية، كما ذكر مجموعة من العوامل التي يجب مراعاتها عند القياس والاعتراف بعقود التأمين بالإضافة إلى معاملة خاصة لعقود التأمين التي تم الحصول عليها من خلال اندماج الأعمال أو نقل المحفظة (الجعارات، 2008، ص346).

الفرع الأول: الإعفاء المؤقت من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

لقد تضمن المعيار IFRS4 إعفاءا مؤقتا من تطبيق بعض معايير التقارير المالية الدولية وذلك فيما يتعلق بالأسلوب الوارد في المعيار IAS 8 لوضع سياسة محاسبية مناسبة وذلك بالنسبة للمؤمن تتعلق بعقود التأمين وعقود إعادة التأمين، ولكن المعيار في أحيان أخرى لا يعفي المؤمن من تأثيرات الأسلوب المنوه عنه سابقا في الحالات التالية (الجعارات، 2008، ص346):

- لا يجوز له الاعتراف بأي مخصصات تتعلق بمطالبات مستقبلية ممكنة كالتزامات إذا ظهرت بموجب عقود تأمين غير قائمة في تاريخ الإبلاغ المالي؛
- تنفيذ اختبار كفاية الالتزام؛
- إلغاء التزام التأمين من الميزانية عند إطفاءه ولا يجوز للمؤمن إجراء مقاصة بين أصول إعادة التأمين والتزامات التأمين، أو كذلك بين الإيرادات والأعباء من عقود إعادة التأمين مع الأعباء والإيرادات من عقود التأمين ذات العلاقة.

الفرع الثاني: اختبار كفاية الالتزام.

وفقا للمعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع ومن خلال المرحلة الأولى تكون شركات التأمين معفاة من التسجيل المحاسبي بالقيمة السوقية لجملة التزاماتها، وفي كثير من الأحيان يطلب مجلس معايير المحاسبة الدولية منها إجراء اختبارات تتعلق بمدى كفاية التزاماتها عند كل تاريخ إقفال لحساباتها. هذا الاختبار يوجه للتأكد من أن الالتزامات التأمينية لم يتم تقييمها بأقل من قيمتها الحقيقية، وهذا دائما في إطار الإبقاء على الإجراءات المحاسبية المفروضة من قبل المعايير المحلية. ولاختبار مدى كفاية وملائمة الالتزام يجب على شركة التأمين أن (حميدات والنخالة، 2014، ص567):

- تأخذ في الاعتبار التقديرات الحالية لجميع تعاقداتها والتدفقات النقدية ذات الصلة بها؛
- تعترف بكامل العجز أو النقص في قائمة الدخل.

الفرع الثالث: انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين.

إذا وجد انخفاض بأصل إعادة التأمين أو حامل بوليصة إعادة التأمين فإنه يجب تخفيض القيمة المعدلة (القيمة الدفترية الجديدة) طبقا لذلك، وأن يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في قائمة الدخل ويحدث انخفاض القيمة في أصل إعادة التأمين عندما:

- يوجد دليل موضوعي أن حامل البوليصة بمقتضى عقد إعادة التأمين قد لا يتلقى كل المبالغ المستحقة له بمقتضى أحكام العقد؛
- حدوث حدث له تأثير على المبالغ التي سوف يتسلمها حامل بوليصة عقد إعادة التأمين من شركة التأمين.

الفرع الرابع: معدلات الفائدة السوقية الجارية.

حيث يسمح للشركة بتغيير سياستها المحاسبية وذلك من خلال قيامها بإعادة قياس التزامات إعادة التأمين المخصصة لتعكس أسعار الفائدة الحالية في السوق والاعتراف بهذه التغييرات في قائمة الدخل.

الفرع الخامس: الحيطة والحذر.

لا يحتاج المؤمن أن يغير السياسات المحاسبية لعقود التأمين لإلغاء الحذر المفرط، ومع ذلك إذا قام المؤمن بقياس عقود تأمينه بحذر كاف فإنه لا يتوجب عندئذ استخدام أي حذر إضافي.

الفرع السادس: هوامش الاستثمارات المستقبلية.

لا يلزم الشركة التأمين تغيير سياساتها المحاسبية لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلي، ومع هذا يوجد افتراض مسبق بأن القوائم المالية لشركة التأمين ستصبح أقل ملاعمة وأقل موثوقية إذا هي أخذت في الحسبان سياسة محاسبية تعكس هوامش الاستثمار المستقبلي في قياس عقود التأمين، ما لم تؤثر هذه الهوامش على مدفوعات التأمين، وفيما يلي مثالان للسياسات المحاسبية التي تعكس هذه الهوامش(حميدات والنخالة، 2014، ص568):

- استخدام سعر خصم يعكس العائد المقدر على أصول شركة التأمين؛
- تخطيط العائدات على هذه الأصول بمعدل عائد تقديري وخصم هذه العوائد المخططة بمعدل مختلف شاملا النتيجة في قياس الالتزام.

الفرع السابع: مبدأ محاسبة الظل.

قبل أن يقوم المعيار IFRS 4 بتبني المرحلة الثانية قام بفرض استخدام مبدأ محاسبة الظل من خلال المرحلة الأولى، لغرض تقليص الفروقات بين الأصول المقيمة بالقيمة السوقية وفقا للمعيار IAS 39 والالتزامات المسجلة كليا وفق المعيار المحلي حسب المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع كما هو مقرر في المرحلة الأولى.

وتسمح محاسبة الظل لشركة التأمين من تغيير طرقها المحاسبية حتى يتم تقدير زائد أو ناقص قيمة الكامنة والمسجلة محاسبيا في الأصول وتأثيرها على الالتزامات التأمينية بنفس الطريقة التي تأثر بها ناقص أو زائد قيمة المحققة فعلا، هذا المبدأ يسمح من تقليص الفوارق المحاسبية الموجودة قبل دخول المرحلة الثانية حالتها التطبيقية.

أي تسمح هذه الممارسة لشركات التأمين بتعديل التزاماتها فيما يخص أي تغيرات تطرأ إذا تم تحقيق أية أرباح وخسائر غير محققة من الأوراق المالية. ويمكن الاعتراف بأي حركات في الالتزام ضمن حقوق الملكية بالانسجام مع الاعتراف بأرباح أو خسائر الاستثمار غير المحققة (حميدات والنخالة، 2014، ص568).

الفرع الثامن: عقود التأمين المقتناة في اندماج الأعمال.

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية في IFRS 4 إلى أنه من أجل الالتزام بأحكام المعيار IFRS 3 فإنه على شركة التأمين في ميعاد الشراء أن تقيم بالقيمة العادلة التزامات التأمين التي تتحملها وأصول التأمين التي تم الحصول عليها من خلال اندماج الأعمال، وأيضا ينطبق على شركة التأمين التي تتلقى محفظة عقود

التأمين(جمعة، 2010، ص115). ويمكن للمؤمن بدون إلزام التوسع في العرض بما يؤدي إلى فصل القيمة العادلة إلى جزئين:

- الأول ويرتبط بالالتزام الذي تم قياسه بالاستناد إلى سياسات المؤمن المحاسبية؛
- الثاني الأصل الطارئ الذي يمثل الفرق بين القيمة العادلة لحقوق المؤمن التعاقدية المقتناة أو التي يفترض اقتناؤها والالتزام الذي تم قياسه بالاستناد إلى سياسات المؤمن المحاسبية (الجعارات، 2008، ص348).

الفرع التاسع: ميزات المشاركة الاختيارية.

يجب على شركة التأمين عند الاعتراف والقياس لعقود التأمين التي تم الحصول عليها من خلال اندماج أعمال أو نقل المحفظة مراعاة ميزات المشاركة الاختيارية كما يلي (طيلب، 2015، ص83-84):

1- ميزات المشاركة الاختيارية في عقود التأمين:

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي في IFRS4 إلى أنه بعض عقود التأمين تتضمن ميزة المشاركة الاختيارية وعنصر مضمون، ولذلك ينطبق على مصدر العقد ما يلي:

- يجوز له إلا أنه غير ملزم بذلك أن يعترف بالعنصر المضمون بشكل منفصل عن ميزة المشاركة الاختيارية، وإذا لم تقم شركة التأمين بالاعتراف بهما بشكل منفصل فإن عليها أن تصنف العقد بكامله كالتزام، وإذا قام بتصنيفهما بشكل منفصل فإن عليه أن يصنف العنصر المضمون كالتزام؛
- عليه إذا اعترف بميزة المشاركة الاختيارية بشكل منفصل عن العنصر المضمون أن يصنف هذه الميزة إما كالتزام أو عنصر ملكية منفصل، ولا يحدد IFRS4 كيف تحدد شركة التأمين ما إذا كانت الميزة التزام أو حق ملكية، وبالتالي على شركة تأمين أن تفصل هذه الميزة إلى التزام وحق ملكية؛
- يجوز للشركة الاعتراف بكافة المزايا التي يتم الحصول عليها كعوائد دون فصل أي قسم يتعلق بمكون حق الملكية وعليه فإنه يجب الاعتراف بأي تغييرات ناتجة في العنصر المضمون ويجب الاعتراف فيه كربح أو خسارة، أما إذا تم تصنيف ميزة المشاركة الاختيارية كلها أو جزءا منها كحق ملكية فان جزءا من الربح أو الخسارة يمكن أن ينسب لها (يتم معاملتها بنفس طريقة حقوق الأقلية).

2- ميزات المشاركة الاختيارية في الأدوات المالية:

أما بخصوص ميزات المشاركة الاختيارية في الأدوات المالية فيتم تطبيق نفس المعايير الواردة أعلاه بالإضافة إلى مراعاة ما يلي:

- إذا تم تصنيف كامل ميزة المشاركة الاختيارية كالتزام فان عليها أن تقوم بإجراء اختبار الملاءة لكامل العقد؛
- إذا تم تصنيف كل أو جزء من هذه الميزة كمكون حق ملكية منفصل فإن الالتزام المعترف به لكامل العقد يجب أن لا يقل عن المقدار الذي سينتج عن تطبيق المعيار الدولي 39؛
- بالرغم من كون هذه العقود أدوات مالية، فإنه يمكن للمصدر الاستمرار بالاعتراف بالعلاوات كإيراد، والاعتراف بالالتزام بقيمته الدفترية كعبء؛
- يجب عند تصنيف العقود كأدوات مالية الإفصاح عن عبء الفائدة الإجمالي المعترف به في قائمة الدخل، ولا يلزمه احتساب عبء الفائدة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.

الفرع العاشر: عقود الكفالات المالية.

بتاريخ 18 أوت 2005 عدل مجلس معايير المحاسبة الدولية في نطاق المعيار IAS39 ليشمل عقود الكفالات المالية الصادرة، ومع ذلك إذا أكد مصدر عقود الكفالات المالية مسبقا وبصراحة اعتبار تلك العقود كعقود تأمين واستخدمت فيها المحاسبة المطبقة على عقود التأمين، فيكون للمؤمن الاختيار في تطبيق المعيارIAS39 أو المعيار IFRS4 لعقود الكفالات المالية هذه.

المطلب الثالث: الإفصاح عن عقود التأمين.

المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملحق فيما يخص عقود التأمين يمكن الرجوع إليها من خلال:

- المعيار IFRS4 نفسه؛
- المعيار IFRS 7 فيما يخص حساسية التزامات التأمين لمخاطر القرض، السيولة والسوق؛
- إرشادات تنفيذ المعيار IFRS4 .

ويشير مجلس معايير المحاسبة الدولي في المعيار IFRS4 إلى أنه يجب على شركة التأمين الإفصاح عن توضيح المبالغ المعترف بها، وطبيعة ومدى المخاطر الناتجة من عقود التأمين.

الفرع الأول: معلومات عن توضيح المبالغ المعترف بها.

يجب على شركة التأمين أن تفصح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في بياناتها المالية، أي أن تفصح عما يلي(طيلب، 2015، ص84-85):

- السياسات المحاسبية لعقود التأمين والأصول والالتزامات والإيرادات والأعباء المرتبطة بها؛
- أسس الاعتراف وتسجيل الأصول والالتزامات والإيرادات والأعباء الناجمة عن عقود التأمين؛
- التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة اختياري؛
- فيما إذا قام المؤمن بتمويل حقوق التأمين لطرف أخر فإنه يتطلب الإفصاح عن معلومات إضافية؛
- معلومات عن الافتراضات التي لها أكبر أثر على قياس الأصول والالتزامات والإيرادات والأعباء بما في ذلك الإفصاح الكمي عن هذه الافتراضات كلما كان ذلك ممكنا؛
- أثر التغيرات في الافتراضات؛
- تسويات التغيرات في الالتزامات وأصول إعادة التأمين، وتكاليف الاقتناء المؤجلة ذات العلاقة عند وجودها.

الفرع الثاني: معلومات عن طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن عقود التأمين.

يجب على شركة التأمين أن تفصح عن المعلومات التي تساعد المستخدمين على فهم البيانات المالية لتقييم طبيعة ومدى الخطر الناتج من عقود التأمين، فضلا عن التوقيت وعدم التأكد حول التدفقات النقدية المستقبلية مبني على الأساسين التاليين:

- يجب أن يكون هناك توازن بين الإفصاحات الكمية والنوعية بما يمكن المستخدمين من فهم طبيعة التعرض للخطر والتأثير المحتمل لها؛
- يجب أن يكون الإفصاح متوافقا مع الكيفية التي ترى فيها الإدارة نشاطاتها ومخاطرها والأساليب التي تستخدمها لإدارة هذه المخاطر، ومن شأن هذا الأسلوب أن:
  - ينتج عنه بيانات ذات قيمة تنبؤية أعلى من المعلومات المبنية على فرضيات وأساليب لا تستخدمها الإدارة مثل دراسة قدرة شركة التأمين على التصرف في المواقف غير المواتية؛
  - يكون أكثر فاعلية في التكيف مع التغيير المستمر في إدارة المخاطر وتقنيات الإدارة والتطورات في البيئة الخارجية على مدى الزمن.

أي يجب أن تفصح عما يلي (حميدات والنخالة، 2014، ص570):

- أهداف وسياسات إدارة المخاطر؛
- أجال وشروط عقود التأمين التي لها أثر هام على قيم التدفقات النقدية المستقبلية للمؤمن وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- معلومات عن مخاطر التأمين (قبل وبعد تخفيف المخاطر بواسطة إعادة التأمين)، ويشمل ذلك معلومات عن:
  - حساسية الربح أو الخسارة وحقوق الملكية للتغيرات في العوامل التي لها اثر هام عليها؛
  - تركز مخاطر التأمين؛
  - المطالبات الفعلية مقارنة بالتقديرات السابقة حتى أقصى فترة عشر سنوات (تطور المطالبات) ؛
  - التعرضات لمخاطر سعر الفائدة أو مخاطر السوق مع المشتقات المدمجة التي تحتويها عقود التأمين حينما لا تكون المشتقات المدمجة مقاسة بالقيمة العادلة؛
  - مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان بموجب متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم(7) الأدوات المالية: الإفصاحات"؛

فمن خلال المرحلة الأولى تم التركيز على التسجيل المحاسبي المتعلق بالالتزامات التأمينية التي حددها وفق المعايير المحلية لكن مع وجود قيود وتعديلات كاختبار كفاية الالتزام ومحاسبة الظل، مما أدى إلى حدوث تشويه محاسبي بين الأصول والخصوم. كما أن المعايير الوطنية أو المحلية كانت تختلف بصورة كبيرة، الأمر الذي لم يسمح بمقارنة القوائم المالية بين الشركات خلال هذه المرحلة. وكل هذه النقائص دفعت (IASB) إلى إجراء عمليات تصحيحية بتوجيه الجهود نحو العمل على استكماله من خلال مرحلة ثانية تتناسب وتغيرات الدولية، وما يتوافق كذلك مع أهم التطبيقات المحلية في هذا المجال (طيلب، 2015، ص85-86).

المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين.

إن المحاسبة في شركات التأمين لا بد أن تتناسب مع خصوصيات هذا النشاط، فهي غالبا ما توصف على أنها معقدة وصعبة الفهم والتفسير، كما إنفرادها بعض الخصائص غالبا ما يجعل من المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي لهذه الشركات مختلفة نوعا ما عن تلك المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية الأخرى، وبالتالي إختلاف وتميز القرارات المتخذة على مستوى شركة التأمين إزاء المشاكل المطروحة والتي قد تعيق مسارها.

وسنطرق في هذا البحث إلى دراسة ثلاث مطالب حيث يشمل المطلب الأول على تعريف عام لشركات التأمين، أما المطلب الثاني فيشمل على مجموعة الوثائث والسجلات التي تقوم بها شركات التأمين من نظام المعلومات المحاسبي، وأخيرا المطلب الثالث فنتناول فيه مجموعة المعالجات المحاسبية لشركات التأمين.

المطلب الأول: شركات التأمين في الجزائر.

شركة التأمين هي مؤسسة مالية تأمينية تقوم بتحصيل الأقساط من المؤمن لهم لإعادة استثمارها في أوجه مختلفة لتحقيق أرباح وعوائد بهدف توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات وسنتطرق في هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: تعريف شركة التأمين

لقد اختلفت التعاريف المقدمة لشركات التأمين منها:

يمكن تعريفها على أنها منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب (نور وشحاتة، 1986، ص86).

كما يمكن تعريفها بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائد (بوسبعين وأعراب، 2015، ص37).

كما يعرفها البعض على أنها هيئات تتكون من مؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر

المؤمن ضده وتتنوع هيئات التأمين حسب الشروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، وحسب طريقة تنظيمها وادارتها والهدف منها من ناحية أخرى (بوسبعين وأعراب، 2015، 37-38).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن شركات التأمين هي مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج حيث تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم، إذن هي أداة تأمين، كما أنها تقوم باستثمار الأقساط المتحصل عليها من المؤمن لهم نيابة عنهم مقابل عائد وهذا بغرض توفير الأموال اللازمة بدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.

الفرع الثاني: أنواع شركات التأمين.

تعتبر شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام من أكثر الأنواع شيوعا لتصنيف شركات التأمين، وذلك طبقا لنوع الأنشطة التأمينية التي تمارسها إضافة إلى الأنواع الأخرى نجد تقسيما أخرا الشركات التأمين وذلك حسب أشكالها القانونية (بوسبعين وأعراب، 2015، ص39).

1- من حيث نوع النشاط ونميز نوعين منها هما:

- **شركات التأمين على الحياة :** تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب بوالص التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس هذا الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى ، إذا فهي تقوم بتجميع الأموال من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.
- **شركات التأمين العام:** عادة ما يقصد بالتأمين العام كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة ومن ثم فإن التأمين العام يشتمل على التأمين ضد أخطار الحريق ، والتأمين ضد أخطار النقل البري والبحري والجوي ، والتأمين على أجسام السفن إضافة إلى التامين ضد الحوادث والمسؤوليات و التأمين على السيارات والتأمينات الأخرى (بوسبعين وأعراب، 2015، ص39).

2- من حيث الشكل القانوني :

وتتخذ الأشكال التالية (بوسبعين وأعراب، 2015، ص40):

- **شركات المساهمة:** في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة ، والذين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه، حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم، ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها ، وتحقق الخسائر المالية، فهي تتميز بكبر رأسمالها بضمها لعدد كبير من المساهمين؛
- **شركات الصناديق:** هذه الشركات تشه شركات الاستثمار فهي لا تصدر أسهما، إذ تحل محله وثائق التأمين المكتتب فيها، وإدارتها تسير من طرف خبراء مختصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها له تأثير كبير، فهو يغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات التأمين؛
- **الجمعيات التعاونية:** نقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من أقساط التأمين، إذ أنها تنشأ برأس مال غير محدود، كما أنها يمكن لغير حملة أسهم التأمين لدى هذه الجمعيات ومسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الاشتراك المحدد والمطلوب سداده ومجلس الإدارة يشكل بنفس الشكل المتبع في شركات تأمين المساهمة؛
- **الحكومة كمؤمن:** يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب، الزلازل والبراكين .... الخ فتقوم الدولة بدور المؤمن، إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى.

الفرع الثاني: مصادر أموال ووظائف شركات التأمين

1- مصادر أموال شركات التأمين:

تتكون موارد شركات التأمين من المصادر التالية (بالي، 2012، ص42-43):

- أموال وحقوق المساهمين:

وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة، إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث، وتعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة جدا من حجم الأموال الموجهة للاستثمار في شركات التأمين.

- أموال وحقوق حملة الوثائق:

وهي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين وتنقسم إلى:

أ- **حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة:** يطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال، وتحتوي على مخصصات فنية، ويعتبر هذا المخصص أهم مصادر أموال التأمين على الحياة وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات.

ب- **أموال التأمينات العامة:** وتتمثل في المخصصات التالية:

- مخصص الأخطار السارية: يتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة والمدفوعة مقدما عن سنوات قادمة، لتغطية الأخطار السارية مستقبلا عن إصدارات هذا العام، وهذه الأموال وإن كانت بطبيعتها قصيرة الأجل لأن غالبية وثائق التأمينات العامة هي وثائق سنوية، إلا أنها تزداد وتتراكم من عام لآخر فتتحول إلى مصدر للاستثمارات طويلة الأجل.
- مخصص التعويضات تحت التسوية: يتكون هذا المخصص من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية، ولكن لم يتم تسويتها أو لم تسدد بعد وسيتم تسويتها في السنوات التالية.
- مخصص التقلبات في معدلات الخسارة: يكون هذا المخصص بطبيعته في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة تحدث مستقبلا؛ نتيجة زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة لكل فرع من فروع التأمينات العامة.

ح- **أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني:** ويطلق على هذه الأموال بالمخصصات الأخرى غير الفنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة؛ وتتمثل في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين والوكلاء المنتجين، وهذه الأموال تعتبر قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالموارد الأخرى.

2- وظائف شركات التأمين:

- **وظيفة التسعير:** تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفائه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده؛ وبالتالي وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، ومع مبلغ التأمين والظروف المحيطة بالخطر المؤمن ضده. والشخص الذي يحدد أسعار التأمين هو الإكتواري، ويراعي أن يكون سعر التأمين منافسا من جهة وكافيا التغطية الخطر المؤمن ضده، كما أنه يدر بعض الربح؛

- **وظيفة الاكتتاب:** تهتم هذه الوظيفة بتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها، ويهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة من وثائق التأمين المختلفة، وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق المتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر، وتقوم إدارة الشركة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غاياتها. (قنديل، 2008، ص06-07) ؛
- **وظيفة الإنتاج:** يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، أي عملية بيع الخدمة التأمينية، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والمندوبين اسم المنتجين. وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الحياة يطلق على الدائرة المختصة بالإنتاج اسم دائرة المبيعات. وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية توجد دوائر للتسويق، ويقوم موظفو هذه الدوائر بشرح البرامج التأمينية لجمهور المؤمن لهم؛
- **وظيفة تسوية المطالبات:** وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد مدى التعويض المستحق، من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو "مسوي الخسائر" (عطية، 2003، ص25-26) ؛
- **وظيفة إعادة التأمين:** ويقصد إعادة التأمين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخطر، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين؛
- **وظيفة الاستثمار:** كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية، فإنه سيتوافر لدى شركة التأمين مبالغ مالية ضخمة تستطيع استثمارها. وحسب مبدأ الملائمة في الاستثمار فإن شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل؛ وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال التأمينات الممتلكات، فغالبا ما تكون قصيرة الأجل سنة فما أقل، وحسب مبدأ الملائمة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية قصيرة الأجل وشديدة السيولة، كالاستثمار في الأسهم واذونات الخزينة وشهادات الإيداع (هنيدي، 2002، ص404-406).

الفرع الرابع: سوق التأمين في الجزائر.

1- منتوجات سوق التأمين في الجزائر:

يعتبر السوق الجزائري للتأمينات خصب، وذلك راجع إلى تنوع منتوجات هذا الأخير، وذلك راجع إلى النهضة الاقتصادية التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها عن طريق الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في كل المجالات المالي والصناعي وغيرها، وخاصة عندما انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح التام للسوق الجزائري للاستثمار الأجنبي مما ولد منتوجات موازية في سوق التأمين وهذا ما يشجع من الاستثمار في هذا السوق.

أ- تأمين السيارات

طبقا لمبدأ التزام التأمين على السيارات في الجزائر من خلال القانون الفرنسي المؤرخ في27 فيفري 1958 والذي تم تمديده لاحقا بالأمر الصادر في 1962.

وفي 30 جانفي 1974 صدر أول نص قانوني متعلق بإلزامية تأمين السيارات والذي ينص المادة: "التأمين إجباري لكل السيارات التي لها محركات وتنتقل عن طريق العمومي سواء كان لها عجلتان أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر، وكذلك بالنسبة للمقطورات النصفية.

كما أنه توجد مجموعة من الأخطار التي يؤمن عليها أو المضمونة (قمان، 2015، ص04-05).

- المسؤولية المدنية للمؤمن له: يستوجب على كل مالك سيارة أن يكتب تأمين المسؤولية المدنية عن الأضرار المعنوية والمادية التي يمكن أن يسببها للغير ويضمن هذا التأمين في حالة تحركها أو توقفها؛
- التأمين على هيكل السيارة وضمان خسارة الاصطدام؛
- ضمان السرقة والحرق وضمان انكسار الزجاج؛
- ضمان التعاقد لصالح الراكبين في السيارة.

ب- التأمين على الحريق، الأخطار الزراعية، هلاك الماشية.

- **التأمين على الحريق:**

نص المشرع الجزائري التأمين على الحريق بالنص على: " يضمن المؤمن من الحريق جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران غير أنه إذا لم يكن هناك إطفاق مخالف لا يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو

الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذا لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحول إلى حريق حقيقي".للتأمين على الحريق الصفة الإلزامية في بعض القطاعات، حيث يجبر القانون الهيئات العمومية التابعة للقطاعات الاقتصادية المدنية أن تكتب تأمينا من خطر الحريق؛

- **التأمين من الأخطار الزراعية:**

يضمن المؤمن الأخطار التي يمكن أن تلحق بالمحاصيل الزراعية، كالبرد، العاصفة، الجليد، الفيضانات، الثلج... الخ. وذلك حسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد؛

- **التأمين من هلاك الماشية:**

يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات لفرض الوقاية أو تحديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن (قمان، 2015، ص05).

ذ- تأمين نقل البضائع

تتعرض البضائع مهما كانت طبيعتها وكيفية تغليفها ونوع الوسيلة المستعملة لنقلها إلى أخطار عديدة.

- **تأمين البضائع المنقولة بحرا:**

وهو الأكثر استعمالا، فأثناء القيام برحلة بحرية تضمن الأخطار من خلال اكتتاب وثيقة التأمين البحري على البضائع؛

- **تأمين البضائع المنقولة جوا:**

تخضع وثيقة تأمين البضائع المنقولة جوا لنفس شروط ومبادئ وثيقة التأمين البحري أما عن تأمين المراكب الجوية فهو يضمن الأضرار المادية التي قد تلحق بالمركبة الجوية حسب الاتفاق في العقد؛

- **تأمين البضائع المنقولة برا:**

ينص هذا النوع من التأمين الأضرار التي تلحق بالبضائع المنقولة عبر الطرق البرية أو السكك الحديدية وبالإمكان أن يمتد الضمان أثناء عمليات الشحن والتفريغ، وذلك حسب الاتفاق في العقد.

ر- تأمينات الأضرار الأخرى:

- **تأمين خسائر الاستغلال وتأمين كسر الآلات:**

➢ تأمين خسائر الاستغلال: يسعى هذا النوع من التأمين إلى تعويض المؤمن له بجزء من النفقات العامة التي لا يمكن امتصاصها بعد تدني رقم أعمال المؤسسة من جراء وقوع حادثة؛

➢ تأمين كسر الآلات: تضمن الأضرار التي تلحق بالآلات المؤمن عليها بسبب الاستغلال السيئ، خلل في البناء، انقطاع التيار... الخ.

- **الأخطار الصناعية وأخطار التركيب:**

➢ الأخطار الصناعية: إضافة إلى أخطار الحريق، توجد أخطار مكملة مثل الفيضانات، الانفجارات، سقوط أجهزة، ظواهر طبيعية... الخ؛

➢ أخطار التركيب: ويضمن العتاد المؤمن عليه من أخطار كهربائية، حريق ضغط متزايد.

- **تأمين متعدد الأخطار:**

من أجل ضم عدة أخطار في عقد تأمين وحيد، لجأ المؤمن إلى استعمال عقود تأمين تسمى بالأخطار المتعددة، وهي تضمن الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها المؤمن له: الحريق، انفجار، أضرار المياه، انكسار الزجاج، السرقة... الخ، ومنها:

- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للتاجر والحرفي؛
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للسكن؛
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للعمارات؛
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للصناعة.

- **تأمينات الأشخاص:**

تضمن تأمينات الأشخاص حسب القانون الجزائري الأخطار التالية:

- الأخطار المرتبطة بمدة الحياة البشرية؛
- لوفاة بعد وقوع الحادث؛
- العجز الدائم، الجزئي أو الكلي؛
- العجز المؤقت عن العمل؛

- تعويض المصارف الطبية الصيدلانية والجراحية.

ويمكن أن يأخذ التأمين على الأشخاص الشكل الفردي أو الجماعي (قمان، 2015، ص06).

- **تأمين الصادرات:**

يضمن تأمين الصادرات نوعية من الأخطار:

- الخطر التجاري وينتج عن إعسار المدين أو عدم الدفع؛

الخطر السياسي وينتج عن قرار تأخذه الدولة يعرقل إتمام الصفقة أحداث السياسة كوارث طبيعية (قمان، 2015، ص06).

2- تنظيم سوق التأمين في الجزائر:

يخضع حاليا سوق التأمين قانونيا إلى الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، والأمر 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمينات القرض الموجه للتصدير.

1- الشركات الوطنية قبل صدور الأمر 95-07

أ- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين:CAAR

تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر، نشأت عام 1963 وكانت مكلفة بالمراقبة من خلال التنازل القانوني، حيث كانت تلزم مختلف الشركات التي تزاول نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن حجم الأقساط بنسبة 10% لصالح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR .

وفي 1975 تنازلت عن نشاط إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمينCCR ، في 1985 تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وفي إطار إعادة هيكلة نشاطها أصبحت تختص بالتأمين عن الأخطار الصناعية.

وفي سنة 1989 ومع إلغاء قانون التخصص والانتقال إلى الاستقلالية عملت الشركة من جديد على تنويع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين الأشخاص) (قمامي، 2015، ص38).

ب-الشركة الجزائرية للتأمينSAA :

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين في 12 سبتمبر 1963 في صور مختلطة جزائرية بنسبة 51%. وفي 27 ماي 1966 أممت الشركة في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين. وفي 21 ماي 1975 ومع ظهور قانون التخصص احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة، تأمينات الحياة.

رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 3100 مليون دج، وشبكة توزيعها 24 وحدة و309 وكالة.

ث- الشركة الجزائرية للتأمين الشاملCAAT :

نشأتها في 1985، اهتمت في البداية بالأخطار المرتبطة بفرع النقل وذلك طبقا لمبدأ التخصص واحتكار الدولة لقطاع التأمين في تلك الفترة، وعند إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة أصبحت CAATمؤسسة اقتصادية عمومية تمارس مختلف فروع التأمين.

ج- الشركة المركزية لإعادة التأمينCCR :

بدأت الشركة نشاطها في 1975 قصد تحقيق المهام التالية:

- المساهمة في تطوير السوق الوطنية لإعادة التأمين من خلال ارتفاع قدرتها على الاحتفاظ .
- ترقية التعاون الدولي والإقليمي في مجال إعادة التأمين.

ز- التعاضديات:

يضم السوق الجزائري للتأمينات عدة تعاضديات منها:

- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA :**

تعرف التعاونية الفلاحية بأنها شركة مدنية للأشخاص ذات طابع تعاوني برأس مال متغير ولا يسعى إلى تحقيق ربح. يتكون الصندوق الوطني من 62 صندوق محليا ويضمن الصندوق الأخطار التالية: البرد، الحريق، التأمين الشامل على الماشية، التأمين الشامل على النخيل والتمور، والتأمين على أجسام سفن الصيد، الاستغلال الفلاحي (قمامي، 2014-2015، ص39).

- **التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC :**

اعتمدت في 1966 بصدور أمر إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين 1992، سمح لهذه التعاضدية أن تؤمن على السيارات والتأمين الشامل للسكن. وصل حجم الصندوق التأسيسي سنة 1998 إلى 71 مليون دج.

2- الشركات المعتمدة عند صدور الأمر 95-07

أ- شركات التأميم المتخصصة

- **الشركة الجزائرية لضمان الصادراتCAGEX :**

نشأت الشركة في 10 جانفي 1996 بموجب الأمر96-07 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير واعتمدت بمرسوم رقم 26-235 في 20 جويلية 1996.

➢ مهام الشركة:

- ضمان العمليات الموجهة للتصدير لحسابها الخاص ولحساب الدولة (الخطر السياسي لحساب الدولة، والخطر التجاري لحسابها الخاص) ؛
- ضمان تحويل الصادرات؛
- تقديم النصائح والمساعدة للمصدر وتزويده بالمعلومات الاقتصادية والقانونية.

- **شركة ضمان القرض العقاريSGCI :**

وهي مؤسسة عمومية اقتصادية، أنشأت في ديسمبر 1997 برأس مال قدره 1000 مليون دج، وتتمثل مهام الشركة في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية من أجل الحصول عليها.

- **الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمارAGCI :**

اعتمدت في 1998 لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 2 مليار دج.

- **صندوق ضمان الأسواق العموميةCGMP :**

وهي مؤسسة مالية متخصصة، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-07 في 21 فيفري 1998 وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تسهيل عملية تنفيذ المشاريع التنموية في قطاع الهياكل القاعدية والبناء؛

- منح الضمانات بمختلف أنواعها؛
- الاستفادة من تسبيقات تعاقدية وقانونية موجهة لتغطية نفقات تنفيذ الأسواق العمومية أو الطلبات.

ب- شركات التأمين الأخرى:

- **Trust Alegria:**

وهي شركة التأمين وإعادة التأمين مختلطة جزائرية بحرينية قطرية، تساهم فيها البحرين بحصة 60% وقطر بحصة 5% أما حصة الجزائر فتتقاسمها كل من CHAR بـ 17.5 % والشركة المركزية لإعادة التأمين CCR بـ 17.5% أعتمدت الشركة في نوفمبر 1997 برأسمال اجتماعي يقدر ب 1.8 مليار دج.

- **الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمينCIAR :**

اعتمدت في 5 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات التأمين برأسمال اجتماعي 450 مليون دج وتضم شبكة توزيع ب 25 وكيلا عاما.

- **الجزائر للتأمينات La A2 :**

أنشأت هذه الشركة بموجب أمر 95-07 في 25 جانفي 1995 ومنح لها الاعتماد في 05 أوت 1998 لتمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين، ويقدر رأسمالها بـ 500 مليون دج.

- **شركة تأمين المحروقاتCASH :**

وهي شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدره 1800مليون وتباشر عمليات تأمين المحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى (قمامي، 2015، ص40-41).

الفرع الخامس: الرقابة على شركات التأمين.

تحظى التأمينات في عصرنا بإقبال واسع من طرف مختلف التوجيهات الإقتصادية، ونظرا لما تحققه شركات التأمين من نتائج فرضت الدولة رقابة صارمة على مختلف أنشطتها وهذا لضمان التسيير الأمثل للعملية التأمينية، وترجع أسباب هذا الإهتمام إلى مايلي (طبايبية، 2009، ص75):

- ضمان حقوق المؤمن والمؤمن له ومراقبة التعويضات؛
- التأكد من مقدرتها على تسديد مستحقاتها؛
- و حماية الأموال التي بحوزتها ومراقبة عملية تسييرها؛

- تنظيم عملية لإنشاء وتكوين شركات تأمين جديدة؛
- تطوير السوق الوطنية وفتحها للمنافسة.

كما تتم عملية الرقابة في الجزائر، من طرف جهاز مختص يرأسه وزير المالية ويضم: المجلس الوطني للتأمينات والذي تتفرع عنه لجنة الإعتماد، المديرية العامة للخزينة والتي تتفرع منها مديرية التأمينات، والتي تنقسم بدورها إلى: نيابة المراقبة، نيابة التحليل، ونيابة التنظيم. هناك بعض الأساليب التي يمكن أن تحقق نظام رقابة قوي في شركات التأمين وهي (حلوي، 2013، ص45):

- **المراجعة الداخلية:** حيث أن وجود مصلحة للمراجعة الداخلية عن طريقها يتم فحص كلا من الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية في كل الأقسام داخل الشركة ويعد المراجعون الداخليون تقارير ترفع للإدارة العليا بنتائج دراستهم؛
- **الموازنات المالية:** يمكن عن طريق هذا الأسلوب رقابة جميع عناصر الإيرادات والمصروفات في شركات التأمين، بالإضافة إمكان إعداد خطة متكاملة لكل شركة، كذلك خطة لتوجيه الأموال المتجمعة من أقساط التأمين إلى قنوات الإستثمار المختلفة؛
- **كفاءة الأفراد:** لابد من توافر أفراد أكفاء ويمكن تطوير كفاءات الأفراد عن طريق برامج التدريب التي تضعها الشركة.

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين.

<u>الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين:</u> يمكن تعريفه بأنه:

"نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل خلال المنظمة، ويقوم بإعداد معلومات مالية والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتحضير وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة" (حلوي، 2013، ص51).

كما يمكن تعريفه أيضا: "النظام المحاسبي بمثابة نظام معلومات يقوم بتجميع البيانات وتبويبها وتحليلها وصياغتها في مجموعة من التقارير لخدمة أغراض متعددة وجهات مختلفة ومن ثم فإن التقارير المحاسبية والتي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي يتعين أن تحقق إشباع رغبات مستخدميها من المعلومات والحقائق والتحليلات" (حلوي، 2013، ص52).

الفرع الثاني: وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين: يتميز النظام المحاسبي في شركات التأمين بوظائف وهي (أبو خضرة وعتيش، 2003، ص17):

- **جمع البيانات:** تتكون هذه المهمة من مجموعة من الخطوات مثل التعرف على الأحداث الاقتصادية و مثال ذلك استلام طلبات التأمين و تحصيل الأقساط، و من ثم يتم تسجيل هذه الأحداث على المستندات الخاصة بها و المعدة تبعا لطبيعتها، و في هذه المرحلة قد يلزم نقل المعلومات من مكان إلى آخر؛
- **معالجة البيانات:** تتمثل هذه المرحلة في مجموعة الإجراءات أو الخطوات التي يجب تنفيذها لتحويل المدخلات (البيانات) إلى منتج نهائي و الذي يتمثل في المعلومات، و تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات مثل تبويب البيانات طبقا لمعايير معينة مثل أنواع المؤمنين تبعا لأنواع التأمين والقيام ببعض العمليات المنطقية بتحويل البيانات إلى معلومات، ويلي ذلك تلخيص تلك النتائج في صورة عرض نسائية؛
- **إنتاج المعلومات:** تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بالمعالجة النهائية على صورة تقارير و معلومات تقدم لمستخدمي هذه المعلومات؛
- **مراقبة البيانات و إنتاج المعلومات:** تتضمن هذه المرحلة جزئين أساسين، الأول يتمثل بحراسة البيانات و حمايتها بوصفها أحد أصول المنشأة، و التأكد من أن هذه البيانات صحيحة و كاملة أما الجزء الثاني فيتضمن مراقبة عملية معالجة هذه البيانات، حيث يتم عمل تغذية رجعية للتعرف على نقاط الضعف في هذه العملية و كيفية معالجتها و الشكل التالي يمثل تلخيصا للوظائف.

وتعتبر هذه الخطوات من الأساليب التي يوفرها النظام المحاسبي في شركات التأمين من أجل توفير معلومات محاسبية تفيد الأطراف المهتمة بها ويجب أن ندرك أن مهمة المحاسبة ليست مقصورة على توفير هذه المعلومات فحسب , ولكن الأمر يقتضي وفقا للمعيار المحاسبي الشركات التأمين و إعادة التأمين رقم 107 لسنة 1999, تقديم إيضاحات للقوائم المالية تتناول أمورا تفيد حملة وثائق التأمين بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الضرورية لمستخدمي القوائم المالية.

و أوضح المعيار أيضا أن مستخدمو القوائم المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلا عن قابليتها للمقارنة وذلك لتساعدهم على تقييم أداء الشركة ومركزهاالمالي، كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية كما أنهم يحتاجون أيضا إلى معلومات

تساعدهم على تفهم السمات الرئيسية الخاصة بالعمليات التي تزاولها الشركة بصورة أفضل (عيساوي، 2012، ص50).

وتعتبر حماية حقوق حملة وثائق التأمين من الأمور الهامة والجوهرية, وبالتالي فإن حملة وثائق التأمين يهتمون بالمعلومات التي توفر لهم فهم أفضل عن السيولة والأصول المخصصة وغير المخصصة وقدرة الشركة على الوفاء بالتعويضات التأمينية وكذا بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بالميزانية. وعلى ذلك تتبين أهمية النظام المحاسبي في توفير المعلومات التي تفيد أطراف عديدة ومن أهم هذه الأطراف حملة وثائق التأمين.

ويتم إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية في شركات التأمين وإعادة التأمين وذلك على ضوء أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وكذا في ضوء الأسس والقواعد التي تصدرها الدولة للرقابة على التأمين.

حيث أن العمليات التي تزاولها الشركات الأخرى، فإن الأسس والمتطلبات الخاصة بالشركات الأخرى, وهو ما سيتضح في التطبيق العملي للمحاسبة في شركات التأمين ومن الدفاتر والسجلات التي يتطلبها القانون.

وعموما فإن أي نظام محاسبي لابد أن يتضمن سجلا مستقلا لكل عنصر من عناصر الأصول, وكذلك لكل عنصر من عناصر الالتزامات وحقوق المساهمين , ويطلق على هذا السجل مصطلح حساب الأستاذ وتحفظ مجموعة الحسابات في دفتر الأستاذ.

وفي الوقت الحاضر تستخدم معظم شركات التأمين الحاسب الآلي للمساعدة في إمساك السجلات المحاسبية ولكن من الضروري التعرض للنظام المحاسبي اليدوي من أجل فهم و إدراك المفاهيم المحاسبية التي تطبق في شركات التأمين وبالطبع فإن المعرفة المكتسبة من دراسة الدفاتر المحاسبية اليدوية تمكن من دراسة النظم المحاسبية الإلكترونية وتعرض فيما يلي عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين:

الشكل رقم (1-5) : وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين

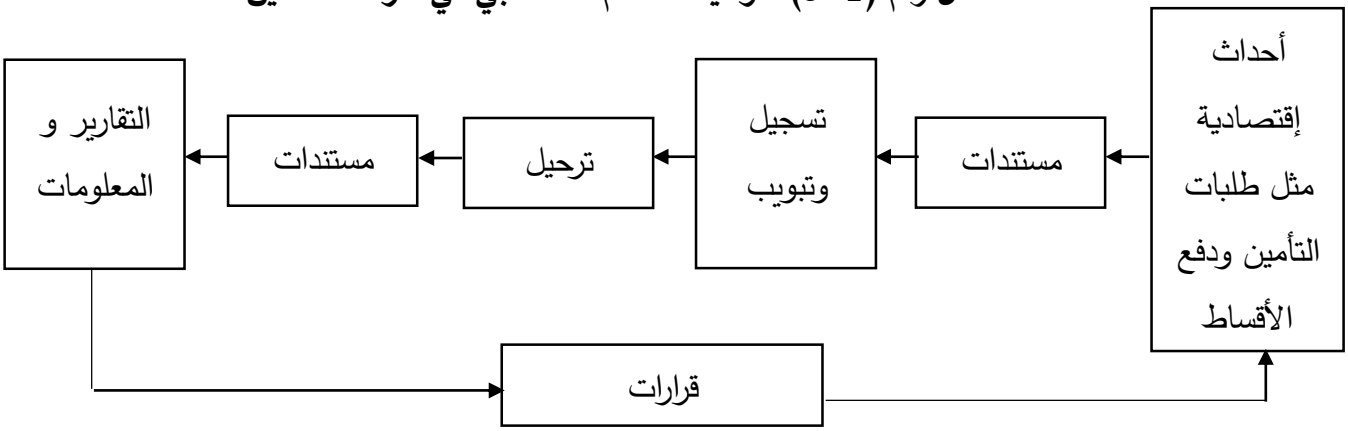

المصدر: (ابو خضرة وآخرون، 2003، ص18).

الفرع الثالث: خصائص وأهداف نظلم المعلومات المحاسبي في شركات التأمين.

1- خصائص نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين:

يمكن تلخيص أهم خصائص نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين في الآتي (الحلو، 2014، ص41-42) :

- تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر تمويل خارجية، كالقروض طويلة الأجل، بالإضافة إلى مصادر التمويل الخارجية؛
- يشمل المنتج النهائي لشركة التأمين تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية، كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق وإنما هي أسعار ثابتة تقدر على أساسر الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالاستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة، ومن هنا فإن التقارير المحاسبية في شركات التأمين غالبا ما تركز على الأحداث الحاضرة والمستقبلية، بهدف بيان مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية؛
- لقد أدى ذلك إلى تدخل المشرع بتشديد الالتزام بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزامات شركات التأمين مثل حملة الوثائق المستفيدين منها، وكذلك إلى قصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذي يحدده الخبير الإكتواري في تقريره بعد إجراء فحصه للمركز المالي؛
- يرتبط بالخاصية السابقة أيضا أن طبيعة عمل شركات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترتد. عليه عدم إمكانية تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد انتهاء آجالها وأبسط

مثال على ذلك هو أقساط التأمين التي غالبا ما يتم تسديدها في فترات لا تتفق والفترة المالية للشركة مما يؤدي لوجود أقساط تحت التحصيل وأخرى مدفوعة مقدما وبمبالغ ضخمة، مما يمكن معه القول بأن طبيعة نشاط شركات التأمين قد أسبغت أهمية كبرى على بنود القوائم المالية الخاصة بالمستحقات والمقدمات وما يترتب عليها من مسؤوليات وذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى؛

- معظم شركات التأمين تمارس أنشطتها في كل من نوعي التأمينات بفروعها المختلفة وهما: تأمينات الحياة وتكوين الأموال، وتأمينات الممتلكات والمسؤوليادت، ونظرا لوجود اختلاف بين طبيعة كل منها، ولأغراض تقييم الأداء فإنه يتم إمساك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع بطريقة مستقلة؛
- ترتب على شركات التأمين في عمليات إعادة التأمين أن تدخلت التشريعات الإقرار خصم حسابات إعادة التأمين الصادرة من إجمالي حسابات كل من الأساط والتعويضات وذلك داخل حساب الإيرادات والمصروفات في تبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين على حدة.

2- أهداف نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين:

يهدف النظام المحاسبي في شركات التأمين إلى مايلي (بيان، 1999، ص231):

- تسجيل العمليات التأمينية دفتريا في السجلات؛
- إعداد الحسابات الختامية، القوائم المالية والتقارير المختلفة اللازمة لتحديد نتيجة نشاط التأمين على مستوى كل فرع من فروع التأمين من ناحية، وعلى مستوى الشركة ككل من ناحية أخرى؛
- تقديم التقارير والقوائم المالية التي يتطلبها قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين؛
- المساعدة على إنجاز نظام متكامل للرقابة الداخلية يهدف إلى حماية أصول الشركة وممتلكاتها من السرقة التبديد ، والضياع؛
- توفير البيانات اللازمة لإنجاز عملية المراجعة والرقابة الملائمة، لاتخاذ القرارات في العديد من المجالات.

والشكل التالي يوضح دورة نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين:

الشكل رقم (1-6): دورة نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين

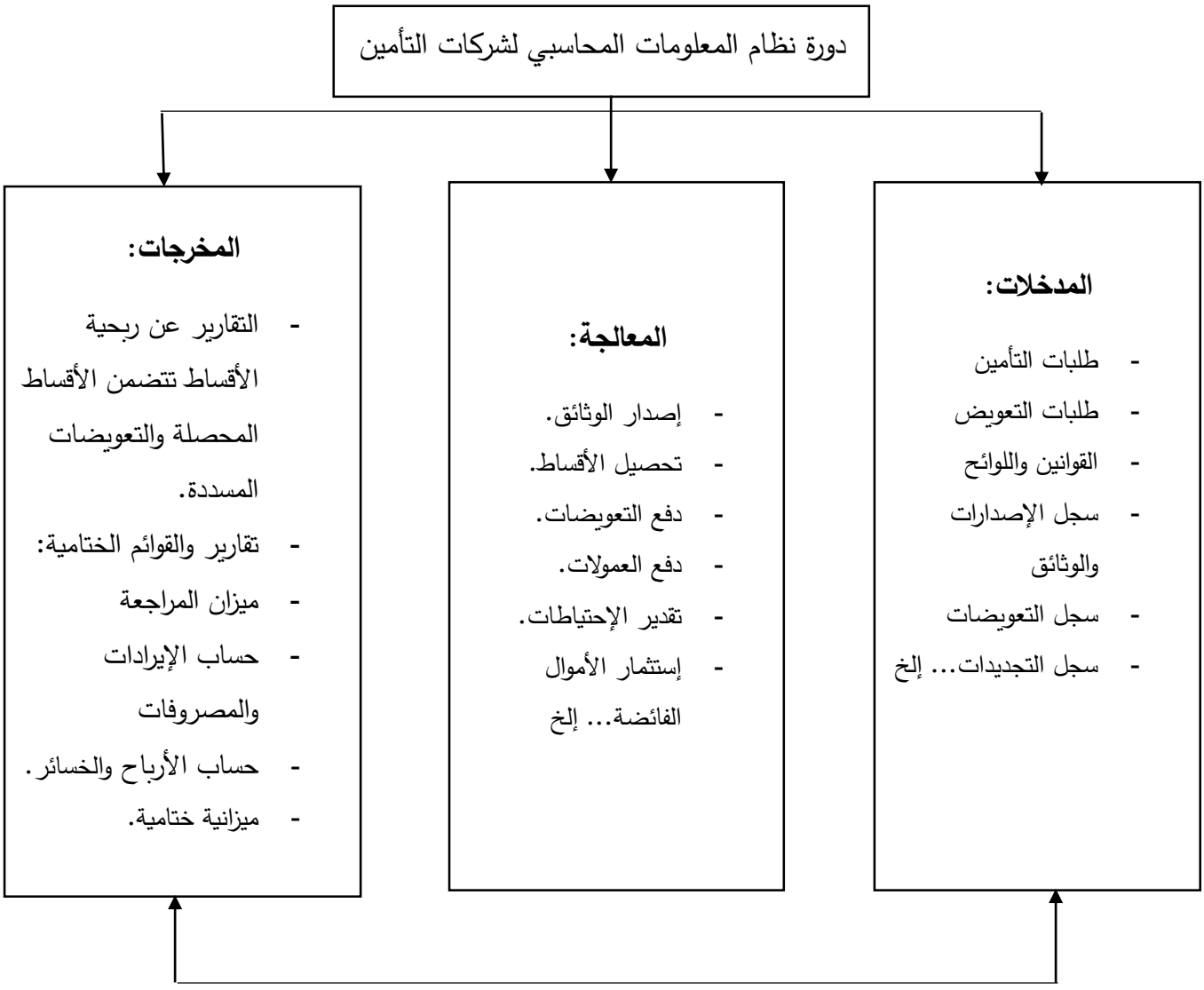

التغذية العكسية بالبيانات لتعديل الأقساط ودفع التعويضات

المصدر: (بيان، 1999، ص233)

الفرع الرابع: فعالية وأسس نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين.

1- فعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين:

لكي تحقق نظم المعلومات المحاسبية أهدافها لابد من أداء مهامها بشكل مرضي وتحقيق الأهداف وفقا لما هو مخطط له، بتوفير المعلومات الصحيحة والمفيدة، ورغم أن مفهوم الفاعلية شاع استخدامه بين العديد من الباحثين، إلا أنه لازالوا في جدل بشأن تحديد معنى دقيق له، فقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الفاعلية في أدبيات نظم المعلومات.

عرفها (عطية، 2004): بأن الحكم على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي يتم من خلال معيار الفاعلية فالفاعلية تتحقق فيما لو حقق النظام أهدافه العامة التي وضع من أجلها، وبالنظر إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالفاعلية سنخرج بانطباع أن الفاعلية تختلف من حيث الشكل وتتفق من حيث الجوهر، فالغالبية العظمى من التعاريف تربط بين الفاعلية والأهداف أو الفاعلية والمخرجات، فالفاعلية هي اختيار أو تحديد أفضل الطرف للأداء من أجل الوصول إلى الهدف المنشود والمحدد مسبقا، ونخلص من ذلك أن الفاعلية ترتبط بقدرة النظام المحاسبي في تحقيق أهدافه فالنظام الذي يحقق أهدافه فعال والنظام الذي لا يحقق أهدافه غير فعال.

وعليه يمكن تعريف فاعلية نظام المعلومات المحاسبي بأنه " قدرة النظام المحاسبي على تحقيق أهدافه والذي أهمها توفير معلومات التي تتصف بالملاءمة والموثوقية والتي تساعد متخذي القرارات من داخل وخارج المنشأة في تحقيق أهدافها."

بالإضافة إلى أن فاعلية نظم المعلومات المحاسبية عرفت بأنها فعل الأشياء الصحيحة Doing right things وهي بذلك تتعلق بصحة القرار وفيها إذا كان مخرجاته مطلوبة أو لا، ولتحقيق الفاعلية المطلوبة يجب أن تتكامل ثلاثة عوامل رئيسية هي الأفراد والهيكل والمعلومات (الحلو، 2014، ص68-67).

2- أسس نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين:

لكي يحقق النظام المحاسبي أهدافه كنظام للمعلومات المحاسبية ينبغي أن يراعي مصمم النظام العناصر التالية (الحلو، 2014، ص34-36):

- **ملاءمة التقارير المالية:** إن دراسة وتحليل القوائم المالية وغيرها من البيانات التي تحتاج الإدارة تعتبر هي الركيزة الأولى للبدء في تصميم النظام المحاسبي أن يضع نصب عين به أهداف وتوعية ودرجة إدراك

مستخدمي المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية التي يعدها، سواء في الوقت الحالي أوفي المستقبل حتى يتمكن من اختيار طرق القياس المحاسبي التي تتفق واحتياجاتها والتي تساعدهم على تحقيق أهدافهم؛

- **قابلية المعلومات القياس:** تعتبر المحاسبة داة لعرض الحقائق الاقتصادية باستخدام النقود كوسيلة للقياس، وبالتالي فإن المحاسب يركز اهتمامه على البيانات والمعلومات التي تخضع للقياس الكمي ويعرضها في التقارير المحاسبية؛
- **موضوعية المعلومات:** تتميز الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية بأنها متعددة من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها ذات مصالح مذعارضة بينما يقوم طرف واحد فقط بإعداد هذه المعلومات ومن هنا ينبغي على معد المعلومات المحاسبية أن يراعي الحياد بين جميع الطوائف التي تستخدم هذه المعلومات؛
- **قابلية المعلومات للتحقيق:** إن مراعاة الموضوعية والحياد عند إعداد المعلومات المحاسبية تساعد كثيرا في أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحة بق حيث أنها ارتكزت على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم محددة لا تحتمل اللبس أو التأويل في تفسير هذه المعلومات؛
- **دقة البيانات والمعلومات:** لا يقصد بالدقة نطابق الحسابات الفرعية والتحليلية مع حسابات المراقبة الإجمالية فقط، ولكنها تمتد لتشمل التحقق من صحة القيد والتبويب والتلخيص حتى يمكن القول بأن القوائم المالية تعكس النتائج الحقيقية والمركز المالي السليم للمنشأة، ولا شك أن توافر الدقة في المعلومات التي تعرض على الإدارة يساعدها في اتخاذ قرارات رشيدة وينبغي ألا يفهم من ذلك أن الدقة تعني الانتغلار لفترات طويلة حتى يمكن إعداد التقارير وتقديمها في أي وقت للمسؤولين، إذ أنه لا فائدة من بيانات دقيقة 100 % طالما تقدم للمستوى الإداري في الوقت غير المناسب أو بعد فوات الأوان؛
- **الرقابة الداخلية:** تتضمن الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية والإجراءات والوسائل التي تقوم الإدارة بتنفيذها في سبيل المحافظة على أصول المؤسسة وضمان حسن استغلالها والتحقق من صحة البيانات المحاسبية التي تشمل عليها القوائم المالية، ورفع الكفاءة التشغيلية لجميع العاملين بالمؤسسة، مع ضرورة الالتزام بالسياسات المرسومة، وينبغي على مصمم النظام المحاسبي أن يتأكد من ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية في كل مرحلة من مراحل إعداد النظام المحاسبي فهذا الأخير الذي يقوم على أساس الاحتفاظ بسجلات وتقارير مهما كانت دقتها، ولكنه يسمح بضياع أصول المؤسسة أو بنقصانها عن طريق الإهمال وعدم الكفاءة أو لأن السياسات المحاسبية غير سليمة، لا يعتبر نظاما سليما للرقابة الداخلية، ولتحقيق الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي ينبغي أن تتميز الرقابة الداخلية التي ينبغي أن يشتمل عليها النظام ببعض السمات الرئيسية ومن أهمها ضرورة وجود هيكل تنظيمي للمؤسسة يوضح خطوط السلطة والمسؤواية،

ونظام لتفويض السلطات والمحاسبة عن المسؤوليات وسياسات واضحة لتنفيذ المهام والوظائف في جميع أقسام المؤسسة، مع ضرورة توافر الكفاءات المختلفة حتى تنفذ المهام الموكلة إليها بإتقان وفاعلية؛

- **التكلفة:** ينبغي على مصمم النظام المحاسبي أن يراعي مدى إمكانية تحمل المؤسسة التكاليف تطبيق النظام المقترح، وما إذا كانت ستجني من وراء تطبيقه مزيدا من الأرباح، هذا بالإضافة إلى مراعاة بقية العناصر الأخرى التي سبقت الإشارة إليها، كما يعمل مصمم النظام المحاسبي على تحقيق درجة من التوازن بين الركائز وبعضها بحيث يتم توفير جميع العوامل المرغوبة لكن بتكاليف معقولة.

المطلب الثالث: السجلات والقوائم المالية لشركات التأمين.

الفرع الأول: السجلات والدفاتر التي تحتفظ بها شركات التأمين.

نظرا لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة شركات التامين، وطبقا لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل: مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ، دفتر اليومية العامة، وأخيرا دفتر الأستاذ العام.

1- السجلات الاحصائية :

تحتفظ شركات التامين بمجموعة من السجلات الإحصائية التي تساعدها في إثبات العمليات المختلفة التي تقوم بها وبعض السجلات يتم الاحتفاظ بها بمقتضى القانون وتتمثل هذه السجلات في سجل الوثائق ، سجل التعديلات، سجل التجديدات، سجل التعويضات، الدفاتر البيانية الأخرى (عطية، 2004، ص21).

أ- سجل الوثائق:

هو سجل تثبت فيه العمليات التأمينية الجديدة التي قامت بها الشركة حيث تعطى لكل عملية تأمينية رقم تسلسلي، ويثبت هذا الرقم في جميع الوثائق الخاصة بالعملية التأمينية، والتي يتم تحريرها في المركز الرئيسي للشركة، وفي مكاتب الوكلاء والفروع ويتضمن هذا السجل المعلومات التالية:

- الرقم التسلسلي؛
- اسم المؤمن له؛
- رقم عقدا لتأمين؛
- موضوع التامين؛.

- مدة التامين ومبلغه ؛
- تاريخ إصدار وثيقة التامين؛
- التعديلات التي تطرأ على الوثيقة؛
- بيانات أخرى.

ب- سجل التجديدات:

يحتفظ كل قسم من أقسام التأمين بسجل يساعد على تحديد الوثائق الخاصة به وفي موعده، ويكون المصدر الأساسي للقيد بسجل التجديدات وهو البيانات التفصيلية المدرجة بالسجل السابق (سجل الوثائق) فعقود التأمين بتحدد تلقائيا طالما أنها مازالت سارية وذلك قبل 15 يوما من انتهاء أجلها السنوي ويتم ذلك بواسطة أقسام التأمين الفنية التي تقوم بتحرير إيصال قسط عند مدة التأمين، ويمكن أن يستخدم هذا السجل بعدد من السنوات وفي جميع الأحوال فإن هناك بيانات أساسية يجب أن يتضمنها هذا السجل وهي(عطية، 2004، ص22):

- رقم الوثيقة؛
- تاريخ التجديد ؛
- اسم المستأمنين؛
- نوع الخطر؛
- مبلغ التأمين؛
- أقساط التجديد؛
- اسم المنتج أو الفرع؛
- العمولة على أقساط التجديد أو (الخصم).

ح-سجل التعديلات والإلغاءات:

في كثير من الأحيان يضطر المؤمن له أثناء مدة عقد التأمين إلى تعديل هذا العقد إما بزيادة قيمة التأمين أو تخفيضه أو إلغائه، حيث يظهر القسط المعدل في هذا السجل، ويقيد في هذا السجل عمليات التعديل والإلغاءات وكذا الوثائق التي لا يرغب أصحابها الاستمرار بسريانها، و يحتوي على البيانات التالية (نور وشحاته، 1986، ص92):

- رقم الوثيقة التي يخصمها؛
- رقم التعديل او الالغاء؛
- تاريخ التعديل او الالغاء؛
- اسم المؤمن له؛
- مبلغ التأمين قبل و بعد التعديل؛
- القسط الاضافي؛
- القسط المردود؛
- اسم المنتج أو الفرع؛

خ- سجل الخصم:

في حالة ما إذا كانت عمليات التأمين تتم مباشرة بين الشركة والمؤمن له دون أية وساطة، يحصل المؤمن له على خصم من قسط التأمين يعادل العمولة التي يتقاضاها الوسيط في حالة وجوده مع اختلاف نسبة الخصم الممنوح للمؤمن له، وهذا تبعا لاختلاف وثائق التأمين ويتضمن ما يلي(نور وشحاته، 1986، ص98):

- التاريخ ورقم وثيقة التأمين؛
- قسط التأمين الصافي؛
- رقم أمر القبض؛
- ملاحظات أخرى؛
- اسم المؤمن له؛
- نسبة الخصم ومبلغ الخصم؛
- الحساب الدائن المقابل.

د- سجل التعويضات:

تقيد به جميع المطالبات التي تقدم الشركة حيث تشمل(عطية، 2004، ص22):

- اسم و عنوان المؤمن له؛
- رقم الوثيقة و تاريخ اصدارها؛
- تاريخ تقديم المطالبة وقيمتها؛

- قيمة التعويض المسدد و تاريخ التسديد؛
- تاريخ و اسباب رفض المطالبة (ان وجد).

2- الدفاتر المحاسبية:

أ- دفتر اليومية العامة:

يتم القيد فيه بقيود إجمالية ، من واقع مجاميع اليومية المساعدة في نهاية كل فترة دورية، شهر مثلا كما يستخدم هذا الدفتر في قيد العمليات غير المتكررة التي لم يسبق قيدها في أية يوميات مساعدة.

بالإضافة للإجماليات الخاصة باليوميات المساعدة والعمليات غير المتكررة يثبت في هذا الدفتر قيود التسويات الجردية والحسابات الختامية، وأيضا قيد تصحيح الأخطاء، وإقفال الدفاتر وفتحها وتتبع أهمية دفتر اليومية العامة من كونه أداة ترحيل لكافة العمليات الخاصة بشركة التأمين إلى دفتر الأستاذ العام.

ب- دفتر الأستاذ المساعد:

هو دفتر ترحل إليه القيود الإجمالية من واقع دفتر اليومية العامة، ولكونه يعتبر سجلا للحسابات الإجمالية لذا يتم استخدامه في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة دورية، وكذا الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية.

كما يعتبر أداة رقابية هامة حيث يستخدم في المطابقة على الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة، ويحتوي على حسابات تفصيلية لعمليات الشركة ومن أهم هذه الدفاتر على سبيل المثال:

- دفتر أستاذ مساعد للفروع؛
- دفتر أستاذ مساعد لاستحقاق الأوراق المالية واستثمارها؛
- دفتر أستاذ مساعد للدائنين والمدنين؛
- دفتر أستاذ مساعد للتعويضات؛
- دفتر أستاذ مساعد المصروفات أقسام التأمين.

خ- ميزان المراجعة:

يتم إعداد ميزان المراجعة شهريا من أجل تحقيق التوازن بين السجلات من وجهة نظر محاسبية، ويتضمن هذا السجل مجاميع وأرصدة الحسابات الخاصة بكل شهر، ويرفق هذا السجل شهريا بتقرير الشهر السابق وهذا إلى غاية نهاية الدورة .

د- دفتر اليومية المساعدة:

تعتبر السجلات التي سبق عرضها في أقسام التأمين المختلفة بمثابة دفاتر يومية مساعدة لإثبات العمليات المتكررة إلى جانب اليومية التي يحتفظ بها قسم الحسابات العامة لإثبات العمليات الأخرى (عطية، 2004، ص23-25).

3- السجلات المالية: وأهمها ما يلي (بلعيش، 2010، ص18):

أ- سجل الصندوق:

تسجل فيه عملية التحصيل للوصلات وتسوية التكاليف التي تم تحملها عن طريق أوامر الدفع الممضاة من طرف الوكالة أو الوحدة.

يتم إرفاق هذا السجل بتقرير خاص برصد اليوم السابق، وتحديد الرصيد الجديد. هذه الحركة للصندوق تراقب من طرف رئيس مصلحة المحاسبة مرفقة بالوثائق التبريرية لمراقبتها ثانية، وإعداد مذكرة محاسبة والتي تكون مؤشرا عليها من طرف رئيس قسم المحاسبة ومرقمة.

ب- سجل البنك والحساب الجاري البريدي:

تسجل في هذا السجل كل عمليات التحويل والإيداع، السحب عن طريق البنك أو الحساب الجاري البريدي.

هذا السجل يراجع شهريا مع:

- سجل العمليات المحاسبية؛
- الكشوفات الخاصة بالحسابات المتحصل عليها عن طريق البنك. يتم إعداد جدول حالة المقاربة الخاص بكل حساب بنكي شهريا.

ج- الحساب الجاري للمكاتب:

يسجل في جانب الدائن الأقساط المحصلة من طرف المكتب وفي جانبه المدين الأقساط الملغاة ومردودات أقساط التأمين، النفقات العامة والأضرار المعالجة ومراسلات الصناديق.

الفرع الثاني: القوائم المالية لدى شركات التأمين.

1- الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي).

- **مضمون الميزانية:**

وتتضمن الميزانية العمومية لشركات التأمين (شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية وأيضا المؤسسات المالية) الأصول التي تمثل استخدامات الأموال في شركات التأمين، والخصوم التي تمثل مصادر الأموال لهذه الشركة (الساجي،2006، ص207)

ويتم تبويب عناصر وبنود الميزانية وفقا لترتيب ورودها في الميزانية كما أوصت المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين (طعيمة،2002، ص216)

- **العرض والإفصاح في الميزانية:**

نلخصها في النقاط التالية(الساجي، 2006، ص21):

- يجب عدم إجراء المقاصة بين بنود الأصول والالتزامات بالميزانية إلا إذا كان هناك حق أو مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة؛
- يجب مراعاة أن النموذج المعروض يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بالميزانية؛
- بالنسبة للشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات يتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمعة للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداهما لتأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال والأخرى لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات.

ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منها كافة الأرصدة التي تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة (طعيمة، 2002، 115).

2- حسابات النتائج (قائمة الدخل).

- **مفهوم حسابات النتائج:**

وهو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة (أوسرير ومجبر، 2010، ص04).

يتعين عدم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات بجدول حساب النتيجة فيما عدا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأصول والتزامات تم إجراء المقاصة بينما بموجب قانوني، وفي هذا الشأن يمكن إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة، وذلك على النحو التالي (أوسرير ومجبر، 2010، ص04)

- الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع أو التصرف في الاستثمارات؛
- الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة وأرصدة العملات الأجنبية .

وتعد جميع عناصر الدخل والإيرادات والمصروفات على أساس قاعدة الاستحقاق.

كما يجب الشركة التي نشأتها حساب إيرادات ومصروفات سنوات سابقة ناتجة عن خطأ لا جوهري معالجة ذلك. بتأثير رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بقيمة الخطأ الجوهري أخذ بعين الاعتبار التسوية الضريبية اللازمة، على أن يتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية(الساجي، 2007، ص18).

3- جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).

- **أساس إعداد جدول تدفقات الخزينة:**

يتم إعداد جدول تدفقات الحزينة على الأساس النقدي واستخدام الطريقة المباشرة، وعلى ذلك يتم تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالمبالغ غير النقدية مثل المخصصات والاهتلاك والاستهلاك (طعمية، 2002، ص255-256).

- **أهمية جدول تدفقات الخزينة:**

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات إضافية تفيد في تقييم الأداء : كما تفيد مستخدميها في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة وتقييمها وتساعد أيضا المعلومات المتوفرة من جدول تدفقات الخزينة في تقرير قدرة الشركة على(طعمية، 2002، ص235):

- توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
- مقابلة الالتزامات المالية الممثلة في سداد الالتزامات ودفع التوزيعات؛
- معرفة التغيرات النقدية في الأموال والمتعلقة بأنشطة الشركة؛
- الحصول على التمويل الخارجي عندما يكون ضروريا.

هذا الجدول يساعد المستخدمين على تقييم درجة السيولة واليسر والمرونة المالية وتشير السيولة إلى مدى اقتراب الأصول والالتزامات من النقدية، واليسر يعني قدرة الشركة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة.

ويركز المحللون الماليون حاليا على توجيه اهتمام المستثمرين إلى تحليل تدفقات الحزينة عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار في الأسهم.

وبالرغم من أنهم ينظرون إلى تدفقات الخزينة على أنها أداة هامة مكملة وتفيد في تجنب الاستدلالات الخاطئة. بسبب سوء فهم الأرباح المحاسبية التي تم إعدادها على أساس الاستحقاق المحاسبي.

4- جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة تغيرات حقوق الملكية):

يشترط المعيار (1) أن تقدم المؤسسة في جدول تغير الأموال الخاصة مايلي(قوادري، 2010، ص07):

- بالنسبة لكل مكون لحقوق الملكية، آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي أو إعادة بيان أثر رجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS8) ؛
- السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛
- تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة من الربح أو الخسارة، وكل بند من الدخل الشامل الآخر؛
- كما يضيف المعيار بأن يتم عرض إما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات، مبالغ الحصص المعترف؛
- كتوزيعات إلى الملاك خلال الفترة ومبلغ كل سهم ذو علاقة.

الفرع الثالث: مختلف المعالجات المحاسبية.

1- تكون عملية إبرام عقد التأمين بين الشركة والمؤمن كما يلي:

4111		حـ/العملاء	xxx	
	700xxx	حـ/التأمين على		xxx
	4427	حـ/حق الطابع		xxx
	4428	حـ/طوابع متغيرة		xxx
	4431	حـ/صندوق ضمان السيارات		xxx
	4450	حـ TVAمحصلة		xxx
		"إبرام عقد تأمين على ....."		

بعد الإنتهاء من عملية إبرام العقد يقوم المؤمن بتسديد قيمة القسط الإجمالي وتكون عملية التسديدx إما بطريقتين:

- **إذا كان "نقدا" كالآتي:**

530		حـ/ الصندوق	xxx	
	4111	حـ/ العملاء		xxx
		"تسديد قيمة العقد نقدا"		

- **أما إذا كان التسديد "بشيك" فيكون كالآتي:**

5112		حـ/شيكات التحصيل	xxx	
	4111	حـ/العملاء		xxx
		"تحصيل شيك بنكي"		
512		حـ/البنك	xxx	
	5112	حـ/شيكات التحصيل		xxx
		"ترصيد حـ/5112"		

2- عملية التعويضات:

تمثل التعويضات إلتزام على شركات التأمين حسث تتعهد بمقتضى عقد التأمين أن تدفع للمؤمن له أو المستفيد الذي يعنيه قيمة التأمين عند وقوع الخطر أو الحادث المؤمن ضده، في مقابل الأقساط التي يدفعها المؤمن لشركات التأمين ، ويمر ملف التعويض بمجموعة من المراحل تقابلها مجموعة من معالجات المحاسبية وهاته المراحل هي:

- مرحلة التصريح بالحادث: تقوم هنا مصلحة الأضرار بتسجيل مجمل الحوادث المصرح بها، وتقسيمها من خلال مجموعة من الإلتزامات تحمل على الوكالة في ظل غياب المعطيات الأكيدة والدقيقة لحجم الأضرار فتعتمد على المبدئ التقديري في عملية تقييم الضرر، ويكون ذلك بإعتماد متوسط قيمة التعويضات الخاصة بالضرر وتوقع من طرف رئيس مصلحة الأضرار ورئيس الوكالة.

التصريح بالحادث:

600		حـ/أداءات وتعويضات واجبة الدفع	xxx	
	3060	حـ/مؤونة تسوية التعويضات على الضرر		xxx
	3260	حـ/ مؤونة تسوية التعويضات على الأشخاص		xxx
		"التقييم الأولي للحادث"		

تقييم حجم الضرر:

حالة التقييم الموجب: أي المبلغ المسجل في المرحلة الأولى أقل من المبلغ في المرحلة الثانية بعد عملية إعادة التقييم.

حالة التقييم السالب: أي المبلغ المسجل في المرحلة الأولى أكبر من المبلغ في المرحلة الثانية بعد عملية إعادة التقييم.

وتكون المعالجة المحاسبية في الحالة الأولى كما يلي:

600		حـ/أداءات وتعويضات واجبة الدفع	xxx	
	3060	حـ/مؤونة تسوية التعويضات على الضرر		xxx
	3260	حـ/ مؤونة تسوية التعويضات على الأشخاص		xxx
		"تسوية المؤونة المكونة في التقييم الأول"		

أما المعالجة المحاسبية في الحالة الثانية فتكون كما يلي:

3060		حـ/مؤونة تسوية التعويضات على الضرر	xxx	
3260		حـ/ مؤونة تسوية التعويضات على الأشخاص		xxx
	600	حـ/أداءات وتعويضات واجبة الدفع		xxx
		"تسوية المؤونة المكونة في التقييم الأول"		

- مرحلة تسديد التعويض:

<u>إثبات تعويض الحادث:</u>

3060		حـ/ مؤونة تسوية التعويضات	xxx	
3260		حـ/ مؤونة تسوية التعويضات على الأشخاص	xxx	
	4679	حـ/حوادث تحت التسوية		xxx
		"اثبات تعويض الحادث"		

<u>تسديد قيمة التعويض:</u>

4679		حـ/حوادث تحت التسوية	xxx	
	512	حـ/البنك		xxx
		"تسديد قيمة التعويض"		

3- إعادة التأمين:

هناك نوعين من إعادة التأمين نذكر منها:

إعادة التأمين الوارد:

402		حـ/ حسابات جارية للتنازل وإعادة التنازل	xxx	
	70x	حـ/أقساط مقبولة لإعادة التأمين على		xxx
		"عملية إعادة التأمين"		
512		حـ/ البنك	xxx	
53		حـ/ الصندوق	xxx	
	402	حـ/ حسابات جارية للتنازل وإعادة التنازل		xxx
		"تحصيل قيمة إعادة التأمين"		

وفي حالة الغاء العملية يعكس القيد الأول، كما وفي حالة وقوع الخطر فان الشركة الأصل تقوم بالتصريح لدى الشركة التي على أساسها أعيد التأمين، حيث يمر التسجيل في هذه الحالة بنفس المراحل التي يمر بها التسجيل المحاسبي العمليات التقييم الأولي بعد التصريح بالحادث، و تقييم النهائي للخطر، ثم التسديد لقيمة التعويض النهائية، و قد تم التطرق لها من قبل.

إعادة التأمين الصادر:

70x		حـ/أقساط مقبولة لإعادة التأمين على	xxx	
	401	حـ/ حسابات جارية لمعيد التأمين		xxx
		" إعادة تأمين واردة"		
401		حـ/ حسابات جارية لمعيد التأمين	xxx	
	512	حـ/ البنك		xxx
	53	حـ/ الصندوق		xxx
		"تسديد قسط إعادة التأمين الصادر"		

خلاصة.

من خلال استعراضنا لهذا الفصل يمكننا القول أن المعلومات المحاسبية عنصرا أساسيا ومهما، نظرا للدور الذي تلعبه أنظمة المعلومات المحاسبية، كما حاولنا ابراز مختلف المفاهيم والتقنيات التي يستند عنها نشاط التأمين، والتي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى.

واهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بمحاسبة شركات التأمين من خلال إعداد معيار يتعلق بمحاسبة عقود التأمين كخطوة أولى في إطار تحضير واعتماد معيار جديد يوحد المحاسبة في قطاع التأمينات. لهذا فإن هدف هذا المعيار هو تحسين محاسبة عقود التأمين دون التزام بإدخال تغييرات كبيرة في التطبيقات الوطنية، والتي تبقى سارية المفعول ليومنا هذا، وكما جاءت المرحلة الثانية من "IFRS 4 " لتمحو كل التشوهات الناتجة عن المرحلة الأولى، وتعبر عن تحول جذري للمعالجة المحاسبية المعتمدة حاليا من قبل المرجعية الدولية الخاصة بعقود التأمين، حيث تم اقتراح من خلالها معيار متناسق مع كل العقود التأمينية وإعادة التأمين، أتعلق الأمر بعقود التأمين على الحياة أو لا، عن طريق وضع إطار وحيد لتقييم التزامات التأمين.

وأخيرا قمنا بدراسة شاملة لمختلف العمليات والمفاهيم لشركات التأمين في الجزائر وكذلك دراسة دور النظام المحاسبي في شركات التأمين ومن خلاله تعرضنا إلى مدخلات نظام المعلومات المحاسبية تحت تسمية المجموعة المستندية وكذلك معالجة هذه البيانات عن طريق دفاتر وسجلات محاسبية تحت تسمية المجموعة الدفترية وأخيرة توصلنا إلى معلومات محاسبية والتي تعتبر مخرجات هذا النظام تتمثل في القوائم المالية.

وسنتطرق في الفصل الموالي إلى دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات CAAT بسكرة

الفصل الثاني

دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات CAAT وكالة بسكرة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات CAAT بسكرة

تمهيد.

بعدما تناولنا في الجانب النظري مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين باعتباره الركيزة الأساسية في الشركة، سوف نتطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين، حيث وقع اختيارنا لشركة من بين شركات التأمين الفاعلة والرائدة في سوق التأمين الجزائري وهي الشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT) ، وقمنا بإجراء دراسة ميدانية على وكالة بسكرة.

ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، بحيث نتعرض في المبحث الأول إلى تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بصفة عامة ووكالة بسكرة بصفة خاصة، أما في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى عرض منتوجات وكالة بسكرة – 347 – CAAT وإجراءات عقد التأمين فيها، أما المبحث الثالث والأخير سنتعرض فيه لآلية عمل شركة التأمين محل الدراسةعلى مستوى الوكالة CAAT وذلك بعرض مختلف المعالجات التي تتم على مستوى الوكالة.

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الوطنية للتأمينات CAAT.

المطلب الأول: التعريف بالشركة الوطنية للتأمينات CAAT.

الفرع الأول: نشأة الشركة الوطنية للتأمينات.

ظهرت الشركة الجزائرية لتأمين النقل " CAAT "عند إعادة هيكلة قطاع التأمينات بمقتضى المرسوم رقم 82 / 85 المؤرخ في 30 أفري 1985، والذي حدد نظامها الأساسي مشيرا بأنها شركة عمومية، ومضيفا فيه أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أما غرضها فيتمثل في القيام بكل من عمليات التأمين على الأخطار المرتبطة بفرع النقل البحري، الجوي، البري، وعمليات التأمين المرتبطة بمرور القطارات، وفي أكتوبر 1989 في إطار الإصلاح الاقتصادي وإلغاء التخصص، أخذت الشركة الجزائرية للتأمين الشامل شكل شركة عمومية اقتصادية EPE ملك للدولة ذات أسهمSPA ، حيث شرعت في ممارسة مختلف فروع التأمين. وبهذا قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 رفع التخصص وتحسيد الانفتاح على الأسواق ودخول عالم المنافسة (كان قبل سنة 1995 سوق احتكار قلة).

تعد الشركة الجزائرية للتأمين CAAT من الشركات الاقتصادية الوطنية، و التي تساهم برأس مال اجتماعي قدره 60 مليون دج في 1985، و انتقلت إلى 230 مليون دج سنة 1992 ثم إلى 900 مليون دج أما حاليا فيصل رأس مال الشركة إلى 20 مليار دج .

أما فيما يتعلق بعدد عمال الشركة فقد انتقل من 300 عامل في بداية نشاطها إلى 1200 عامل سنة 1996، وحاليا يصل عدد العمال إلى 1600 عامل في الوقت الحالي حسب التصريحات السنوية للشركة سنة 2016.

إن الشبكة الوطنية لشركة التأمين CAAT وفي إطار التطور المستمر، قد بذلت مجهودات خاصة وأظهرت استعدادات محددة في برنامج عملها وهذا منذ نشأتها، والأن شركة التأمين CAAT تحتوي على 7 وحدات متواجدة عبر القطر الوطني على النحو التالي:

1- ثلاثة وحدات في الجزائر العاصمة (الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش) ؛
2- وحدة في عنابة؛
3- وحدة في قسنطينة؛

4- وحدة في وهران؛

5- وحدة في غرداية؛

بحيث كل وحدة من هذه الوحدات، تراقب وتتحكم في عدة وكالات، التي أنشئت لمواجهة الطلب المتزايد ومنافسة الشركات الأخرى التي لها شبكة كبيرة مثل شركة CAAR وSAA .

كما أن شركة CAAT تساهم في رأس مال شركات اقتصادية نذكر منها:

1- الشركة الجزائرية لضمان الصادراتCAGEX ؛

2- شركة إعادة التأمينAFRICRE .

الفرع الثاني: مهام وأهداف الشركة.

1- مهام شركة التأمين CAAT:

تتمثل مهامها في:

- ممارسة كل عمليات التأمين؛
- التأمين وإعادة التأمين من الأخطار وتعويض الزبائن في حالة وقوع الخطر؛
- تشغيل المدخرات اللازمة لتمويل التطور الاقتصادي الوطني؛
- المساهمة في تطور النظام المالي بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة؛
- تمويل المشاريع الائتمانية؛
- حماية ممتلكات المواطن.

2- أهداف شركة التأمين CAAT:

ويمكن التلخيص الأهداف الشركة فيما يلي:

- المحافظة على مكانتها كرائد في السوق؛
- العمل من أجل الرفع من رقم الأعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص، خاصة بالأخطار المختلفة؛
- تحسين نظام الاستغلال وذلك بتحديثه؛
- هيكلة موجهة للنشاط؛
- إنشاء فرع للصيانة؛

- إنشاء مركز خاص للخبرة؛
- تحسين المستوى الوظيفي للعمال؛
- التحسين من الصورة الذهنية للمؤسسة، والبحث عن إرضاء أكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستمر الجودة الاستقبال والتعويض في أقرب الآجال في حالة وقوع الضرر؛
- طرح منتجات جديدة للتأمين ومتطلبات الزبائن، حيث تعتزم الشركة طرح منتجين جدد للتأمين على الأشخاص.

المطلب الثاني: التعريف بالوكالة محل الدراسة -CAAT-347.

الفرع الأول: التقديم التقني لوكالة بسكرة.

وكالة بسكرة للتأمين التابعة للشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT تعد من أهم الوكالات التابعة بصفة مباشرة بالمديرية الجهوية بغرداية، مع وجود 12 وكالات أخرا تابعو لوحدة غرداية برموز موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (01): الوكالات التابعة لوحدة غرداية

رمز الوكالة	إسم الوكالة
340	فرع الجنوب
341	وكالة غرداية
342	وكالة ورقلة
343	وكالة الجلفة
344	وكالة الأغواط
345	وكالة بوسعادة
346	وكالة الحاسي
347	وكالة بسكرة
348	وكالة الوادي
350	وكالة تمنراست
352	وكالة أدرار
353	وكالة تقرت

Source: https://www.caat.dz

وندكر أيضا بعض التفاصيل عن الوكالة محل الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): بعض المعلومات عن شركة التأمين محل الدراسة CAAT بسكرة

الشركة الوطنية للتأمينات وكالة بسكرة	
سنة التأسيس	1989م
العنوان	شارع الجمهورية بسكرة ، الجزائر
الهاتف	033.53.70.09
البريد الإلكتروني	biskra.347@caat.dz
رمز الوكالة	347
مدير الوكالة	زيدان خليل

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا على المعلومات السابقة

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة CAAT.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لشركة CAAT:

شكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لشركة CAAT

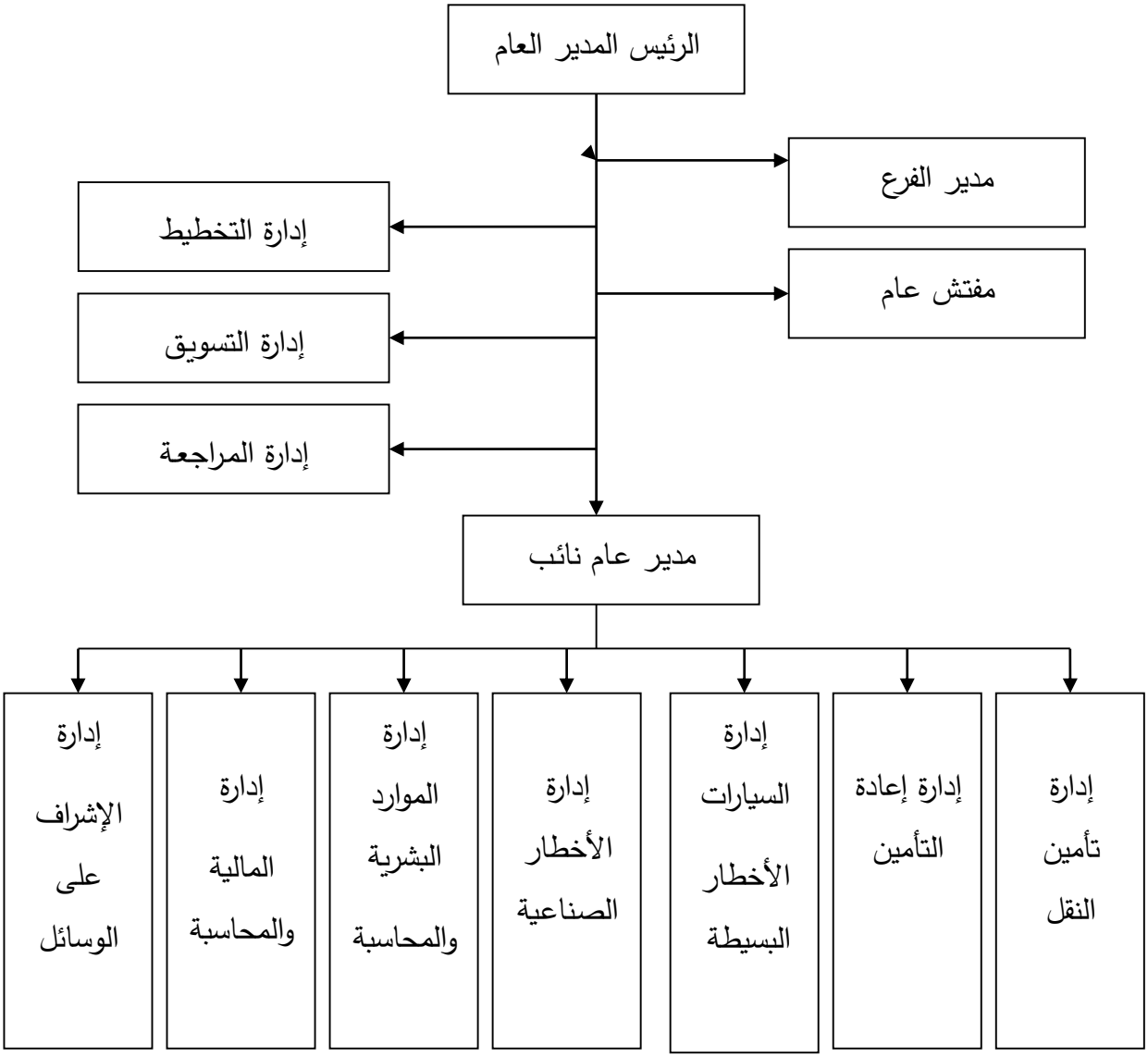

المصدر: الوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT بسكرة

تتفرع من المديرية العامة 7 وحدات منها: وحدة غرداية والتي تشرف على وكالة بسكرة، والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لوحدة غرداية:

شكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لوحدة غرداية

المصدر: الوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT بسكرة.

وهناك عدة وكالات تابعة لوحدة غرداية منها: وكالة بسكرة 347 وهي محل الدراسة، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة:

شكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة -CAAT-347

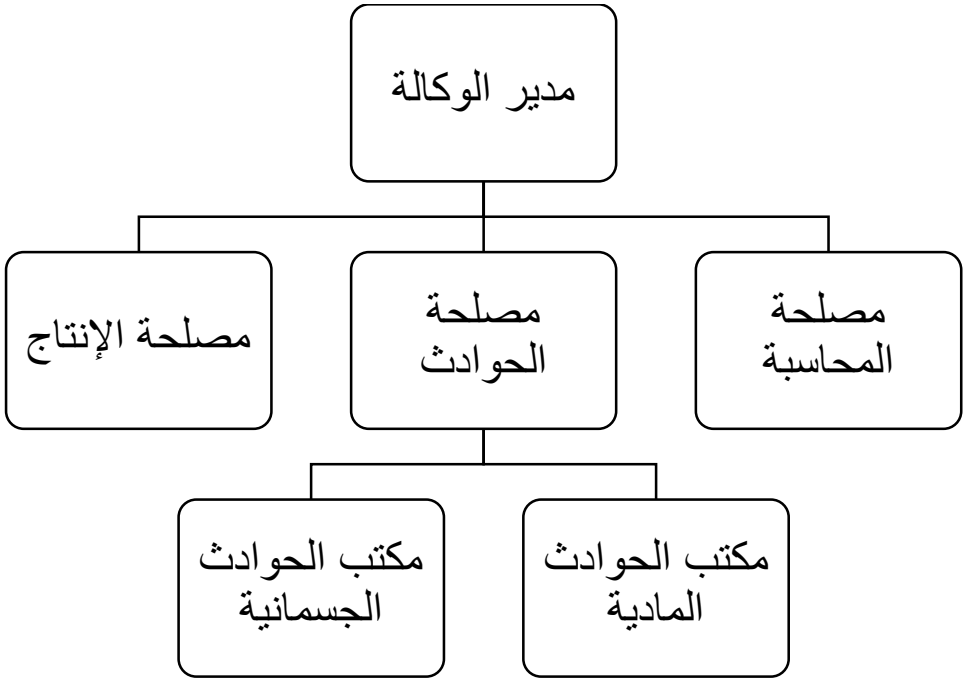

المصدر: الوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT بسكرة

من خلال الشكل رقم (2-3) تحتوي الوكالة على:

1- **المدير:** هو المسؤول الرئيسي والمشرف على تسيير الوكالة داخليا وخارجيا، ويتولى كل الشؤون الإدارية ويتخذ القرارات، ويصدر التعليمات والأوامر للعمال، يتلقى هذا الأخير أوامره من المدير الجهوي (غرداية)، وله مجموعة من المهام والمتمثلة:

- مراقبة جميع أعمال المصالح؛
- مراقبة الموظفين داخل الوكالة؛
- المصادقة على جميع الأعمال؛
- عرض الخدمات.

2- **مصلحة الإنتاج:** مصلحة تقنية تعتبر العمود الفقري للوكالة، تعد المصدر الرئيسي لدخول الأموال عن طريقه عقود التأمين المختلفة ومن أهم ما يؤمن عليه: تأمين السيارات، تأمين الأخطر الصناعية والتجارية، تأمين النقل .... الخ.

3- **مصلحة التعويضات والمنازعات (الحوادث):** وتضم الحوادث المادية والجسمانية:

- الحوادث المادية: وتعني هذا القسم بالحوادث المادية التي تحدث من جراء حوادث المرور أو حوادث المختلفة ومن مهامها:

- معاينة المعلومات المبلغ عنها، حول الحوادث والأخطار الواقعة، فإذا كانت الخطأ من طرف المؤمن لدى الوكالة تقوم بتعويض الطرف الآخر، وإذا كان العكس تقوم بتعويض مؤمنها ثم تتصل بالشركة المؤمنة للطرف المسؤول عن الحادث؛
- تحديد ملفات لتسجيل التصريحات المبلغ عنها؛
- تحديد نسبة التعويض عن طريق الخبير.

- قسم الحوادث الجسمانية: ويهتم هذا القسم بالحوادث التي تخلف جرحى أو قتلى أو ضحايا أصيبوا بجرح مهما كان نوعها، أو أي حالات أخرى (جسمانية)، وهنا يقوم هذا القسم بمايلي:

- دراسة ملف الحادث واستدعاء الضحايا أو أقربائهم؛
- القيام بتحديد نسبة العجز بكل أنواعه، وهذا طبعا بناءا على تقرير الطبيب الشرعي وعلى أساسه تحدد قيمة التعويض.

4- **مصلحة المحاسبة والمالية:** من المهم أن تكون للمؤسسة مصلحة محاسبية لضبط حساباتها وضمان التوازن لها، وأي وكالة تأمين ككل وكالة هي بحاجة إلى محاسبة، حيث أن محاسبة التأمين هي محاسبة خاصة، لأن معظم الحسابات التي تضبطها هي عبارة عن عمليات مالية وليس لديها ميزانية، ومن مهامها:

- إصدار الشيكات الخاصة بالتعويض؛
- ضبط العمليات اليومية؛
- تسديد وتسوية المستحقات التي عليها.

المبحث الثاني: منتوجات الشركة الوطنية للتأمينات.

المطلب الأول: منتوجات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT .

إن أنواع منتوجات التأمين المسوقة من طرف الشركة الجزائرية للتأمين الشامل في تحسن مستمر وقد أدخلت منتوجات تأمين جديدة موجهة إلى سوق ذات مردودية عالية، وعلى هذا الإطار تقسم منتوجاتها إلى صنفين أساسيين هما:

الفرع الأول: منتوجات تأمين الحياة والأفراد.

إن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل تقدم منتوجات متنوعة لتأمين الأفراد، حيث تم طرح العديد من المنتوجات الجديدة في السوق في السنوات الأخيرة ويتعلق الأمر بالمنتوجات التالية:

- **التقاعد المستقبلي:** ويسمح هذا النوع من التأمين برأسمال يدفع كل مرة، وفي المستقبل في حالة الوفاة يصبح الرأسمال المجمع إرادات زمنية.
- **أمن إضافي:** ويتم هذا بدفع رأسمال ذا قيمة مختارة من طرف المؤمن، بهدف حماية أقربائه من الحوادث المؤلمة والمفاجئة مثل الوفاة أو العجز قبل انتهاء أجل العقد.
- **تأمين الأفراد في حالة الوفاة:** ويتم فيها تعويض الشركاء في حالة الوفاة حتى تحافظ الشركة على بقائها.
- **تامين سداد القرض الفردي:** ويتعلق بضمان الحفاظ على الثروة أو الممتلكات الورثة في حالة وفاة المالك.
- **تأمين سداد القرض الجماعي:** ويقوم هذا النوع من التأمين بتغطية ما تركه المالك في حالة وفاته حتى لا تضيع الشركة.
- **تأمين متعدد الأخطار للسكن** : وفيه التأمين خسائر المتعلقة بالسكن والأثاث نتيجة حريق، أم الحادث الطارئ، أم فيضانات أو اخبار الثلوج.
- **تأمين السفر الفردي:** وهو عقد ضد الحوادث الجسدية أو الجسمانية للشخص أثناء السفر، أو المساعدة في الخارج فالشركة مع شركاء أجانب.
- **تأمين تعويضات اليومية:** وهذا في حالة إجراء شخص أو المؤمن لعملية جراحية مثل على سبيل المثال.
- **تأمين الجماعات:** ويهتم هذا التأمين بمجموعة عمال المؤسسات العامة، وهذا التأمين يكون في فائدة العمال، وذلك من أجل حمايتهم من الإصابات الجسدية ومنح ضمان اساسي في حالة الوفاة أو العجز.
- **تامين الحوادث الجسمانية:** وهو ضمان أي حادث جسماني مفاجئ في خلال الحياة الشخصية والوظيفية.

الفرع الثاني: منتوجات تأمين الأضرار:

وتشتمل على:

- **تأمين السيارات:** وهذا النوع من التأمين يقدر ب: 6% من رقم الأعمال التقديري، ويعتبر بالنسبة للمؤسسة كمورد للخزينة وهذا ما يفسر الاهتمام الذي توليه الشركة في استغلال هذا الفرع الذي يقدم التعويض عن الخسائر الجسدية أو المادية التي قد يتسبب فيها الغير من خلال الحوادث والتي تكون في السيارات.
- **تأمين الأخطار الصناعية والتجارية:** فمنذ رفع الاحتكار، خصصت الشركة منتوجات تأمين الأخطار الاصطناعية، والتي تحسنت بمرور السنوات، وهذا النوع من التأمينات موجهة للمؤسسات الصناعية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإلى المؤسسات التجارية، والحرفيين وأصحاب الوظائف الحرة وهذا بهدف الحماية من الأخطار التالية: (الحريق، الانفجارات والأخطار الملحقة بها، الفيضانات، تأمين الهندسة والبناء، أخطار التركيب، هلاك الآلات، التهيئة).
- **تأمين الأخطار البسيطة المدنية والوظيفية:** إن منتوجات تأمين الأضرار والمسؤولية الموجه للأفراد والبيوت والتجار والحرفيين والمهن الحرة التي تقدمها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل، تعتبر موضوع الاهتمام لتصبح ملائمة ومتطلبات المؤمنين، توسيع الضمانات، والتكييف مع التجاوزات، ورفع مستويات التغطية المسجلة ضمن العمليات التي تريد الشركة الوصول إليها خلال الفترة الأخيرة خاصة بعد إقرار إجبارية التأمين ضد الكوارث الطبيعية.
- **تأمين النقل:** ويشمل هذا التأمين النقل البري، والنقل البحري، والجوي، والنقل عبر السكك الحديدية .
- **تأمين الأخطار الفلاحية:** إن منتوجات تأمين الأخطار الفلاحية، طرحت مؤخرا فقط، وهذا طلب من بعض الزبائن، ولكن الشركة لا تغطي كل الأخطار الفلاحية لكنها تعتزم الرد على متطلبات زبائنها الأوفياء خاصة تغطية الأخطار التقليدية الفلاحية.
- **التأمين ضد الكوارث الطبيعية:** إن تغطية الكوارث الطبيعية كانت محدودة في أخطار المؤسسات، إلا أنه وبعد الفيضانات والزلازل الحديثة التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة مثل: فيضانات باب الواد، وزلزال 21 ماي 2003، اجبرت السلطات العمومية بإقرار اجبارية تغطية هذه الأخطار ابتداء من سنة 2004.

المطلب الثاني: اجراءات عقد التأمين في الوكالة.

الفرع الأول:الإنتاج.

عندما يرغب شخص بأن يؤمن ضد خطر معين يتوجه إلى وكالة بسكرة للتأمينات أين يستقبل

في مصلحة الإنتاج من طرف المنتج المكلف بالتأمين، فمثلا في تأمين السيارات، يتقدم الشخص لطلب عقد التأمين، فإذا قبلت وكالة التأمين أن تؤمن ضد الخطر المطلوب ضمانه، حيث تكون وثيقة التأمين (عقد التأمين) يحتوي على البيانات التالية:

- اسم المؤمن له وعنوانه؛
- الشيء المؤمن عليه؛
- نوع الأخطار المضمونة؛
- تاريخ الاكتتاب وتاريخ سريان العقد ومدته؛
- مبلغ الضمان؛
- مبلغ القسط.

ففي قسم تأمين السيارات مثلا يكون سير هذا القيم كما يلي:

يقدم الزبون الوثائق اللازمة: البطاقة الرمادية، رخصة السياقة، وهذا للإطلاع عليها وإدخال المعلومات الضرورية في الحاسوب، وبعد عملية التلقين يتم تكوين شهادة التأمين والتي تكون مصحوبة بوثيقة الشروط الخاصة لعقد التأمين. ويتم إرجاع الوثائق المسبقة (البطاقة الرمادية ورخصة السياقة) إلى المؤمن له حيث تسجل هذه العقود المبرمة المختلفة على مستوى مصلحة الإنتاج يوميا في سجل واحد يسمى سجل المقبوضات، حيث تسجل فيه رقم الوثيقة، القسط، نوعية القبض.

الفرع الثاني: القبض.

إن القبض يمثل منحة هذا العقد ويتم التسديد نقدا أو بشيك، ويتمثل في المبلغ المترتب على المؤمن له اتجاه المؤمن في المقابل تكلفة الخطر المؤمن ضده، وهو ما يراد بالنسبة للشركة ويحدد القسط بشكل عام عن طريق الاتفاق وهو يشتمل على جزئين:

- الجزء الأول: القسط الصافي وهو نسبة معينة ومحددة، فمثلا في تأمين السيارات تحدد النسبة على حسب (الطاقة، النوعية، المدة).
- الجزء الثاني: القسط الإجمالي وهو عبارة عن القسط الصافي + المصاريف والأعباء التي تتحملها الوكالة والتي يتم تحصيلها من كل قسط.

القسط الإجمالي = القسط الصافي + FGA 3% + DT + TF + TVA19%

الفرع الثالث: الحوادث.

تبدأ مهمة الحوادث عند التصريح بوقوع الحادث أو عند تلقي مراسلة من شركات التأمين الأخرى تعلمهم بوقوع حادث يكون فيه زبونه طرف فيه.

هناك حوادث متعددة وهي: حوادث مادية، حوادث جسمانية، فمثلا الحوادث المادية: عند وقوع حادث مادي (سيارة مثلا)، يتقدم المؤمن له إلى مصلحة الحوادث ويصرح بالحادث، تقوم مصلحة الحوادث بتحرير 4 نسخ: الأصلية للوكالة، نسخة للخبير، نسخة للمؤمن له، نسخة للمديرية الجهوية.

ويحتوي تصريح الحادث على اسم المؤمن له وعنوانه، رقم عقد التأمين تاريخ السريان والانقضاء رقم رخصة السياقة.

- مراقبة كل المعلومات الموجودة في التصريح:

بمعنى مراقبة ضمانات هذه العملية ترتكز على فحص الضمانات الموجودة في العقد وهل الحادث يدخل في نوع الأخطار المغطاة، إذا كان الضمان غير مغطى، فلا داعي إلى المعاينة.

- فتح ملفات الحوادث

تصريح الحدث يوضح في ملف الحوادث الذي يجب أن يطابق المعلومات الموجودة في التصريح والتعقد، ويوضع للملف رقم خاص بالحادث.

ثم يقوم بفتح حوافظ لكل حادث في حوافظ الحوادث المصرحة ويرسل شهريا إلى المديرية الجهوية بعد مرور فترة زمنية، وبعد وصول نسخة من الخبرة يمكن للمؤمن له أن يقدم إلى الوكالة ويأخذ التعويض، لكن بعد الإطلاع

على العقد ونوع الضمانات وفي حالة لم يقبل المؤمن له بمبلغ التعويض يمكنه أن يقدم طعنا لمدة لا تتجاوز 8 أيام ويعين خبير آخر للتقييم وفي هذه الحالة إن لم يتم التفاهم من طرف الوكالة والمؤمن له يلجأ إلى القضاء.

سواء كان الحادث مادي أو جسماني، في حالة فتح ملفات الحوادث يتبع فيها نفس الخطوات المذكورة، مع فارق بسيط أن تسجل هذه الحوادث في السجل الخاص بها (أي الحوادث المادية في سجل خاص، والحوادث الجسمانية في سجل خاص بها هي الأخرى).

الفرع الرابع: التعويض (التسديد).

بعد المرور بمرحلة التصريح بالحادث، وكذا مرحلة التأكد من أن الحاث المصرح به يشمله عقد التأمين، والمرور بمرحلة تقويم الأضرار من طرف الخبير تأتي مرحلة التعويض حيث هناك عدة عوامل وميكانيزمات تأخذ بعين الاعتبار قبل التسديد.

كما أن كل ضمان يسدده من الأقساط الموجهة إليه، حيث لا يمكن أن تغطي خسائر الحرائق بالأقساط الموجهة لانكسار الزجاج على سبيل المثال.

- التعويض على أساس عنصر الضرر:

حيث أن عملية حساب التعويض في هذه الطريقة يؤخذ فيها كقاعدة أساسية نوع الخطر المؤمن له ونوع العقد.

إذ أن هذا الأخير يلعب دورا أساسيا في عملية الحساب من حيث قيمة التعويض الذي يتحصل عليه المؤمن له.

في حالة ما إذا كان المؤمن له مسؤول عن الحادث، فإنه يقبض قسط التأمين الخاص بأضرار التصادم فقط دون زيادة، في حين تقوم الشركة (أي الشركة المؤمن لديها) بتعويض الغير الذي وقع له الضرر.

أما في حالة ما إذا كان المؤمن له غير مسؤول عن الحادث، فإن الشركة تقوم بمراسلة المسؤول المدني للخصم الذي وقع معه الحادث من أجل الحصول على تعويض إجمالي للضرر، وذلك بإعداد مراسلة مرفقة بنسخة من التصريح بالحادث وكذا نسخة من المحضر الخاص بالأضرار وصورة شمسية للسيارة.

➢ التسوية النهائية للملف:

بعد أن تحصل الشركة على مبلغ التعويض المستحق من طرف المسؤول المدني (عادة ما تكون شركة تأمين أخرى أو وكالة أخرى)، تتم عملية حساب المبلغ المسترجع حيث أن مصلحة الحوادث تعد جدول تحدد فيه قيمة التعويض المتحصل عليه، ويقع الفصل بين المبلغ الذي تنفعه الشركة كتسبيق للمؤمن له والذي يدخل مباشرة في احتياطات الشركة وما زاد عن ذلك يدفع إلى المؤمن له مباشرة.

الفرع الخامس: نظام الإعلام الآلي.

لقد اتضح مما سبق أن العمليات تتم في تتابع، ويلاحظ أن في هذا التتابع المحاسبي في العملية يتطلب وقتا كبيرا، هذا بالاظافة إلى أنه يؤدي إلى الوقوع في الأخطاء في أي مرحلة من هذه المراحل، حتى يمكن القضاء على هذه العراقيل، ظهرت الحاجة إلى تسجيل العمليات المحاسبية في جميع السجلات المتعلقة بها دفعة واحدة عن طريق استخدام الآلات في تشغيل البيانات المحاسبية.

وتحدد الآلات التي يمكن استخدامها في تشغيل البيانات المحاسبية من الآلات المحاسبية والكاتبة والآلات الجدولة البسيطة إلى الحاسبات الالكترونية وهي من الوسائل المستحدثة في الوقت الراهن لتخزين البيانات.

ويطلق على النظام المحاسبي الذي يستخدم تلك الآلات بالنظام الآلي وذلك تمييزا له عن النظام المحاسبي اليدوي، الذي يعتمد أساسا على القوة البشرية في تشغيل البيانات المحاسبية.

ومن مميزات هذا النظام:

- السرعة في تشغيل البيانات بالإضافة إلى تجنب الوقوع في الأخطاء؛
- توفير الوقت الملائم واستخدامه في اتخاذ القرارات بواسطة إدارة المشروع؛
- التسيير والتنظيم الحسن لعمليات المؤسسة.

وفي حقيقة الأمر فقد أثر استخدام الحسابات الإلكترونية كثيرا على المحاسبة، وأصبح من الممكن إنتاج بيانات ليس من المستطاع إنتاجها في حالة التشغيل اليدوي، وأن استخدام الحسابات ليس بديلا عن المحاسب الكفء الملم بالمبادئ والإجراءات والطرق الرئيسية للمحاسبة، لأن برمجة الحاسب الإلكتروني لا تتم إلا عن طريق المحاسب، وإذ هذا الحاسب مهما بلغ فانه ينفذ تعليمات المحاسب ولا يخرج عن نطاقها.

وفي إطار المخطط الاستراتيجي لشركة (CAAT) أصبح من الواجب وجود شبكة Un réseau d'informatique (Pro – logiciel) لتسهيل عملية التأمين وتقديم أحسن الخدمات للزبون في ظرف قصير، وبأكفأ الطرق وأرقاها تحت اسم (CIRIS) .

وشرع في تنفيذ هذا المشروع إبتداءا من سنة 2010 عبر كامل الوكالات والمديريات الجهوية.

المبحث الثالث: آلية عمل شركة التأمين محل الدراسة CAAT بسكرة.

المطلب الأول عمليات الإنتاج.

الفرع الأول: تأمين سيارة .

تقدم العميل (01) من أجل عقد تأمين على السيارة لمدة عام يشمل: (أنظر الملحق رقم 02)

القسط الصافي "PN": 7367.85 دج

ملحقات"Acc": 200.00 دج

صندوق ضمان السيارات "FGA" : 59.03 دج

حق الطابع "DT": 40.00 دج

طابع جبائي"TF": 543.39 دج

الرسم على القيمة المضافة "TVA": 1437.39 دج

وتتم المعالجة المحاسبية للقيد كما يلي:

القسط الإجمالي= القسط الصافي+ الملحقات+ TVA+ TF+DT +FSI

القسط الإجمالي= 7367.85+200.00+59.02+40.00+543.39+1437.89

القسط الإجمالي= 9648.15 دج

4111		حـ/العملاء (العميل01)	9648.15	
	700111	حـ/التأمين على السيارات		7367.85
	700111	الملحقات		200.00
	4427	حـ/حق الطابع		40.00
	4428	حـ/طوابع متغيرة		543.39
	4431	حـ/صندوق ضمان السيارات		59.02
	4450	حـ TVAمحصلة		1437.89
		"عقد تأمين على السيارات"		

- **وفيما يتعلق بالتسديد إذا كان "نقدا" كالآتي:**

530		حـ/ الصندوق	9648.15	
	4111	حـ/ العملاء (العميل01)		9648.15
		"تسديد قيمة العقد نقدا"		

وبعد انتهاء الفترة الصباحية يقوم المحاسب بتحويل الاموال من الصندوق الى البنك و يكون التسجيل كمايلي:

581		حـ/تحويلات مالية	9648.15	
	530	حـ/ الصندوق		9648.15
		"تحويل الأموال"		

512		حـ/البنك	9648.15	
	581	حـ/ تحويلات مالية		9648.15
		"تحويل الأموال إلى البنك"		

- **أما إذا كان التسديد "بشيك" فيكون كالآتي:**

5112		حـ/شيكات التحصيل	9648.15	
	4111	حـ/العملاء (العميل01)		9648.15
		"تحصيل شيك بنكي"		
512		حـ/البنك	9648.15	
	5112	حـ/شيكات التحصيل		9648.15
		"ترصيد حـ/5112"		

الفرع الثاني: الكوارث الطبيعية

تقدم العميل (02) من أجل عقد تأمين على الكوارث الطبيعية لمدة عام يشمل: (أنظر الملحق رقم 03)

القسط الصافي "PN": 2901.60 دج

الملحقات"Acc": 500.00 دج

حق الطابع"DT": 40.00 دج

وتتم المعالجة المحاسبية للقيد كما يلي:

القسط الإجمالي= القسط الصافي+ الملحقات+ DT

القسط الإجمالي= 2901.60+500.00+40.00

القسط الإجمالي= 344160 دج

4111		حـ/ العملاء (العميل02)	3441.60	
	700803	حـ/التأمين على الكوارث الطبيعية		2901.60
	700803	الملحقات		500.00
	4427	حـ/ حق الطابع		40.00
		"عقد تأمين على الكوارث الطبيعية"		

الفرع الثالث: أخطار الإعلام الآلي.

تقدم العميل (03) من أجل عقد تأمين على أخطار الإعلام الآلي لمدة عام ويشمل: (أنظر الملحق رقم 04)

القسط الصافي "PN": 350.00 دج

الملحقات"Acc": 500.00 دج

الرسم على القيمة المضافة "TVA": 161.50 دج

حق الطابع"DT": 40.00 دج

وتتم المعالجة المحاسبية للقيد كما يلي:

القسط الإجمالي= القسط الصافي+ الملحقات+ TVA+DT

القسط الإجمالي= 161.50+40.00+500.00+350.00

القسط الإجمالي= 1051.50 دج

4111		حـ/ العملاء (العميل03)	1051.50	
	700952	حـ/تأمين على اخطار الإعلام الآلي		350.00
	700952	الملحقات		500.00
	4427	حـ/حق الطابع		40.00
	4450	حـ/ TVAمحصلة		161.50
		"عقد تأمين على اخطار الإعلام الآلي"		

المطلب الثاني: عمليات التعويض.

في عملية التعويض عند تقدم المؤمن له بتصريح عن حادث يقوم المحاسب بتسجيل قيد أولي بمبلغ مقدر من طرف الوكالة وذلك قبل وصول محضر الخبرة لتسوية مختلف العمليات المتعلقة بمخصصات الأخطار ويكون كالأتي:

أولا: حسب القوانين المالية بالشركة يكون المبلغ في التقييم الأولي يقدر بـ37500. دج ويسجل كما يلي:

600111		حـ/أداءات وتعويضات واجبة الدفع	37500	
	3060	حـ/مؤونة تسوية التعويضات		37500
		"التقييم الأولي للحادث"		

ثانيا: بعد وصول تقرير الخبير يسجل المحاسب قيد تكوين المؤونة بمبلغ المصرح في التقرير حيث تضمنت ما يلي: (أنظر الملحق رقم 05)

Mains d'œuvres : 6000,00 DA
Fournitures : 12960.00 DA
Peintures : 3200.00 DA
Vétuste : 05 %
Immobilisation : 3 jr

Montant Total de réparations: 22160.00 DA

حيث قامت مصلحة التعويضات بحساب مبلغ التعويض المستحق كما يلي :

قيمة الضرر= 22160.00 دج

الإقتطاع= 648.00 دج

حق التثبيت= 500.00 دج

Franchise= 2500.00 دج

مبلغ التعويض= (قيمة الضرر+ حق التثبيت) – (الإقتطاع+ Franchise)

مبلغ التعويض= (22160+500) – (2500+648)

مبلغ التعويض= 19512 دج

600111		حـ/أداءات وتعويضات واجبة الدفع	19512	
	3060	حـ/مؤونة تسوية التعويضات		19512
		"التقييم الحقيقي للحادث"		

إلغاء القيد الأولي:

3060		حـ/مؤونة تسوية التعويضات	37500	
	600111	حـ/أداءات وتعويضات واجبة الدفع		37500
		"إلغاء التقييم الأولي"		

إثبات تعويض الحادث:

3060		حـ/ مؤونة تسوية التعويضات	19512	
	4679	حـ/حوادث تحت التسوية		19512
		"اثبات تعويض الحادث"		

تسديد قيمة التعويض:

4679		حـ/حوادث تحت التسوية	19512	
	512	حـ/البنك		19512
		"تسديد قيمة التعويض"		

أتعاب الخبير:

وقامت الوكالة بالتسديد للخبير وكانت كالتالي: (أنظر الملحق رقم 06)

المعاينة:

3066		حـ/اضرار ونفقات مدفوعة على العمليات المباشرة	1167.20	
4456		حـ/ TVA مسترجعة	221.77	
	4679	حـ/اتعاب قيد التعويض		1388.97
		"معاينة الاتعاب قبل التسديد"		

التسديد:

4679		حـ/أتعاب قيد التعويض	1388.97	
	512	حـ/ البنك		1388.97
		" تسديد الاتعاب"		

خلاصة.

من خلال دراستنا التطبيقية لواقع نظام المعلومات المحاسبي في شركة التأمين وكالة بسكرة –347– أبرزنا أهم المفاهيم والتعاريف المتعلقة بشركة التأمين CAAT بصفة عامة ونقصد بها المديرية العامة من خلال أهم أهداف الشركة ومختلف مهامها وهيكلها لتنظيمي وبصفة خاصة ونقصد بها وكالة بسكرة –347– CAAT من خلال هيكلها التنظيمي وشرح مختلف الوظائف لهيكلها الإداري وتطرقنا أيضا إلى مختلف منتوجات وكالة بسكرة وإجراءات عقد التأمين فيها و التطرق أيضا الى مختلف التسجيلات المحاسبية التي تقوم بها الوكالة من عمليات الإنتاج والتعويض.

كما رأينا من خلاله بعض التسجيلات المحاسبية التي تتم على مستوى قسم المحاسبة والمالية بالوكالة محل التربص والتي اعتمدنا على بعض الوثائق المقدمة من طرفها في التطبيق المحاسبي.

وقد لاحظنا من كل ذلك بأن تطبيق النظام المعلومات المحاسبي في مجال التأمين ساهم في تحسين التنظيم الداخلي لتوزيع الوظائف بين مختلف الأقسام من خلال تسهيل العمل المحاسبي وترك تفاصيل الضمانات لقسم الإنتاج والحوادث مما ساعد مهمة المحاسب في التركيز أكثر على ترجمة نشاط المؤسسة وإعداد المعلومات المالية المطلوبة، وهذه الخاصية سمحت لنا بالتوصل إلى نتائج أخرى تتمثل:

- أن الوكالة تقوم بالتسجيل المحاسبي فقط للعمليات التي يقوم بها قسم الإنتاج والحوادث؛
- لا تقوم بإعداد القوائم المالية التي تعتبر كمخرجات لهذا النظام باعتبارها وكالة تابعة للشركة الأم CAAT.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي والذي حاولنا من خلال الاجابة على الاشكالية البحث والتي كان مضمونها " ماهو دور نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين ".

ومحاولة منا الاحاطة بهذا الموضوع والإجابة عن السؤال الجوهري المطروح جسدناها من خلال فصلين حيث خصصنا الفصل النظري على نظام المعلوامت المحاسبي وشركات التأمين حيث أن نظم المعلومات المحاسبي يعتبر عاملا أساسيا في نجاح أو فشل أي شركة، وتتبع هذه الأهمية من كون المعلومات تستخدم كأداة من أجل التنسيق ودعم العملية الإدارية من جانب، وكأداة اتصال داخل الشركة ومع البيئة المحيطة بها من جانب آخر.

ونستطيع القول أن التامين في مفهومه العام الامان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل ولقد وجد التامين انتشار واسعا في سائر الاوساط المختلفة ففي ساحة الواقع انتشر التأمين بصورة مذهلة نظر لما تقوم به شركات التأمين من إظهار للمزايا المتعلقة بالتأمين وحتى تستطيع شركات التامين تحقيق أهدافها المرتبطة بالوفاء و إلتزاماتها إتجاه المتعاملين معها تقوم بالعديد من العمليات المالية التى يتوجب عليها وضع نظام معلومات محاسبي محكم من أجل تجميع وتبويب وتوصيل المعلومات المحاسبية الملائمة المتعلقة بإدارة الشركة ومختلف الأشخاص الذين تربطهم علاقة بنشاط هذه الشركة والقيام أيضا بتسجيل و فحص هذه العمليات المتعددة والمعقدة و الذي يسمح لها بمعرفة وضعها المالي و النتيجة المحققة بعد مزاولة نشاطها.

وفي ظل ما سبق فقد حاول مجلس المعايير المحاسبة الدولية خلق التوافق بين الممارسات المحلية والمعايير الدولية للمحاسبة من خلال المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وهو الحال في شركات التأمين والتي خصص لها معيار كامل لتوضيح أهمية هذه الأخير في الإقتصاد الدولي والمحلي.

أما في الفصل التطبيقي فقمنا بدراسة على الشركة الوطنية للتأمينات CAAT وكالة بسكرة بتعريف هياكلها وذكر منتوجاتها وإجراءات عقود التأمين فيها ومعالجة مختلف العمليات المحاسبية في الوكالة من عمليات إنتاج وتعويض.

وبعد إجراء الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج.

1) إختبار صحة الفرضيات:

- بالنسبة **للفرضية الأولى** التي تنصعلى أن "نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفعالة في المؤسسة"، قد تم التوصل إلى **صحة هذا الإفتراض** من خلال الدراسة، حيث وجدنا أن نظام المعلومات

المحاسبي يشكل حلقة وصل بين أنظمة المؤسسة المختلفة، لاعتباره المصدر الأساسي لتوفير المعلومات اللازمة التي تعمل على مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها.

- **الفرضية الثانية:** التي تنص على أن " لشركات التأمين دور وحيد وهو تقديم خدمة التأمين" تبين **نفي الفرضية**، حيث إنّ شركات التأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، ولا ينحصر دورها عند هذا الحدّ بل تعدته، وأصبحت تقوم باستثمار الأقساط المحصل عليها من طرف المؤمن لهم، لإدخالها في عمليات تنموية بهدف الحصول على مكاسب مالية وتطوير المنتجات التأمينية.
- **الفرضية الثالثة:** التي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبية فعال في شركة التأمين CAAT ببسكرة "تبين **نفي الفرضية**، حيث أن نظام المعلومات المحاسبي لا يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى، إلا أن فهم طبيعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة الجزائرية للتأمينات يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات نظرا لوجود خصائص مميزة لنشاطها، حيث أن الوكالة لا تقوم بتصميم نظام المعلومات المحاسبي وذلك لأنها لا تقوم بإعداد الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج والتي تعتبر من مخرجات النظام ولهذا لايعتبر نظام المعلومات المحاسبي فعال على مستوى الوكالة.

2) <u>نتائج الدراسة:</u>

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج حاولنا تلخيصها فيما يلي:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم نظام فرعي من نظم المعلومات الإدارية.
- تكمن مكانة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بشكل دوري والتي تعكس الوضع المالي لها وكذا في دعمها لمختلف وظائف الإدارة.
- يتميز قطاع التامين بعدة خصائص عن باقي الانشطة و القطاعات الاخرى ولعل من اهم و ابرز ذلك خصوصية الحسابات اي ان هناك حسابات خاصة بهذا الاخير.
- الهدف من التأمين هو التقليل من الأضرار المحتمل توقعها في المستقبل، فهي وسيلة لحماية الفرد وممتلكاته.
- تتكون العناصر المحددة لإطار اي نظام محاسبي من دليل الحسابات الذي يضم كافة حسابات الوكالة حيث يتماشى في تبويبها مع طبيعة النشاط.

- نظم المعلومات المحاسبية الموجودة لا تصمم من خلال طاقم داخل شركات التأمين بل هي نظم جاهزة تم شرائها.
- ينطبق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع IFRS 4 عقود التأمين على كافة عقود التأمين بما فيها عقود إعادة التأمين التي تقوم شركة التأمين بإصدارها وعقود إعادة التأمين التي تحوزها، وذلك باستثناء عقود معينة تخضع لمعايير دولية أخرى، كما أنه لا ينطبق على أصول وإلتزامات شركة التأمين التي تقع ضمن نطاق المعيار IAS39.
- شركات التأمين تقوم بعدة أنواع من أعمال التأمين، كون كل فرع من فروع التأمين يمسك السجلات الخاصة بعملياته.
- المحاسبة في شركات التأمين هي فرع من فروع المحاسبة الخاصة.
- تقوم الوكالة بعمليات المعالجة على مستوى مصلحة المحاسبة وذلك بتحويل العمليات التي تقوم بها كل من مصلحة الإنتاج والحوادث(الأقساط والتعويضات) التي تعتبر كمدخلات للنظام وتسجيلها محاسبيا.
- إن الوكالة لا تقوم بإعداد الوثائق الختامية التي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وانما المديرية العامة هي التي تقوم بإعدادها وليس حتى المديرية الجهوية (غرداية).

3) <u>الإقتراحات:</u>

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج نقترح ما يلي:

- ربط جسر التعاون بين الجامعات وشركات التأمين، وذلك من خلال فتح أفاق التعاون بين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمالية في شركات التأمين.
- يجب على المؤسسات الجزائرية تنويع و تطوير المنتجات التأمينية تساير المنتجات التي تقدمها الوكالات الاخرى.
- يجب على قطاع التامين السهر الدائم على إعادة تأهيل عمالها.
- البحث عن حلول لتفادي التأخير الكبير لتعويض المتضررين.
- القيام بدورات تكوينية للموظفين لتحسين مستواهم في الميدان وإعطاء خدمة جيدة للزبائن.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1) ابراهيم، علي ابراهيم عبد ربه.(2003). **التأمين و رياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التامين**. الاسكندرية: الدار الجامعية.

2) أبو بكر، عيد أحمد والسيفو، إسماعيل.(2009). **إدارة الخطر والتأمين**.عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.

3) أبو خضرة، حسام عبد الله وعشيش، حسن سمير.(2003). **نظم المعلومات المحاسبية**.عمان: المجمع العربي للنشر والتوزيع.

4) الجزراوي، إبراهيم و الجنابي، عامر.(2009). **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

5) الجعارات خالد جمال.(2008). **معايير التقارير المالية الدولية 2007**. الطبعة الأولى. عمان: إثارء للنشر والتوزيع.

6) الدهراوي، كمال الدين مصطفى.(2007). **نظم المعلومات المحاسبية (في نقل تكنولوجيا المعلومات)**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

7) الزراوي، ابراهيم.(2010). **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**. عمان: دار اليازوري.

8) الساجي محمود محمد.(2006). **المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين**. مصر: جامعة المنصورة. المكتبة العصرية.

9) الساجي محمود محمد.(2007). **المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية**. مصر: جامعة المنصورة. المكتبة العصرية.

10) السيد، عبد الهادي وتقي، محمد الحكيم.(2010). **عقد التأمين حقيقته ومشروعيته**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

11) الصباخ، عبد الرحمان.(1998). **نظم المعلومات الادارية**. الأردن: دار زهران للنشر.

12) الصباغ، عماد عبد الوهاب.(2004). **نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

13) الفيومي، محمد محمد.(1990). **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية "البنوك التجارية وشركات التأمين"**. مصر: الدار الجامعية.

قائمة المراجع

14) الهانسي، مختار و حمودة، ابراهيم عبد النبي.(2000). **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**. الاسكندرية: دار الجامعية.

15) بيان، عبد المقصود والفيومي، محمد.(1993). **تصميم النظام المحاسبي**. الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية.

16) بيان عبد المقصود.(1999). **محاسبة الشركات والبنوك**. مصر: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.

17) ثناء، عبد القباني.(2003). **نظم المعلومات المحاسبية**. الاسكندرية: الدار الجامعية.

18) جعفر، عبد الإله نعمه. (2007).**النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

19) جمعة أحمد حلمي.(2010). **محاسبة عقود التأمين**. الطبعة الاولى. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

20) حسين، أحمد حسن علي.(1997). **نظام المعلومات المحاسبي**. الإسكندرية: مكتبة الاشباع.

21) حسين، أحمد حسين علي.(2003). **نظم المعلومات المحاسبي**. الطبعة 2. مصر: الدار الجامعية.

22) حسين، أحمد حسين علي.(2006). **نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري و النظم التطبيقية**. الاسكندرية: الدار الجامعية.

23) حفناوي، محمد يوسف.(2001). **نظام المعلومات المحاسبي**. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

24) سلطان، ابراهيم.(2000). **نظم المعلومات الادارية" مدخل إداري"**. الاسكندرية: الدار الجامعية.

25) صدقي،عبد الهادي والزماميري، محمود.(2014). **إدارة التأمين**. القاهرة: الشركة العربية للتسويق والتوريدات.

26) طعيمة ثناء محمد.(2002). **محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيقي العملي**.القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

27) عرموش، أحمد سيد(بدون سنة). **محاسبة المنشآت المالية "البنوك التجارية وشركات التأمين"**. الطبعة الثانية. مصر: شركة دار الإشعاع للطباعة.

28) عزمي، أسامة وشقيري، نوري موسى.(2006). **ادارة الخطر و التامين**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

29) عطية، هاشم أحمد.(2000). **مدخل نظم المعلومات المحاسبية**. الاسكندرية: الدار الجامعية.

30) عطية أحمد صلاح.(2003). **محاسبة شركات التأمين**. القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

31) عيسى، ياسين أحمد. (2003). **"أصول المحاسبة الحديثة"**.الجزء الأول. عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع.

32) غازي خالد أبو عاربي، **أحكام التأمين**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2011

قائمة المراجع

33) قاسم، عبد الرزاق محمد.(2004). **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**. الطبعة الاولى. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر و توزيع.

34) قنديل، سعيد السيد.(2008). **المسؤولية المدنية لشركات التأمين**. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

35) كامل، سمير محمد والدهراوي، كمال الدين.(1999). **مدخل المعاصر في نظم المعلومات المحاسبة**. الاسكندرية: الدار الجامعية.

36) مؤمن، عاطف محمد علي.(2014). **مبادئ الإكتتاب في شركات التأمين**. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

37) مدحت، محمد إسماعيل.(2010). **محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**. الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع.

38) مسلم، علي عبد الهادي.(1994). **مذكرات في نظام المعلومات الادارية "المبادئ و التطبيقات"**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة النشر.

39) هلالي، محمد جمال علي و شحادة، عبد الرزاق. (2009). **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)**.الطبعة الأولى. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

40) ناصر، محمد جودة.(1998). **إدارة اعمال التامين**. عمان: دار مجدلاوي.

41) نبيل محمد مختار، **إعادة التأمين**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2005

42) نور، أحمد وشحاتة، أحمد بسيوني.(1986). **محاسبة المنشات المالية**. بيروت: دار النهضة العربية.

43) هنيدي، منير إبراهيم.(2002). **إدارة الاسواق و المنشأت المالية**. الاسكندرية: منشأة المعارف.

❖ **مذكرات ورسائل:**

44) اقاسم، نوال.(2001). **دور نشاط التامين في التنمية الاقتصاية دراسة حالة الجزائر**. رسالة ماجيستير في التأمين. كلية العلوم الإتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

45) الحلو، رائد محمد.(2014). **مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية شركات التأمين العاملة في قطاع غزة**. قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة و التمويل. قسم المحاسبة و التمويل. كلية التجارة. الجامعة الاسلامية. غزة. فلسطين.

قائمة المراجع

46) العبيدي، فاطمة ناجي.(2012). **مخاطر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن**. مذكرة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة. كلية الاعمال. جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.

47) بالي، مصعب.(2012). **التأمين كأداة الإعادة الاخطار دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين(CAAT) خلال الفترة 2004-2009**. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في مالية و بنوك و التأمين. تخصص علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصاية و التجارية و علوم التسيير. جامعة المسيلة. الجزائر.

48) بلعيش، نور الدين.(2010). **سياسة الاستثمار لشركة التأمين**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر. تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة. جامعة ورقلة. الجزائر.

49) حساني، حسين.(2007). **تقييم الأداء في شركات التأمين "حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA**. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الشلف. الجزائر.

50) حلوي، سارة. (2013). **دور النظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT وكالة ام البواقي -04160-** . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية. تخصص محاسبة مالية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسسير. أم البواقي. الجزائر.

51) طيلب، فاتح.(2015). **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR**. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة احمد بوقرة. بومرداس.

52) عيساوي، سعيدة.(2012). **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين**. مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة ورقلة.

53) فائزة بن عمروش.(2008). **واقع تسويق الخدمات في الشركات التامين دارسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA**. مذكرة لنيل درجة الماجستير. علوم الاقتصادية. فرع الإدارة التسويقية. جامعة بومرداس. الجزائر.

54) قمامي، عبد المالك.(2015). **مساهمة شركات التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامينCAAR**. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود و مالية. كلية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. بسكرة. الجزائر.

55) قوادري، محمد.(2010). **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية**. مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة سعد دحلب. البليدة.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات والمجلات:**

56) أوسرير، منور ومجبر، محمد.(17-18 جانفي 2010). **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية حالة جدول النتائج**. الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية. المركز الجامعي. بالوادي.

57) بونعجة، سحنون وبوفليح، نبيل.(03-04 ديسمبر 2012). **محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية**. الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية": الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب الدول- جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف.

58) حميدات، جمعة والنخالة، إبراهيم.(2014). **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS AXOERT**. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. عمان.

59) طيايبية سليمة.(2009). مقالة بعنوان "**تقييم الاداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتامين**. مجلة العلوم الاقتصادية. جامعة قالمة.

60) قمان، مصطفي.(2015). **واقع سوق التأمين في الجزائر**. ندوة البنوك والتأمينات. الجلسة الرابعة.

❖ **القرآن الكريم.**

❖ **المواقع الإلكترونية:**

61) **المحاسبة في شركات التأمين**.(2008). المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. السعودية. أنظر الموقع الإلكتروني التالي: **www.ao-academy.org/docs/mohasabat_sharikat_altameen_2303009.pdf**

62) **https://www.caat.dz/**

❖ **مراجع بالغة الأجنبية :**

63) Mabrouk, Houcine.(2006). **Code algérien des assurances**, 1ère édition. Algérie: Edition Houma.

الملاحق

الملحق رقم (01): مخطط لبعض حسابات شركات التأمين

حـ/ 296: خسائر القيمة عن التثبيتات المالية؛

حـ/410: وكلاء ووسطاء؛

حـ/411: العملاء؛

حـ/412: مستحقات لحاملي وثائق التأمين (المؤمن لهم)؛

حـ/460: إيرادات الأوراق المالية مستحقة؛

حـ/491: خسائر القيمة عن الزبائن؛

حـ/4000: شركات إعادة التأمين مدينة؛

حـ/4001: شركات إعادة التأمين دائنة (متنازلة عن التأمين)؛

حـ/53: الصندوق؛

حـ/512: البنك؛

حـ/65: عمولة الوكلاء والوسطاء؛

حـ/602: تعويضات مباشرة؛

حـ/609: تعويضات إعادة التأمين الوارد؛

حـ/685: المخصصات للاهتلاك والمؤونات و خسائر القيمة عن الزبائن؛

حـ/686: المخصصات للاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة عن التثبيتات المالية؛

حـ/6095: عمولة إعادة التأمين الوارد؛

حـ/70: أقساط التأمين؛

حـ/75: عمولة إعادة التأمين الصادر؛

حـ/767: صافي الدخل من الإستثمارات؛

حـ/773: إيرادات الأوراق المالية (عوائد الإستثمار) ؛

حـ/7091: أقساط إعادة التأمين الوارد؛

حـ/7092: أقساط إعادة التأمين الصادر؛

حـ/7093: تعويضات إعادة التأمين الصادر.

الملحق رقم 02

CAAT

تأمين السيارات
ASSURANCE AUTOMOBILE

Nassima Faradjou

Tous Risques جميع الأخطار

شركة الجزائرية للتأمينات
COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURAN
ر الإجتماعي : 52 شارع الإخوى بوعدو بئر مراد رايس الجزائر
Siége social : 52, Rue des Frères BOUADOU - BIR MOURAD RAIS A
Tél : 021 44 90 75 à 84

14015003

رقم الهوية Numéro avenant	رقم السلسل Sequence	فرع Branche	م.ت.م B.S.D.	وكالة Agence	وحدة Succursale	السنة Année	
							الهوية Identification
0	32968	VP - 3.1.0.1	0	347	7	2019	

مدة Durée	الإنقضاء Expiration	السريان Effet		قوة Puissance	إستعمال Usage	المنطقة Zone	النوع Genre	
365 Jours	27/03/2020	28/03/2019	مدة العقد Durée du contrat	03	00	02	00	رمز التسعيرة Code Tarif

Déclaration du souscripteur

ريح المكتتب

Souscripteur		المكتب	تاريخ الإزدياد Date de naissance	Permis de conduire	ة السياقة
Nom :	316147370	الإسم :		Numéro :	
Prénoms :	[redacted]	اللقب :	08/10/1981	Date :	07/89986
Adresse :	biskra DZ	عنوان :		Catégorie :	03/02/2005
Profession :	N/A	المهنة :			B

Caractéristiques du véhicule assuré مواصفات العربة المؤمن عنها

Véhicule	Remorque	المقطورة
Marque :		الصنف :
Type :	renault	طراز :
Série :	megane / 44369249	تسلسل :
C.U :	44369249	ح. م. :
P. T.C. :	0	و. إ. :
Immat. :	0	رو التسجيل :
Année :	02006-111-07	السنة :
Puiss. :	2011	قوة :
Place :	7 A 10 CV	عدد المقاعد
Turbo :	5 Non	توربو

Valeur vénale du véhicule		ق. التجارية للسيارة
Valeur à neuf du véhicule	1.200.000,00	ق. الجديدة السيارة
Valeur Auto Radio	1.200.000,00 0,00	ق. مذياع السيارة

Surprimes et réduction ات القسط و الحسم

Prime R.C. :		م :
Autre prime :	1767,37	رى :
Réduction :	5600,48	
Maj. P. C. :	78,00	ن. :
Maj. M. Inf :	0,00	الإلتهاب :
Maj. -25 ans	0,00	2 س :
Bonus	0,00	
	0,00	
Prime nette Tle	7.367,85	الصافي

Décompte de la prime ب القسط

Prime nette	7.367,85	سافي :
Accéssoires	200,00	:
F.S.I. 3 %	59,02	ت . 3 % :
Taxes	1.437,89	
Timbres	40,00	
Autres	0,00	
Prime totale	9.104,76 (Dont quittance)	الإجمالي
Timbre fiscal :	A.T.S: 0,00 F.M.P: 0,00	:
Solde :	543,39	
Net à payer :		فوع :
A ristourner :	9.648,15	
Fait le :	18/03/2019	:

أشهد بصحة التصريحات الانفة الذكر و أوافق على هذه الشروط
Je certifie sincères les déclarations ci-dessus

توقيع المكتتب
Le souscripteur

Garanties accordées et primes nettes الضمانات الممنوحة و أقساط صافية

Montant		المبلغ	المقطورة Personnes transportées	
R.C. :		م . م . :	Décès :	وفاة :
R.C.R. :	1.767,37	م . م . م . :	I.P.P. : 20.000,00	ع ج ك :
Tierce :	0,00	كافة الأخطار :	Soins : 40.000,00	علاج :
D.C :	0,00	أضرار التصادم :	4.000,00	
V.I. :	2.332,93	سرقة/حريق :	Prime 33,55	القسط
B.D.G. :	2.640,00	إنكسار الزجاج :		
D.R :	550,00 44,00	الدفاع و المتابعة :		

1 - يستفيد من إمتداد الضمان 7 الفقرة 43 من الشروط العامة)

السيد :..... DEBABECHE .....

في حالة وفاة الشخص المذكور أعلاه يدفع التعويض

لـ .....

D.C. à : أضرار التصادم
Franchise خلوص
Option:B(50000 Da)
(garanties dommages): comprise entre 2.500 et 10.000 DA avec un taux 2,5% sur le montant net des dommages.
(Bris de Glace): minimale de 2.500 DA

Imprimé par ENAG Ut.C

الملحق رقم 03

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
EPE - SPA au capital de 20.000.000.000 DA
Siege Social : 52, Avenue des Fr¿¨res BOUADOU Bir Mourad Rais Alger

CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

Succursale : SUCCURSALE GHARDAIA
Agence : (347) AGENCE BISKRA

Branche: Catastrophes Naturelles (CN)
Code ministériel: 8.4 - Elements naturels autres que la tempête

Assurance des Effets des CAT-NAT
-Conditions Particulières-
POLICE N° 347/CN/749/0/0

Identification de l'assuré

Assure (Nom et prénom) : [redacted]
Situation du risque : RUE KHECHAI AHMED N° 138 BISKRA

Période d'assurance

Du: 20/03/2019 **Au:** 19/03/2020

(Il est reconduit d'année en année sauf dénonciation par l'une ou l'autre des parties au moins trois (03) mois avant l'échéance)

Caractéristiques du risque :

Nature du Bien : Biens Immobilier
Type de construction : Habitation Individuelle

Superficie : 120 M²
Capital Assuré (*) : 3.720.000,00 DA
Capital Déclaré : 2.000.000,00 DA

Garanties Accordées :

- [X] Tremblement de terre
- [X] Inondation
- [X] Tempête
- [X] Mouvements de terrain

Taux Appliqués :

Taux	0,65 ‰
Taux de majoration (**)	0,20 %
Limite de garantie :	80 % des capitaux assurés
Franchise	2,00 % du montant du sinistre
La franchise ne saurait être < à	3.0000,00 DA

Détail de la prime :

Prime Nette	Coût de Police	Droits de Timbre	Taxes	Prime Totale (DA)
2.901,60	**500,00**	**40,00**	**0.00**	**3.441,60**

DOCUMENTS ANNEXES

Questionnaire N°: **I/229** fait partie intégrante de cette police
Autres documents destinés à faire partie intégrante de cette police :

Signature de l'assuré:
Précédé de la mention "Lu et approuvé" :

Fait à :
Le : 18/03/2019

P/la compagnie :

(*) (Le capital assuré selon le prix du métre carré bati (journal officiel n°45))
(**) (Majoration pour absence de permis de construction ou acte notarié de la construction)

CAAT SIEGE:
Tel : 213 (0) 23 56 93 24 a 33
Fax : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09
https://www.caat.dz mail: info@caat.dz

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
EPE - SPA au capital de 20.000.000.000 DA
Siege Social : 52, Avenue des Fr¿¨res BOUADOU Bir Mourad Rais Alger
Identificateur Fiscal: 099916000831602

الملحق رقم 04

CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

Code Ministériel : 9.5.2.0 - Tous Risques Informatiques

Branche : Tous Risques Informatiques (TI)

Succursale : SUCCURSALE GHARDAIA

Agence : AGENCE BISKRA

Adresse: Boulevard de la R?©publique - Biskra

Tél / Fax: 033 53 70 09 / 033 53 70 08
Email:
RIB: 00200056560566095574
Registre de commerce:07/09-0008316 B 99
Article fiscal: 099916000831602
Identifiant fiscal:098616010001156

QUITTANCE
(Facture)

Souscripteur : 3170107/0
[redacted] Karim RAHMANI
route de batna biskra

N° de police : 2019/347/TI/9.5.2.0/57/0/0

N° de quittance : 59 - N

Monnaie : Dinars Algérien

Date de souscription : 17/03/2019

Date d'effet : 20/03/2019

Date d'échéance : 19/03/2020

Prime Nette	Coût de Police / Coût d'Avn	Taxes	Timbre fiscal	FGA	Droit de Timbre	Prime Totale
350,00	500,00	161,50	0,00	0,00	40,00	1.051,50

MILLE CINQUANTE UN Dinars Algérien ET 50 Centimes

Fait à le 17/03/2019

Le Souscripteur

L'Assureur

CAAT SIEGE:
Tel : 213 (0) 23 56 93 24 a 33
Fax : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09
https://www.caat.dz mail: info@caat.dz

الملحق رقم 05

EXAL

الجزائر الخبرة

Spa EXPERTISE ALGERIE

RAPPORT D'EXPERTISE

RAPPORT N° : [redacted] DU : 13/01/2019

Bureau Régional :
Centre d'expertise : Antenne de BISKRA [Centre d'expertise de Batna (CO
Compagnie :
Agence : CAAT
Assure : 347 - Agence BISKRA
Tiers Adv.: [redacted]

Etabli par : MOHAMED ZIDI
Lieu d'expertise : Centre
Accident du : 11/01/2019
N° Police : 2018/347/VP/30910
N° Sinistre : 347/VP/201917

CARACTERISTIQUES DU VEHICULE

Genre :		Garros :		N° Imm.:	
Marque :	Vehicule particulier	Energie :	Conduite Interieure	Année Mc :	01053-118-07
Type :	RENAULT	Puiss. :	Gas oil	Etat eh :	2018
N° série:	F14SRAW4 VF14SRAW4JD134202	Teinte :	3 C.V GRISE METALLISEE	Photos:	Très bon 7

Choc sur l'extrémité avant droite portant sur :
-Ecrasement de l'aile avant droite.
-Enfoncement de la partie avant droite de capot moteur.
Détails :
La réparation nécessite la remise en état de capot moteur par redressage, planage te peinture.
Remplacement de l'aile AVD.

Fourniture du choc A :
1 - Aile avant droite 12 960.00

CHOCS	CHOC A	CHOC B	CHOC C
M. Oeuvre :	6 000.00		
Peinture :	3 200.00		
Fournitures :	12 960.00		
Immobilisation :	3.00		
MT. Rep.	22 160.00		
TOTAL Rep.	22 160.00	MT. Honoraire (TTC) :	1 818.97

EN LETTRES FAIT A LE : 13/01/2019

Vingt-deux mille cent soixante dinars algériens

Vétusté

Obs. 5.00 %

L'EXPERT

A7

الملحق رقم 06

EXAL

الجزائر الخبرة
Spa EXPERTISE ALGERIE

SPA AU CAPITAL SOCIAL DE 60.000.000 DA - RC 23/01-0002406B97 - Matr.Fisc : 099716170047425 - N° Art : 25013503417 - RIB BEA CNE: 00200050500376372122

FACTURE

N° : 000079/2019/AN140634

BUREAU :
CENTRE : Antenne de BISKRA (Centre d'expertise de Batna (CO

DU : 15/01/2019

DOIT

Branche : Automobile
Affaire : [redacted] CAAT - CAAT
Acc. du : 347 - Agence BISKRA
N° Doss. : 11/01/2019
N° Rapp. : N° P: 2018/347/VP/30910
N° S: 347/VP/201917
000087/19/PVE du 13/01/19

Mt Domm. : 22 160.00

Désignation	Montant	Débours
Honoraires	1 167.20	
Frais de dossier		150.00
Frais de déplacement		
Photos		280.00
Séjour		
TOTAL H.T	1 167.20	430.00
T.V.A	221.77	0.00
TOTAL T.T.C	1 388.97	430.00
TOTAL FACTURE H.T	**1 597.20**	
TOTAL FACTURE T.V.A	**221.77**	
TOTAL FACTURE T.T.C	**1 818.97**	

La présente facture est arrêtée à la somme de

Mille huit cent dix-huit dinars algériens et quatre-vingt-dix-sept centime

Antenne de Biskra

Bureau Régional de Constantine : ZI - PALMA (EX SIEGE ECOTEC) BP N° 60 BOUSSOUF - CONSTANTINE
Tél. : 031 60 71 46 / Fax : 031 60 71 52

الملحق رقم 07 : الأمر بالدفع

CAAT

ORDRE DE PAIEMENT

EXERCICE : ..... N° .....

Succursale : ..... Bénéficiaire : .....

Agence : ..... Domiciliation : .....

Code : .....

Objet du paiement : .....

.....

Pièces jointes : .....

.....

BUDGET

Centre	Comptes	Libellé	Montants
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

Vu, bon à payer la somme de : .....

..... DA

Visa des sous-structures : Réception-service fait-Sinistres				Visa ordonnateur

FINANCES

Payé par :

Ecriture : Signature

Partie prenante
Pour acquit :

A ..... le .....
Signature

COMPTABILITE

Réf. : 312

Comptes		Montants	
à débiter	à créditer	débit	crédit
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

Visa imputation comptable

Exemplaire : ..... destiné à : .....

الملحق رقم 08 : التسديد بالشيك

:OMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
:PE - SPA au capital de 16.000.000.000 DA
iège Social : 52, Avenue des Frères BOUADOU Bir Mourad Raïs Alger
dentificateur Fiscal: 099916000831602

CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

Avis de Versement

Agence	:	AGENCE BISKRA
N° Reçu	:	42045451
Date d'émission	:	18/03/2019
N° Client	:	3161473
Nom Client	:	[redacted]
Adresse	:	07 biskra ALGERIE
Reçu de	:	BEN AZOUZ DEBABECHE
Encaissement	:	Encaisser Des Primes Dues (Encaissement Des Primes)
Montant	:	**9.648,15 DZD**
Paiement	:	Encaissement par chèque (BEA) 9,648.15 SGA : 4488087 AB
Remarque	:	

N° Contrat	Remarque	Montant
47/VP/32968/0/0	DN 45298	9,648.15

TOTAL :

NEUF MILLE SIX CENT QUARANTE HUIT Dinars Algérien ET 15 Centimes

Signature

AAT SIEGE:
el : 213 (0) 23 56 93 24 a 33
ax : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09
tps://www.caat.dz

الملحق رقم 09 : التسديد على الحساب

Avis de Versement

Agence	:	AGENCE BISKRA
N° Reçu	:	42045416
Date d'émission	:	18/03/2019
N° Client	:	3162834
Nom Client	:	Azzeddine LADJEDEL
Adresse	:	07 ain welmane ALGERIE
Reçu de	:	LADJEDEL AZZEDDINE
Encaissement	:	Encaisser Des Primes Dues (Encaissement Des Primes)
Montant	:	**4.729,77 DZD**
Paiement	:	Encaissement en espèce 4,729.77 LM
Remarque	:	

N° Contrat	Remarque	Montant
2019-347/VP/32975/0/0 (3.1.0.1	DN 45311	4,729.77

TOTAL :

QUATRE MILLE SEPT CENT VINGT NEUF Dinars Algérien ET 77 Centimes

Signature